مجلة شهـرية تصـدر عن مركز الخليج للأبحاث - العدد 93 - يـونيـو - 2012

آراء

حـــول الـخـلـيـــج

بُعد اقتصادي بين الصين وكوريا الجنوبية ودول مجلس التعاون

إيـــران والبحـــث عن دور فوق إقليمي

نمو السكان: التحدي الحاسم في القرن الحادي والعشرين

ملف العـدد:

الأوضاع الاجتماعية والثقافية في دول مجلس التعاون

آراء
حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
فالح شمخي العنزي
faleh@grc.net

التصميم الفني
فيصل بن منصور آل سعود

الهيئة الاستشارية

أ.د. صالح عبد الرحمن المانع
عميد كلية العلوم الإدارية - جامعة الملك سعود
saleh@grc.net

أ. د. حسين العمري
أستاذ التاريخ في جامعة صنعاء
alamri@grc.net

د. معصومة المبارك
أستاذ العلاقات الدولية
maasouma@grc.net

د. عصام الرواس
عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس
alrawas@grc.net

ناصر محمد العثمان
أمين عام اتحاد الصحافة الخليجية
naser@grc.net

د. فؤاد شهاب
رئيس قسم العلوم الاجتماعية - جامعة البحرين
fuad@grc.net

د. محمد عبدالله الركن
أستاذ مشارك - كلية الشريعة والقانون - جامعة الإمارات
roken@grc.net

د. ظافر العاني
مدير برنامج دراسات عراقية - مركز الخليج للأبحاث
dhafer@grc.net

أ. د. حسنين توفيق إبراهيم
أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة
hasanain@grc.net

محمد صادق الحسيني
أمين عام منتدى الحوار العربي - الإيراني
husaini@grc.net

افتتاحية العدد 4

د. عبدالعزيز بن عثمان بن صقر

الهوية الثقافية والاجتماعية الخليجية: التحديات والحلول

الخليج في الصحافة العالمية 6

الخليج في شهر 10

مقـــالات

التطور النووي في الخليج (2-2) 56

مجلس التعاون الخليجي والتحديات 61

إيران والبحث عن دور فوق إقليمي 63

التفاوت الدولي في مدى القوة والتأثير 65

سفير إسرائيل الجديد في جوبا 67

بُعد اقتصادي جديد بين الصين وكوريا الجنوبية ودول التعاون 70

الحزب الاشتراكي الفرنسي يعود إلى الحكم 73

التجربة الأوروبية في العملة الموحدة 75

على حلف الناتو التفكير مليًّاً في مستقبله! 77

نمو السكان: التحدي الحاسم في القرن الحادي والعشرين 80

الاشتراك السنوي:

الدول العربيـة : ٥٠ دولاراً
الدول الأوروبية : ٦٠ دولاراً
باقي دول العالم : ٧٠ دولاراً

يرسل طلب الإشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الإشتراك بإسم مركز الخليج للأبحاث

ثمن النسخة الإلكترونية :

الإمارات : ١٥ درهماً، السعودية : ١٥ ريالاً
البحرين : ١,٥ دينار، قطر :١٥ ريالاً
الكويت:١,٥ دينار، عُمان : ١,٥ ريال
الأردن: ديناران، سوريا : ١٤٠ ليرة

د. مفيد الزيدي 16
د. سيف بن ناصر المعمري 20
أ.د. علي أسعد وطفة 23
د. عبدالحفيظ محبوب 28
د. عبدالواحد مشعل 31
أ. د. أحمد سليم البرصان 34
أشرف عبدالعزيز عبدالقادر 37
حسن عزالدين 40
مصطفى أمين 43
د. نوزاد عبدالرحمن الهيتي 45
علاء عبدالرزاق 49
د. كوثر عباس الربيعي 52

قراءة في كتاب 84

الطاقة المتجدّدة في دول مجلس التعاون: المصادر.. الإمكانات والآفاق
تأليف: إيمان الجريدي

ترجمة 86

إساءة تقدير الخطر وما ينتج عنها (1-3)

هذا العدد

يصدر هذا العدد بملف خاص يتناول الأوضاع الثقافية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، ويسلط الملف الضوء على أهم التطورات والتحولات الثقافية والاجتماعية التي شهدتها دول الخليج في مراحل متعددة من تاريخها وخصوصاً في المرحلة الراهنة. وخارج الملف يضم العدد مقالات وتقارير تستعرض عدداً من القضايا السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج.

يمكن الاطلاع على «آراء» عبر موقعها على شبكة الإنترنت www.araa.net، والإطلالة على نشاطات مركز الخليج للأبحاث من خلال موقعه www.grc.net.

دعوة إلى الكتابة في العدد المقبل

ملف العدد المقبل:

«العلاقات الخليجية - العربية: الحاضر وآفاق المستقبل»

١- مسيرة العلاقات الخليجية -العربية منذ قيام مجلس التعاون .

٢- الأطماع الدولية والإقليمية وأثرها في العلاقات الخليجية - العربية.

٣- الثورات العربية وأثرها في مستقبل العلاقات الخليجية - العربية.

٤- التوتر الأخير في العلاقات السعودية -المصرية: الدروس المستفادة.

٥- وسائل الإعلام المشبوهة ودورها في توتر العلاقات الخليجية - العربية.

٦- دور الجامعة العربية في تطوير العلاقات الخليجية - العربية.

٧- أهمية التكامل الاقتصادي في تعزيز العمل العربي الخليجي المشترك.

٨- المجالس التشريعية ودورها في تعزيز العلاقات الخليجية - العربية.

٩- دور المجتمع المدني في تعزيز العلاقات الخليجية - العربية.

١٠- مقترحات وتوصيات لدعم العمل العربي الخليجي المشترك.

الإسهامات :

- ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
- المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

- جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.
- لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

- آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : info@grc.net

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : araasec@grc.net
جدة٢١٤٤٣، المملكة العربية السعودية، ص.ب : ١٠٥٠١
١٩ شارع راية الاتحاد
هاتف : ٦٥١٨٨٨٨ ٩٦٦٢+ فاكس : ٦٥٣٠٩٥٣ ٩٦٦٢+

الهوية الثقافية والاجتماعية الخليجية: التحديات والحلول

د.عبدالعزيز بن عثمان بن صقر*
sager@grc.net

رغم أن الهوية الثقافية والاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي قديمة وراسخة، إلا أنها مهددة بأخطار كبيرة، حيث توجد تحديات عدة تتجاذب هذه الهوية لأسباب كثيرة، منها ما هو بمثابة التطور الطبيعي للظروف العالمية جراء العولمة، وتطور وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، وذوبان الحدود أمام التدفق الإعلامي من كل حدب وصوب، وهذه سمة الألفية الثالثة وما قبلها بقليل.

أما التحدي الخاص بمنطقة الخليج في شقيه الثقافي والاجتماعي، فقد بدأ منذ بداية الطفرة الاقتصادية الأولى في منتصف سبعينات القرن الميلادي الماضي، حيث وفدت ملايين العمالة من مختلف دول العالم، وأسهمت ومازالت تسهم في نهضة الدول الخليجية واستكمال مسيرة تنميتها.

وغير خفي أن العمالة الوافدة تعدّ من أكثر المصادر تأثيراً على اختلال الهوية الثقافية والاجتماعية في دول الخليج العربية، نظراً للكثرة العددية لهذه العمالة والتي تجعل أبناء بعض دول الخليج أقليةً في بلدانهم، ومع ذلك لا ندعو إلى التخلص من هذه العمالة بطريقة مفاجئة، وكذلك لا نطالب بترحيلها أو الاستغناء عنها بسرعة، حيث إن هذه العمالة تقدم خدمات مطلوبةً وضروريةً في مسيرة تنمية الدول الخليجية، ولابد أن يكون إحلالها بعمالة وطنية مدربة ومؤهلة بشكل متدرج وطبيعي حتى نستطيع توطين القوى العاملة من دون أن يحدث ذلك فراغاً أو ارتباكاً في سوق العمل الخليجي.

وما نؤيده ونراه الحل الأمثل للحفاظ على الهوية (الثقافية) الخليجية هو تحصين المجتمع الخليجي من الداخل، وخاصة النشء والشباب عبر ترسيخ الثقافة والهوية الخليجية التي تستمد روافدها من الشريعة والقيم الإسلامية، والتقاليد العربية ذات الطابع الخليجي، ويتحقق ذلك من خلال: الأسرة - التعليم - الإعلام - ثقافة المجتمع ونمط الحياة.

فليس من المعقول أن تترك الأسر الخليجية تربية أطفالها لخادمات من غير الجنسية الخليجية، أو العربية، أو المسلمة، وليس من المقبول أن يتعامل الطفل مع سائق من نفس جنسية الخادمة، ثم يدرس في مدارس خاصة، ويعود إلى المنزل ليشاهد فضائيات غير عربية، ويتعامل مع صداقات افتراضية عبر الإنترنت وأدوات التواصل

araa@araa.net

الاجتماعي مثل (فيس بوك) و(تويتر) وغير ذلك من وسائل التواصل مع أشخاص لهم ثقافات مغايرة وعادات وتقاليد مختلفة، وفي ظل غياب دور الأسرة، وتراجع مستوى الفضائيات الخليجية والعربية أو تناحرها إعلامياً، أو في ظل ما يسمى الإعلام الخليجي المشترك الذي لم يتطور قيد أنملة منذ أن بدأت دول الخليج تسعى إلى تنفيذ هذا النوع من الإعلام في مطلع ثمانينات القرن الميلادي الماضي، لكن لم نسمع عنه ولا نراه الآن في وقت تحتدم فيه المنافسة بين قنوات تبث ثقافات مدسوسة، وتسعى إلى استقطاب الشباب الخليجي وإدخاله في حظيرة توجهاتها. وإذا كان هذا هو واقع الإعلام الخليجي المشترك فإن الثقافة الخليجية المشتركة بمعناها المؤسساتي غير موجودة أصلاً، وليس لها مكان على خريطة العمل الخليجي المشترك.

وفي الشق الاجتماعي، فإن التحديات ماثلة للعيان في خلل التركيبة السكانية وزيادة الوافدين التي تقابلها زيادة نسبة البطالة بين شباب دول مجلس التعاون الخليجي والتي تبدو واضحة بما لها من تأثيرات مخيفة في المستقبل، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع عدد العاطلين الخليجيين بما يتراوح بين مليونين وثلاثة ملايين عاطل خلال السنوات الخمس المقبلة. والمطلوب إيجاد استثمارات ضخمة في قطاعات الصناعات كثيفة العمالة، والخدمات، والسياحة، فهذه القطاعات قابلة لامتصاص العاطلين الخليجيين، إضافة إلى تشغيل العمالة الوافدة.

إن قضية الخلل في التركيبة السكانية الخليجية قنبلة موقوتة، ويجب التنبه إليها لإبطال مفعولها المدمر مستقبلاً، والحل يكمن في الآتي:

أولاً: إجراء المزيد من الدراسات الاجتماعية لقراءة المستقبل الاجتماعي، ورصد المتغيرات في ظل التركيبة الحالية أو ما يترتب عليها مستقبلاً، ووضع وصفة ناجعة للحلول وتطبيقها على أرض الواقع.

ثانياً: الإسراع بتحول دول المجلس من التعاون إلى الاتحاد، حيث يكفل الاتحاد المرتقب النموذج الأمثل لحل هذه المعضلات لمصلحة دول المجلس الست، وليس لمصلحة دولة دون أخرى.

وإذا كنا نعترف بأهمية الوافدين في مجتمعنا الخليجي لأسباب تنموية واقتصادية، فيجب ألا يكون هذا هو الحل الدائم، بل لابد من خطط بديلة تحفظ لدول المجلس هويتها، وتعمل على تشغيل أبنائها وتوفير مليارات الدولارات التي تحولها العمالة الوافدة من دول الخليج والتي بلغت في العام الماضي ٢٠١١م، ٧٠ مليار دولار (٢٦٣ مليار ريال سعودي)، وبلغت نسبتها في التحويلات العالمية ١٧ في المائة، تصدرتها المملكة العربية السعودية بما قيمته ٢٧ مليار دولار (١٠١ مليار ريال)، ثم دولة الإمارات (١٧ مليار دولار)، الكويت (١٢ مليار دولار)، سلطنة عمان (ستة مليارات دولار)، قطر (ستة مليارات دولار)، والبحرين نحو ملياري دولار تقريباً.

خلاصة القول، لا يمكن أن نغمض الأعين عن قضايا الهوية الثقافية والاجتماعية وما يترتب عليها في دول مجلس التعاون الخليجي، فليست لهذه القضايا تأثيرات مالية فقط، لكن الأهم والأخطر هو بعداها الاجتماعي والثقافي، وما قد يهدد الهوية الخليجية برمتها، ويجعلها عرضة للاختراق ومن ثم الذوبان والانصهار في هويات أخرى تحت مظلة الثراء الخليجي الذي يسمح للقوى الناعمة التي تعيش بين ظهرانينا أن تبتلع هويتنا التي ظلت صامدةً وراسخةً منذ فجر التاريخ.

وفي إطار الحلول العاجلة، يجب أن تتبنى الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حزمة حلول، في مقدمتها الإسراع بالانتقال من التعاون إلى الاتحاد، ثم التركيز على تطوير مؤسسات الثقافة والإعلام المشتركة، وتحويل هذه المؤسسات الشكلية القائمة والتي لا يعرفها الكثير من أبناء المجلس إلى واقع حقيقي أو استحداث مؤسسات جديدة ذات فاعلية وتأثير، ورسم وتنفيذ سياسات تعليمية وثقافية وإعلامية فعالة يشعر بها المواطن الخليجي، وتؤثر فيه بشكل مباشر. ولذلك ينبغي على الجهات المعنية بالاقتصاد توحيد الجهود الاستثمارية لإيجاد مشاريع صناعية وسياحية وخدمية مشتركة قادرة على امتصاص البطالة وتشغيل الشباب، وإلا ستظل كل الجهود المبذولة للحفاظ على الهوية الثقافية والاجتماعية في مهب الريح ●

* رئيس مركز الخليج للأبحاث

براعة الدبلوماسية مع سوريا وإيران

حظيت مهمة كل من أمين عام الأمم المتحدة السابق كوفي عنان في سوريا، والمفوضة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمن كاترين أشتون حول الملف النووي الإيراني، باهتمام بالغ من قبل الصحف العالمية الشهر المنصرم، حيث رأى البعض في هاتين المهمتين وما يتمتع به المكلفان بها من حنكة ودبلوماسية كبيرة، بارقة أمل لحل الأزمتين بعيداً عن التدخل العسكري الذي يخشى من نتائجه الجميع. وعلى صعيد آخر استمرت الصحف العالمية منشغلة بنتائج وإفرازات (الربيع العربي) وما يمكن أن تتمخض عنه من نتائج ربما لن تلائم تطلعات الدول الغربية الساعية دوماً إلى فرض النفوذ والهيمنة على دول المنطقة.

براعة الدبلوماسية

في الشأنين الإيراني والسوري نشرت صحيفة (**كرستيان ساينس مونيتور**) افتتاحية بعنوان «براعة الدبلوماسية مع سوريا وإيران» استهلتها بالقول إن كلاً من أمين عام الأمم المتحدة السابق كوفي عنان والمفوضة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمن كاترين أشتون اعتمدا على الحنكة الدبلوماسية في إيجاد بارقة أمل في قضيتين أمنيتين كبيرتين ألا وهما البرنامج النووي الإيراني والمواجهات في سوريا.

وأضافت الصحيفة، أن رئيس الوزراء البريطاني السابق قال ذات مرة إن المفاوضات المباشرة أفضل من الحرب المباشرة. وهذا هو تحديداً ما يفعله الدبلوماسيان الكبيران في أكبر قضيتين أمنيتين عرفهما العالم ألا وهما المواجهات العنيفة في سوريا وتهديدات إسرائيل بضرب إيران.

وبالنسبة للصراع في سوريا، استطاع أمين عام الأمم المتحدة السابق كوفي عنان إقناع القوى العظمى والرئيس السوري بشار الأسد بقبول خطة وقف إطلاق النار خلال الأسابيع الماضية، وبدأ مراقبو الأمم المتحدة بالوصول تباعاً إلى سوريا في محاولة لوقف الصراع الذي حصد حتى الآن أكثر من ٩٠٠٠ شخص على امتداد العام الماضي.

وهناك مهمة هرقلية أخرى، أي على القدر نفسه من الصعوبة، تقوم بها المفوضة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمن كاترين أشتون، حيث استطاعت أشتون في خضم التهديدات الإسرائيلية بقصف إيران، أن ترتب لجولة محادثات استمرت عشر ساعات مؤخراً بين إيران والدول الست الأخرى- الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا والصين. وكانت المفاوضات التي جرت في إسطنبول في تركيا بناءة والتي تم استئنافها خلال شهر مايو الماضي في بغداد، وقد وافقت إيران على مسودة اقتراح ينص على إجراء تغييرات في برنامجها النووي.

وهاتان المبادرتان اللتان تعنيان بتحقيق السلام ما زالتا على قدر من الهشاشة. فمما لا شك فيه أن كاترين أشتون وكوفي عنان يعلمان تماماً أن براعتهما الدبلوماسية يمكن أن تنجح، لأن التهديد بنشوب حرب شاملة في سوريا وقيام حرب بين إيران وإسرائيل بات يقلق الكثير من الدول. كما أن العالم شدد من العقوبات الاقتصادية المفروضة على كل من إيران وسوريا، مما دفعهما إلى الجلوس على طاولة المفاوضات.

وهذان الدبلوماسيان المحنكان يستحقان التقدير لبراعتهما وهدوئهما وصبرهما ومثابرتهما لإعطاء فرصة لتحقيق للسلام.

وقالت أشتون التي عملت كوزيرة في بريطانيا إن المحادثات مع إيران بنيت على مبدأ التدرج والمعاملة بالمثل. ولا شك في أن هذه النقطة الأخيرة مهمة جداً لإيران التي تشعر بحساسية شديدة، وينبغي معاملتها باحترام.

واستطاعت أشتون جعل إيران تتخلى عن بعض المطالب التي تقدمت بها في الدقيقة الأخيرة، كما أنها استطاعت التوسط بين القوى الكبرى التي تختلف بشأن أساليبها في التعامل مع إيران، حتى إنها عقدت عشاء عمل مع كبير المفاوضين الإيرانيين سعيد جليلي استمر ثلاث ساعات كاملة.

وأضافت الصحيفة، أما جهود كوفي عنان مع سوريا فهي في غاية الأهمية، فقد اضطر هذا النجم الدبلوماسي أن يوازن بين مصالح الغرب مع إيران وسوريا وروسيا. وتجدر الإشارة إلى أن كوفي عنان فاز بجائزة نوبل للسلام لخبرته الطويلة في الأمم المتحدة. ففي عام ٢٠٠٨ استطاع عنان باقتدار التفاوض والتوصل إلى حل لصراع سياسي عنيف في كينيا. كما تم تعيينه في فبراير وسيطاً للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في الصراع في سوريا.

واستطاع خلال أسابيع قليلة عرض خطة سلام من ست نقاط قبلتها كافة الأطراف. وكما قال هذا الدبلوماسي المحنك من قبل، (إن كل ما امتلكه هو قوة الإقناع المعنوي).

ويمكن اتهام عنان وأشتون بأنهما يساعدان سوريا وإيران على التسويف وكسب الوقت. فلاتزال عملية تخصيب اليورانيوم تسير على قدم وساق في إيران، وفي الوقت نفسه ما زالت قوات الأسد تحارب المحتجين والمتمردين.

وتخلص الصحيفة إلى القول: ومع ذلك، وحتى إذا فشلت محادثات السلام، فإنها على الأقل سوف تساعد في كشف أي خداع أو مراوغة من جانب إيران أو سوريا أمام العالم أجمع. ولن يمر وقت طويل قبل أن يكتشف العالم إذا كان هذا هو الحال.

لا غموض في السياسة الإسلامية

نشرت صحيفة (**غلوبال فيوبوينت**) مقالاً للكاتب غراهام فولر بعنوان «لا غموض في السياسة الإسلامية» عبّر من خلاله عن مخاوفه من بروز تيارات إسلامية متشددة في الحكومات العربية الجديدة الثائرة في غفلة من العالم الغربي، ولذلك يرى ضرورة السماح للإسلام المعتدل بالتعبير عن نفسه والوصول إذا كان لا بد له من الوصول، واستهل الكاتب مقاله بالقول: انفتح باب المشهد السياسي الإسلامي على مصراعيه بفضل اليقظة العربية، حيث برز الإسلاميون في تونس وليبيا والعراق ومصر، وافترضت الجماهير الغربية المنشغلة بأجهزة (آي فون) والشبكات الاجتماعية على الانترنت أن التظاهرات والثورات وتغيير الأنظمة يقودها إسلاميون يتوقون إلى النموذج الغربي، وأن السياسة الإسلامية أصبحت من أطلال الماضي. بيد أنه مع بداية سقوط الطغاة لم تكن مفاجأة أن سارع الإسلاميون بالظهور، ولم تكن في ذلك مؤامرة، فالإسلاميون دفعوا ثمناً غالياً مرات عدة عبر عقود كونهم المجموعة الوحيدة التي تحتفظ بهوية إقليمية واضحة ورؤية وشجاعة ورغبة في تجرع الردود القاسية للطغاة، وكانوا يعارضون، ويسجنون، وأحيانا يقتلون. فأن تكون شجاعاً ليس معناه دائماً أن تكون مصيباً، لكنه يعني أنهم حازوا احترام الناس.

أما الليبراليون المتغربون فلم يستطيعوا أن يملؤوا الميدان الرئيسي في أي يوم، رغم أن مشاركة جيل جديد من الشباب اصحاب المثالية والدافع دليل على وجود جيل جديد مثير من النشطاء.

فالإسلاميون يثيرون أعصاب الغربيين، وأحياناً لسبب وجيه، فقد شهدنا ما يمكن أن يفعله أشدهم تعصباً في هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وقوات طالبان البدائية، والآراء الرجعية حول المرأة؛ بيد أن الإسلاميين كانوا مدفوعين أيضاً بحماسة إسلامية قومية غذّاها العداء للهيمنة الغربية في الماضي والحروب التي وقعت على أراضيهم.

ولقد كان الإسلاميون محظوظين إلى حد ما لفترة من الزمن باستبعادهم من النظام السياسي، حيث استطاعوا أن يعلنوا أطروحاتهم الإسلامية، لكن من دون أن يحملوا على أكتافهم عبء المسؤولية عن تسيير الأمور. إن كل ذلك تغير، وصاروا ينتخبون الآن للمناصب، وسيتحملون مشكلات السياسة المرعبة لمجتمعاتهم المهملة، والناخبون معجبون بهذا التغيير، وسيمنحونهم فترة سماح للعمل على تحسين الأوضاع، لكن الفترة ستكون محدودة،

فالإسلاميون لن يستطيعوا الاستمرار في الفوز بالانتخابات على أساس شعاراتهم الدينية أو حتى لغتهم المعادية للغرب، فهم في النهاية سيطيرون من فوق الكراسي أيضاً إذا لم يتمكنوا من تسليم السلعة، وهم يعلمون ذلك، وسيتعين عليهم اتخاذ قرارات سياسية صعبة حول قضايا معقدة، وإلا فإنهم سيخسرون سريعاً بريقهم الذي اكتسبوه بشق الأنفس.

وفي هذا الجو الجديد للمشهد السياسي الشرق أوسطي المفتوح صار الإسلاميون الذين كانوا مضطهدين ومضيقاً عليهم في الصدارة، ويتمددون في الفضاء الجديد، سواء كانوا ليبراليين أو محافظين، براغماتيين أو متصلبين، حذرين أو جسورين، ماهرين أو غير ماهرين، حاذقين سياسياً أو غير ذلك. نحن نراهم اليوم في تونس ومصر (إخوان مسلمين معتدلين، سلفيين محافظين وقطاعات أصغر من الإسلاميين الليبراليين)، وكلهم متنافسون. ليس هذا فقط، فالميدان ليس ساكناً، والإسلاميون الذين يلعبون بحرية الآن يتطورون بسرعة، ويكتسبون خبرة أمام القرارات السياسية الصعبة والتي تنتظرهم.

وأضاف الكاتب، لقد جلبت العملية بعض التطورات الجريئة، حيث فاجأ السلفيون المحافظون في مصر الجميع، وأعلنوا دعمهم لأكثر المرشحين الإسلاميين تحرراً ؛ لكن هل ينبغي لنا أن نتفاجأ؟ السلفيون أيضاً يريدون أن يفوزوا في الانتخابات، كما يريدون دعم أكثر المرشحين حظوظاً، والإسلاميون الذين وحدتهم سنوات الزنازين صاروا يختلفون الآن مع بعضهم بعضاً في مناخ الحرية السياسية الأوسع، ولم يعودوا ينبذون اللعبة السياسية، بل صاروا يلعبونها.

قبل ١٠ سنوات في تركيا صوّت جمهور الناخبين العلمانيين لحزب جذوره إسلامية، ليس بسبب تقواه، لكن لأنه أثبت جدارته في إدارة البلديات، وانتقل من نجاح إلى آخر على المستوى الوطني، ولم يكن يتحدث عن الإسلام، بل كان يتحدث عن الاقتصاد والخدمات والسياسة الذكية، ونما وازدهر طوال أكثر من عقد حتى أصبح نموذجاً يحتذى للأحزاب الإسلامية.

وهناك إسلاميون أذكياء وآخرون أغبياء، وأكفاء وغير أكفاء، ومحبوبون وغير محبوبين، وبعضهم سيتولى مناصب، وسرعان ما ستهوي بهم الريح ويسقطون، والبعض الآخر سيثبتون رؤيتهم ومهاراتهم الإدارية، حيث إن مطالب الناس وتوقعاتهم هي التي ستميز بينهم.

ويتعين على الغرب أن يسمح لهذه العمليات بالتكشف ولا يعوقها من الداخل، فالدعم الغربي في الماضي لطغاة الشرق الأوسط كلّف الغرب كثيراً، وأثارت العداوة والبغضاء ضده، وتسببّ في تأخير منحنى التعلم السياسي في مجتمعات الشرق الأوسط. فهل سيثبت فشل بعض الإسلاميين؟ هذا مؤكد. فمع اتساع طيف المشهد السياسي الإسلامي ستحدث فترات من الفوضى والتعلم والشك. ولنا في إسبانيا والبرتغال وألمانيا وإيطاليا وروسيا واليابان عظة خلال القرن العشرين، وكذلك الفساد المؤسسي واسع النطاق الذي يميز السياسة الغربية اليوم.

إن السلوك السياسي الإسلامي في النهاية مثله مثل الجماعات الأخرى من حيث تشابه الآمال والتوقعات والغضب ضد القمع والكراهية للغزاة والمقاومة للقوى المسيطرة. لا غموض في الأمر، والأحداث الصاخبة التي تتكشف يومياً تثبت أن المشهد السياسي الإسلامي يزحف ببطء خارجاً من ثلاجة الطغاة.

حقائق وخرافات حول المياه

حول قضايا المياه نشرت صحيفة (**واشنطن بوست**) مقالاً للكاتب تشارلز فيشمان بعنوان «خمس خرافات عن المياه» عبّر من خلالها عن رفضه لبعض المعلومات التي يعتبرها البعض حقائق راسخة، في حين يراها الكاتب عبارة عن مجموعة من الخرافات التي ذكرها كالتالي:

١- المياه تنضب بسرعة: نقرأ في عناوين الصحف يومياً عن الجفاف في تكساس والصين وغيرهما، وأن هناك خطراً من جفاف بحيرة نيفادا، ولم يعد نهر كولورادو وريو غراند يصبان في البحر.

ويبدو أن المياه أصبحت أكثر ندرة من ذي قبل، لكن الحال ليس كذلك، فحجم المياه على الأرض لا يتغير، وأنه لا خطر من نضوب المياه في الكوكب الذي نعيش فيه.

araa@araa.net

وتتمثل إحدى الحقائق المضللة التي نعرفها عن المياه في أن ٩٧,٥ في المائة من المياه الموجودة على الأرض ليست قابلة للاستخدام من قبل الإنسان، لأنها مياه محيطات مالحة.

وفي الحقيقة، تعد المحيطات عيوناً أولمبية من المياه العذبة (فكل يوم تشترك الشمس والبحر والتبخير في صنع ٤٥٠٠٠ جالون من مياه الأمطار لكل رجل وامرأة وطفل يعيش على سطح الأرض). حتى في الولايات المتحدة حيث الإسراف في استخدام المياه، توفر المحيطات مياهاً عذبة في الشهر الواحد تزيد عما سنستخدمه طوال عقد كامل من الزمان.

٢- المياه المعبأة أفضل من مياه الصنبور: تعد المياه المستخدمة في الولايات المتحدة أكثر مياه العالم سلامة، وتتم مراقبتها أكثر من المياه المعبأة. وينبغي على المدن الأمريكية اختبار مياهها كل بضع ساعات والإبلاغ عن قضايا السلامة خلال ٤٨ ساعة. أما شركات المياه المعبأة فمطلوب منها تحليل المياه مرة كل أسبوع، وليس مطلوباً منها الإبلاغ عن أية مشكلات.

وأحياناً تكون هناك مشكلات بالنسبة لمياه البلدية في الولايات المتحدة، فوجود الرصاص في بعض أجزاء أنابيب المياه في واشنطن مثال حي على ذلك. بيد أن هذه الاستثناءات تؤكد على أهمية المياه الآمنة، ومدى ندرة المشكلات المتعلقة بها.

٣- هذا هو قرن حروب المياه: على الرغم من أننا نسمع كثيراً أن المياه سوف تكون (النفط المقبل)، وأنها ستصبح مصدراً للصراع الدولي، وأن سعرها سوف يرتفع بدرجة كبيرة، إلا أنه ليس من المحتمل حدوث أية حروب حول المياه قريباً على الإطلاق.

إننا نحارب من أجل النفط، لأنه سلعة ضرورية وحيوية، كما أننا نقاتل من أجله لأنه يمكن نقله على مسافات بعيدة، وهناك خطوط أنابيب طويلة وسفن وشاحنات تنقله إلى أي مكان. فإذا استطعت تأمين النفط في حرب ما، فإنك تستطيع استخدامه، كما أن هناك اقتصاديات النفط التي تدعم نقله وخوض الحروب من أجله.

وعندما كان النفط رخيصاً (كان سعر البرميل ٣٠ دولاراً في عام ٢٠٠٣) وصل سعر ١٠ جالونات من النفط الخام إلى سبعة دولارات. وفي الوقت نفسه لم يتعد سعر ١٠ جالونات من المياه ٣ سنتات. ولذلك فإن الماء رخيص جداً لدرجة لا تجعله مصدراً للحرب، كما يصعب نقله في كل أنحاء العالم عند الطلب.

٤- مع ازدياد السكان ونمو الاقتصاد أمريكا تستخدم كميات أكبر من المياه: في الواقع، تتمثل أعظم قصص المحافظة على المياه في السنوات الأخيرة في أن الولايات المتحدة كدولة تستخدم كميات أقل من المياه اليوم عما كان الوضع عليه في عام ١٩٨٠. فخلال هذه الفترة، تضاعف حجم الاقتصاد الأمريكي، وازداد عدد سكان أمريكا بحوالي ٧٠ مليون نسمة، ومع ذلك، يقل ما تستخدمه من المياه الآن بنسبة ١٠ في المائة عما كانت تستخدمه منذ ثلاثين سنة.

إن الكمية الأكبر من هذه المياه التي توفرت أتت من المزارعين ومحطات الطاقة التي تستخدم كميات أقل من المياه، وتنتج في الوقت نفسه المزيد من المواد الغذائية والطاقة الكهربائية. ولا شك في أن الزراعة ومحطات توليد الطاقة تعتبران المستهلك الأكبر للمياه في كل يوم، وتشكلان ٨٠ في المائة من استخدام المياه.

٥- الإنسان بحاجة إلى شرب ثمانية أكواب من الماء يومياً: على الرغم من أن هذه النصيحة الصحية منتشرة بشكل كبير إلا أنه لا يوجد أساس طبي لها.

وبالنسبة للأصحاء، تكون أفضل إشارة للحاجة إلى الشرب، سواء كان شرب الماء أو العصائر أو المشروبات المنبهة هي العطش. حيث يأتي إحساسنا بالعطش بسرعة مذهلة عندما يقل توازن المياه في داخل الجسم عن واحد في المائة بالنسبة للشخص الذي يتمتع بصحة جيدة. وينخفض هذا الإحساس بدرجة بسيطة جداً مع تقدم العمر، ولذلك بالنسبة لكبار السن، فإن شرب عدة أكواب من الماء أو أي مشروب آخر يعتبر عادة يومية جيدة. ولكي تتخلص من خرافة شرب ثمانية أكواب في اليوم، كل ما عليك أن تفعله هو أن تحاول أن تتبع النصيحة ليومين، إذ إن معظم الناس يبذلون جهداً كبيراً لشرب ثمانية أكواب من المياه- كوب كل ساعة أي من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الخامسة مساء، وستتذكر بسرعة ماذا فعل الجسم بالمياه الزائدة ●

الخليج في شهر
مايو

الإمارات العربية المتحدة

❖ ثمّن سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية موقف الجمهورية التونسية القوي والداعم تجاه قضية احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث خلال الدورة الأخيرة لجامعة الدول العربية.

❖ أعربت دولة الإمارات عن أسفها لمحاولة استهداف البعثات الدبلوماسية السعودية في جمهورية مصر ومحاولة الإساءة إلى العلاقة التاريخية بين البلدين.

❖ شدد ولي العهد السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز على أن أي أذى تتعرض إليه أي من دول الخليج يمس أمن الدول مجتمعة، مؤكداً على موقف السعودية الدائم والمستنكر لما تتعرض إليه الإمارات من ممارسات غير مقبولة من إيران.

❖ أكد الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي أن دولة الإمارات تحظى بدعم عربي في أي تحرك لحكومتها لاستعادة جزرها المحتلة، سواء بالمفاوضات الثنائية مع إيران أو لجوئها إلى التحكيم الدولي أو محكمة العدل الدولية.

❖ أعرب الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي عن حرص دولة الإمارات على تطوير علاقاتها مع العراق بما يخدم المصلحة المشتركة.

❖ أكد وزير الخارجية التونسي رفيق عبدالسلام (أحقية سيادة دولة الإمارات على جزرها الثلاث)، منوهاً (بحرص تونس على علاقتها مع تركيا وإيران بشرط ألا يؤثر ذلك في علاقاتها العربية).

❖ بحث صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي مع أمين عام جامعة الدول العربية نبيل العربي الأوضاع العربية الراهنة وما تشهده بعض الدول العربية من مخاض سياسي في ضوء الحراك الشعبي المطالب بالتغيير.

❖ أكدت دولة الإمارات التزامها بكافة المبادئ التى بنيت عليها حركة عدم الانحياز وخاصة مبدأ احترام سيادة الدول وتسوية المنازعات بين الدول بالطرق السلمية ورفض حالات الاحتلال الأجنبي.

❖ بحث سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلو الأوضاع الإقليمية والقضايا المشتركة و الدور الذي تضطلع به المنظمة.

❖ جدد البرلمان العربي تأكيده على سيادة دولة الإمارات الكاملة على جزرها الثلاث وعدم الاعتراف بأية سيادة أخرى غير سيادة الإمارات على جزرها.

❖ احتلت تركيا المرتبة الـ ١٧ بين الشركاء التجاريين لدولة الإمارات خلال عام ٢٠١٠، فيما بلغ حجم التبادل التجاري غير النفطي بين البلدين ٢,٧٨ مليار دولار.

❖ أكد حلف شمال الأطلسي (الناتو) أهمية الشراكة مع دولة الإمارات في إطار (مبادرة اسطنبول للتعاون) وضمن قوات (إيساف) العاملة في أفغانستان بقيادة الحلف.

❖ بحث سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان مع وزير الخارجية الهندي آخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية والموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

❖ أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية أنور محمد قرقاش حرص دولة الامارات على متابعة تطورات الوضع في اليمن ومن خلال منظومة مجلس التعاون وخطة الانتقال السياسي التي تمثل المبادرة الخليجية إطارها الأساسي.

مملكة البحرين

❖ حثت الحكومة البريطانية السلطات البحرينية على الوفاء بالتزاماتها بعدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان، التي حصلت إثر الاحتجاجات التي شهدتها البلاد في عام ٢٠١١.

❖ صادق عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى على التعديلات الدستورية بعد إقرارها من مجلسي الشورى والنواب والتي جاءت تفعيلاً للمرئيات التي تم التوافق عليها في الحوار الوطني.

❖ أكد وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة أن مرحلة الاتحاد بين دول مجلس التعاون الخليجي باتت ضرورة حتمية تقتضيها الظروف والتحديات الإقليمية والدولية.

❖ أكد ولي العهد الأمير سلمان بن حمد آل خليفة أن الإصلاح نهج دائم للنظام الديمقراطي في مملكة البحرين وما أراده الملك حمد بن عيسى هو امتداد لمبدأ التشاور والتواصل الذي عرفه المجتمع البحريني وعمل به.

❖ أكد رئيس مجلس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة (أنه لا يمكن أن تسمح أية دولة بالتخريب والإرهاب الذي يزعزع استقرار الوطن ويروع المواطنين).

araa@araa.net

❖ استنكر الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبداللطيف بن راشد الزياني تصريحات رئيس مجلس الشورى الإيراني بشأن البحرين، ووصفها بأنها استفزاز صريح وتدخل سافر في الشؤون الداخلية للبحرين يتعارض مع كافة الأعراف والقوانين الدولية.

❖ رحب الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي بتصديق الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل مملكة البحرين على التعديلات الدستورية، واعتبرها خطوة مهمة على طريق دعم مسيرة الوفاق والحوار الوطني بين أبناء الشعب البحريني.

❖ أكد مجلس الولايات السوداني وقوف السودان مع أمن واستقرار مملكة البحرين وثقته بكافة الخطوات المتخذة من أجل تحقيق ذلك انطلاقاً من علاقات الأخوة الوطيدة التي تربط بين البلدين.

❖ أكد ولي العهد نائب القائد الأعلى الأمير سلمان بن حمد آل خليفة على نهج مملكة البحرين الجاد في مواصلة مسيرة الإصلاح تحقيقاً لتطلعات المواطنين.

❖ أكد مجلس الوزراء أن التحديات التي تواجه المنطقة تتطلب تعاوناً خليجياً أكثر تسارعاً يحقق للشعوب الخليجية ما تصبو إليه.

❖ دان مجلس الشورى الإيراني ما أسماه (المشروع السعودي لضم البحرين)، وقال علي لاريجاني إن البحرين (ليست لقمة سائغة تبتلعها السعودية بسهولة).

❖ بحث ولي العهد نائب القائد الأعلى الأمير سلمان بن حمد آل خليفة مع نائب الرئيس الأمريكي في البيت الأبيض جو بايدن مختلف القضايا الدولية والإقليمية، كما تطرقا إلى الوضع في البحرين.

❖ دانت وزارة الخارجية البحرينية وبشدة التصريحات التي أدلى بها علي لاريجاني وحسين علي شهرياري حول مملكة البحرين، واعتبرتها تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية للبحرين ومساساً صارخاً باستقلالها.

❖ دانت الحكومة البحرينية استمرار (التدخل السافر) لإيران في شؤون دول الخليج العربية، وذلك بعد تصريحات لشخصيات إيرانية هامة انتقدت بشدة مشروع الاتحاد بين البحرين والسعودية.

❖ أكد نائب ملك البحرين الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ورئيس مجلس الوزراء الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة أن التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تموج بها المنطقة تجعل من الاتحاد الخليجي الملاذ الآمن للتعامل معها.

المملكة العربية السعودية

❖ أكد وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل أن أي تلاقٍ وتقارب وتعاون بين المملكة العربية السعودية ومصر كان دوماً يحقق المصلحة العليا للأمتين العربية والإسلامية.

❖ قررت المملكة استدعاء سفيرها في مصر للتشاور، وإغلاق السفارة وقنصلياتها بمصر مؤقتاً.

❖ وافق قادة دول مجلس التعاون الخليجي على اقتراح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بأن يقوم المجلس الوزاري باستكمال دراسة ما ورد في تقرير الهيئة المتخصصة حول الانتقال من مرحلة التعاون إلى الاتحاد.

❖ بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع ولي العهد القطري الشيخ تميم بن حمد العلاقات الثنائية وتطورات الأوضاع على الساحتين العربية والدولية.

❖ قال وزير المالية إبراهيم العساف إن ١٠٠ دولار سعراً لبرميل النفط سيحقق التوازن الصحيح للمستهلكين والمنتجين.

❖ أكد مجلس الوزراء أن الأمن الجماعي بين دول مجلس التعاون الخليجي مطلب مهم للحفاظ على الأمن والاستقرار وحماية الإنجازات والمكتسبات التي حققتها دول المجلس عبر مسيرتها التنموية.

❖ بحث وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل مع نظيره الإندونيسي رادين محمد مارتي ناتاليغاوا العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها والقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

❖ جددت وزارة الخارجية السعودية الطلب من مواطنيها مغادرة سوريا، وعدم التوجه إلى هناك.

❖ جددت المملكة التأكيد على موقفها الثابت والراسخ الداعم للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني انطلاقاً من دعمها وتأييدها للمبادرة العربية للسلام.

❖ قال الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية رامين مهمانبرست إن مشروع الوحدة السعودي - البحريني يعني زوال مملكة البحرين ذات الأكثرية الشيعية.

❖ أكد سفير المملكة في بيروت علي عواض عسيري أن اتهام السعودية ودول الخليج بتهريب السلاح للمعارضة تضليل للأحداث السورية.

الخليج في شهر
مايو

❖ نفى السفير السعودي في مصر أحمد قطان الادعاءات التي أطلقها نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين خيرت الشاطر التي ادعى فيها أن المملكة العربية السعودية عرضت مبلغ ٤ مليارات جنيه مقابل الإفراج عن محمد حسني مبارك وتسليمه للرياض.

❖ أعلن وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل عن ترحيب المملكة بأي رئيس يختاره المصريون، مؤكداً أن اختيار الرئيس شأن مصري داخلي، وليس للسعودية أي موقف مسبق مع أي من المرشحين.

❖ أكد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أن السياسة الحكيمة لقادة دول مجلس التعاون الخليجي أرست الأمن والاستقرار والتقدم والازدهار في دول مجلس التعاون الخليجي.

❖ قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف بن راشد الزياني إن مقترح خادم الحرمين الشريفين بالانتقال الى مرحلة الوحدة ينطلق من الأهداف التي تضمنها النظام الأساسي لمجلس التعاون وهو الوصول إلى الوحدة.

سلطنة عمان

❖ عقد في لاهاي الاجتماع التشاوري السياسي بين سلطنة عُمان وهولندا، حيث تم بحث عدد من التطورات الإقليمية والدولية وتبادل وجهات النظر في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

❖ أصدر سلطان عُمان السلطان قابوس بن سعيد مرسوماً بتعيين السفيرة ليوثا بنت سلطان بن أحمد المغيرية المندوبة الدائمة للسلطنة لدى منظمة الأمم المتحدة في نيويورك سفيرة فوق العادة ومفوضة غير مقيمة لدى كولومبيا.

❖ قال نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء فهد بن محمود آل سعيد إن التطورات المتسارعة والمتلاحقة التي تشهدها الساحتان الإقليمية والدولية أثبتت ضرورة تقييم تلك المستجدات ومتابعة تداعياتها من أجل الحفاظ على استقرار المنطقة.

❖ بعث السلطان قابوس بن سعيد برقية تهنئة إلى الرئيس فرانسوا هولاند رئيس جمهورية فرنسا بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية.

❖ بحث ملك إسبانيا خوان كارلوس مع الوزير العماني المسؤول عن شؤون الدفاع بدر بن سعود البوسعيدي سبل تعزيز العلاقات القائمة بين البلدين بما يخدم مصالحهما الى جانب القضايا ذات الاهتمام المشترك.

❖ أوصى اللقاء التربوي الذي نظمته وزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان لمناقشة المناهج الدراسية بالعمل على إجراء مراجعة شاملة لأدلة المعلمين لكافة المناهج الدراسية وإجراء تقييم للمرافق المدرسية.

❖ أكدت سلطنة عمان على أهمية تواجد الشركات اليابانية في المشروعات التي تنفذها الحكومة في الخطة الخمسية الحالية التي تنوي الحكومة القيام بها في قطاعي النقل والاتصالات.

❖ بدأت في سلطنة عمان عملية تقديم طلبات الترشح للمواطنين لأول انتخابات للمجالس البلدية تجري على مستوى السلطنة، حيث سيتم استقبال طلبات الترشح عن طريق مكاتب الولاة بمختلف ولايات السلطنة.

❖ وقع بدر بن سعود بن حارب البوسعيدي الوزير المسؤول عن شؤون الدفاع ٤ اتفاقيات، ثلاث منها لإنشاء الكلية العسكرية التقنية التي تعنى بالتدريس والتأهيل في مختلف المجالات الهندسية والفنية.

❖ أشادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بجهود السلطنة في مجالات تمكين المرأة العمانية والدعم المتواصل من السلطان قابوس بن سعيد وسعيه لتمكين المرأة العمانية في مختلف المجالات.

❖ أصدر السلطان قابوس بن سعيد مراسيم سلطانية تتعلق بإنشاء مجلس أعلى للتخطيط ومركز وطني للإحصاء وإلغاء اللجنة العليا لتخطيط المدن وهيئة عامة للطيران المدني وتعديل نظام الصندوق العماني للاستثمار.

دولة قطر

❖ جددت دولة قطر إيمانها بشكل مطلق بأن حيازة الأسلحة النووية لا يمكن أن تحقق الأمن لأية دولة، وأن إصرار دولة ما على إبقاء برنامجها النووي خارج منظومة معاهدة عدم الانتشار سيزيد حدة التوتر والصراع.

❖ بحث وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم مع المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية في سوريا كوفي عنان الوضع الراهن في سوريا.

❖ استعرض أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة مع رئيسة لتوانيا ادليا غريبا وسكايتي علاقات التعاون القائمة بين البلدين وسبل تنميتها وتطويرها في مختلف المجالات، إضافة إلى بحث عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

❖ بحث رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم مع رئيس السلطة الإقليمية لدارفور التيجاني السيسي مسار عملية السلام في دارفور والقضايا المتصلة بمتابعة تنفيذ اتفاق الدوحة.

❖ أكد وزير الطاقة والصناعة محمد بن صالح السادة على مسؤولية الدول المنتجة للنفط لقيادة مستقبل هذه الصناعة، معبراً عن ثقته بالمستقبل المشرق والمستدام لصناعة النفط والغاز.

❖ بحث أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة مع الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبداللطيف الزياني عدداً من الموضوعات المتعلقة بالعمل الخليجي المشترك وتطورات الأوضاع في المنطقة.

❖ بلغت الصادرات الإيطالية إلى دولة قطر نحو ٥,٥ مليار ريال عام ٢٠١١، وحققت العلاقات القطرية - الإيطالية تحسناً واضحاً على صعيد العلاقات الاقتصادية والتجارية خلال الفترة الأخيرة.

❖ رحبت دولة قطر بالنتائج التي أسفرت عنها الانتخابات التشريعية التي شهدتها الجزائر، ووصفتها بأنها خطوة مهمة على طريق إثراء العملية الديمقراطية في الجزائر.

❖ دعا أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة إلى أن يرافق (الربيع العربي) ربيع للسلام العادل في الشرق الأوسط، مؤكداً أن الشعوب العربية لن تنسى فلسطين.

❖ بحث أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس العلاقات بين البلدين وآخر المستجدات على الساحة الفلسطينية.

❖ استعرض وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم مع وزير الخارجية التونسي رفيق عبدالسلام العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها وتطويرها، إضافة إلى الأمور ذات الاهتمام المشترك.

❖ قال وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم إن الاقتصاد العالمي مقبل على أزمة جديدة بفعل تراجع معدلات النمو في معظم دول الاتحاد الأوروبي وتباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي وموجة الكساد التي تهدد الاقتصادات الناشئة.

دولة الكويت

❖ أكد الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي والشيخ صباح خالد الصباح وزير الخارجية أهمية دعم خطة المبعوث الأممي العربي إلى سوريا كوفي عنان ومواصلة الجهود من أجل وقف إطلاق النار وكافة أعمال العنف في سوريا.

❖ قال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إننا سنطلب من الكويت التوسط بين العراق والعرب، مؤكداً ان مشاركة الشيخ صباح الأحمد في قمة بغداد العربية في مارس الماضي كان لها بالغ الأثر في نفوس العراقيين وإنجاح القمة.

❖ كشف وكيل وزارة الخارجية خالد الجار الله أن دولة الكويت والعراق اتفقا على صيانة العلامات الحدودية بينهما، مضيفاً أنه تم الاتفاق بشكل نهائي على ترسيم الحدود البحرية والبرية والملاحة في خور عبدالله.

❖ أكد الرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية فاروق الزنكي حرص دولة الكويت على بناء علاقات طويلة الأمد مع العملاء الرئيسيين في الأسواق الواعدة.

❖ استجوبت لجنة برلمانية كويتية رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح في تهم بالفساد تتعلق بتحويلات مالية غير مشروعة.

❖ بحث أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد مع الرئيس الصومالي شريف شيخ أحمد العلاقات الثنائية بين البلدين والأمور ذات الاهتمام المشترك.

❖ ردّ أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح طلباً نيابياً بتعديل المادة ٧٩ من الدستور التي تقضي بأنه (لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة وصدَّق عليه الأمير).

❖ دعا رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون دول الخليج إلى إطلاق حرية التعبير والمشاركة الشعبية قبل إرساء الاتحاد الذي تنوي إقامته.

❖ اعتبرت دولة الكويت أن إعلان الوحدة السعودية - البحرينية سيكون بمثابة خطوة مهمة للغاية على طريق تحقيق الوحدة الخليجية، ويمثل صفعة قوية للمتربصين بأمن واستقرار دول المنطقة.

❖ بحث أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد مع رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) خالد مشعل تطورات القضية الفلسطينية والأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

❖ انسحبت الحكومة الكويتية من جلسة مجلس الأمة معلنة رفضها إصرار نواب المجلس على دمج طلبي الاستجواب المقدمين إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية مصطفى الشمالي بصفته.

❖ بحث وزير الخارجية الشيخ صباح خالد الصباح مع المنسق الدولي السفير غينادي تاراسوف آخر مستجدات ملف شؤون الأسرى والمفقودين والممتلكات الكويتية ●

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تطور دراسة المجتمع المدني
في دول مجلس التعاون الخليجي

على الرغم من أن المجتمع المدني في دول مجلس التعاون لا يزال في مرحلة التكوّن والتبلور ، فإنه حظي باهتمام ملحوظ من قبل كثير من الباحثين والدارسين المتخصصين، ولا سيما في ظل التطور الذي شهده المجتمع المدني في الدول المعنية منذ تسعينيات القرن العشرين. في ضوء ذلك، يتناول هذا الكتاب بالرصد والتحليل والتقييم المحطات الرئيسية والملامح البارزة في دراسة المجتمع المدني في دول المجلس، كما عبرت عنه الأدبيات العربية والأجنبية الرئيسية في هذا المجال. وكل ذلك يأتي في سياق الإطار النظري الذي يتضمنه الكتاب بشأن التعريف بمفهوم المجتمع المدني، وطبيعة علاقته بالدولة، ودوره في عمليات التنمية والتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي.

ملف العدد:

الأوضاع الاجتماعية والثقافية في دول مجلس التعاون

- ملامح التطور الثقافي والإعلامي في المجتمع الخليجي
- المشهد الاجتماعي في دول الخليج .. بين الضبط ومواجهة التغيير
- المجتمع المدني: ضمانة التطور وركيزته
- المجتمع الخليجي: قادرون بغيرنا أم بأنفسنا؟
- الدور المنتظر من المثقف الخليجي في تنمية مجتمعه
- الصناعات الثقافية: المضامين والتطبيقات

ملامح التطور الثقافي والإعلامي في المجتمع الخليجي

حققت دول الخليج العربية الواحدة تلو الأخرى العديد من الإنجازات الثقافية والإعلامية منذ سبعينات القرن العشرين وحتى العقد الأول من الألفية الثالثة، ففي الكويت تقدمت المشروعات الثقافية مترافقة مع نوع من الديمقراطية والإبداع الثقافي من خلال إرسال البعثات إلى الدول العربية والأجنبية، والاستفادة من تجاربها علمياً وثقافياً، والاهتمام بالمدرسين والدراسة والمناهج، وربط الثقافة بالتعليم.

د. مفيد الزيدي *

جاء ظهور مؤسسات ثقافية وإعلامية بدءاً من دائرة المطبوعات عام ١٩٥٥، ثم تحولت إلى وزارة الإعلام، وإدارة المعارف التي أشرفت على التعليم وتخريج أعداد كبيرة من الطلبة الذين لعبوا دوراً في الثقافة والأدب والصحافة مترافقاً مع دخول المسرح المدرسي ودور الموسيقا والفنون إلى مدارس الكويت، والمواسم الثقافية التي تقام سنوياً في المدارس والأندية والجمعيات الثقافية.

ثم كان تأسيس (مجلة العربي) على أساس أنها المشروع الثقافي الكويتي بمشاركة عقول وأقلام نخبة من المفكرين والمبدعين العرب، ثم تطور المشروع ليصبح ثقافياً متكاملاً باسم (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) وأهدافه العناية بالثقافة والأدب والفنون، وإصدار الفهارس والمعاجم، وجمع الوثائق، وازدهار الواقع الثقافي والفني حسب احتياجات البلاد الثقافية، والإسهام في نشر النتاج الفكري الجديد العربي والعالمي المترجم، والاهتمام بالتبادل الثقافي والمشاركة في المعارض والمؤتمرات والمهرجانات الفنية والثقافية الخارجية، ورعاية النتاج الأدبي والفنون، وإقامة جوائز خاصة باسم الكويت تُمنح للنتاج العربي المتميز، والنتاج العالمي الذي يسهم في الإنسانية، ويتصل بالكويت والبلدان العربية.

وأسهم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب على الصعيد الثقافي العربي في إصدار سلاسل ثقافية متميزة ومتخصصة ذات مستوى فكري جيد، مثل سلسلة (عالم المعرفة) عام ١٩٧٨، ثم سلسلة كتب مؤلفة ومترجمة لمعالجة مختلف المجالات والمعرفة، وإصدار مجلة الثقافة العالمية لنشر المعالجات العالمية في شتى القضايا، فضلاً عن إصدارات (اتحاد الأدباء) في الكويت من نتاج الأدباء والكتّاب الكويتيين لقضايا عربية وكويتية من أدب وشعر وقصة ورواية، ونشرات (جامعة الكويت) من مجلات إنسانية وعلمية أكاديمية لها حضورها العربي الواسع مثل مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ومجلة العلوم الاجتماعية، ومجلة العلوم الإنسانية، وغيرها حيث تنشر الدراسات الأكاديمية والوثائق عن المنطقة، ونشر فيها كتّاب عرب وأجانب في بحوث رصينة وعلمية، وهناك (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي) متخصصة في نشر نتاج

تدفع الماكينة الإعلامية السعودية باتجاه النفوذ الإعلامي والمالي على عدد من الفضائيات والصحف العربية

تقوم السعودية بدعم صدور العديد من المجلات والصحف والقنوات الفضائية

الكويتيين والعرب. وهناك دور نشر كويتية معروفة نشرت النتاج الفكري العربي والعالمي مثل (دار ذات السلاسل) و(شركة كاظمة للترجمة والنشر)، (مطالع القبس التجارية)، (وكالة المطبوعات)، (شركة الربيان للنشر)، (دار الوطن للطباعة والنشر)، (دار الرأي للطباعة والنشر) وغيرها.

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد ظهرت مؤسسات ثقافية حديثة متخصصة في العمل الثقافي، مع مؤسسات أخرى من جمعيات وهيئات أهلية ذات اهتمامات ثقافية وخاصة في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين علماً أنه سبقتها ملتقيات ثقافية وأندية مثل (المجمع الثقافي في دبي)، ثم (النادي الثقافي العربي) في الشارقة الذي تحول إلى دائرة رسمية للكشافة تابعة لحكومة الشارقة، وقد تأسست في عام ١٩٨١ وهدفها تحويل الشارقة إلى مدينة ثقافية بحيث أصبحت الإمارة الأولى في دولة الإمارات من حيث الجمعيات الاجتماعية والثقافية والتطوعية، واحتضان الأعمال الفنية والثقافية مثل (مهرجان الطفولة السنوي)، و(مهرجان المسرح العربي)، و(مهرجان مسرح الطفل) ومسابقة (الإبداع الأدبي للشباب السنوية)، و(بينالي الشارقة الدولي للفنون التشكيلية)، و(معرض الشارقة الدولي للكتاب)، الذي يقام سنوياً وهو من أهم المعارض الدولية والعربية لسنوات عدة. أما في أبوظبي فهناك (المجمع الثقافي)، وتحوّل منذ عام ١٩٨٥ في شكل معماري أنيق إلى مركز ثقافي فعال ونشيط ومتنوع في الاهتمامات الفنية والأدبية، وعشرات المعارض الفنية التشكيلية، والأمسيات الأدبية، والأسابيع السينمائية، وأسهم في النشاط المعرفي والثقافي والفني في المجتمع، وأكد أنه من أكبر المؤسسات الثقافية حضوراً، وحصل على جائزة شخصية العام الثقافية عام ١٩٩٢، كما أسهم في تطوير الحياة الثقافية في الإمارات، ورفدها بنشاطات متميزة على الصعيدين الإماراتي والخليجي.

أما النشاطات الأهلية غير الرسمية مثل (اتحاد كتّاب وأدباء الإمارات)، فقد ظهر عام ١٩٨٤ والذي يحتل موقعاً خاصاً بين المؤسسات الثقافية في الإمارات للارتقاء بالنتاج الأدبي والفني ونشر النتاج الإماراتي ورعاية المواهب الأدبية وتنشيط الحياة الثقافية في الإمارات خلال أكثر من سبعة وعشرين عاماً من عمره كمنبر ثقافي وأدبي متميز، وازدياد عدد أعضائه في حضور الندوات والمؤتمرات، والحضور العربي والعالمي، وإصدار العديد من الكتب الثقافية والأدبية، وله دوريتان (شؤون أدبية)، و(دراسات)، والأهم هو مشروع جائزة سلطان بن علي العويس الثقافية وهي واحدة من أبرز وأهم الجوائز الثقافية عربياً، ونالها مفكرون عرب بارزون، (وجائزة زايد للكتاب) التي تدعم الكتب الحديثة والرصينة والشخصيات الثقافية العربية، وهناك (ندوة الثقافة والعلوم) التي أسسها بعض الأدباء عام ١٩٨٧ بعد قيام اتحاد الكتّاب والأدباء، ومقرها دبي وهدفها تشجيع المواهب والكفاءات أدبياً وثقافياً وعلمياً، وتنشيط الحركة الثقافية ومعها سلسلة

من الجوائز والمسابقات الثقافية السنوية مثل (جائزة راشد للتفوق العالمي) و(جائزة شخصية العام الثقافية) وتكريم الشخصيات الثقافية، وجوائز أخرى لتشجيع البحث والدراسة والتأليف.

وهناك مؤسسات ثقافية أخرى أهلية ورسمية ارتفع عددها إلى (٥٠) مؤسسة في الأدب والفكر والفن، و(٧) مؤسسات عامة، ومنها مؤسسات أخرى خاصة مثل (مركز جمعة الماجد للتراث والثقافة) أكبر المراكز التراثية والمكتبات في الإمارات، ويصدر مجلة فصلية معروفة اسمها (مجلة جمعة الماجد) ينشر فيها نخبة من المثقفين والأكاديميين العرب والمسلمين، و(مركز التراث الوطني ودراسات الخليج العربي) لتوثيق النشاطات الثقافية السنوية في الإمارات، و(مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية) وهي من أهم الجوائز العربية المالية السخية، وتُمنح كل سنتين لخمسة من الأكاديميين والأدباء والمثقفين العرب في الدراسات النقدية، الدراسات الإنسانية، الدراسات الأدبية، الدراسات الاجتماعية، الدراسات المستقبلية، وهذه المؤسسات الثقافية والتراثية هي ضمن تطوير وتوسيع العمل الثقافي في الإمارات والوطن العربي.

وظهرت عدة إذاعات وفضائيات إماراتية توسعت في التسعينات من القرن الماضي مثل (هيئة الإذاعة والتلفزيون) عام ١٩٩٥، في أبوظبي، وتلفزيون الشارقة الفضائية، وقناة أبوظبي الفضائية، وقناة عجمان الفضائية، وقد سبقتها بطبيعة الحال إذاعة الإمارات من دبي ١٩٧١، وإذاعة الإمارات من رأس الخيمة ١٩٧٢، ووكالة أنباء الإمارات ١٩٧٦.

أما في الصحافة، فحققت الإمارات تطوراً ملحوظاً بإقامة (مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر والتوزيع) لها جريدة (الاتحاد) و(زهرة الخليج)، (مجلة الماجد)، وصدرت الاتحاد عام ١٩٦٩ في أبوظبي، وصدرت يومياً في عام ١٩٧٢، ثم (مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر) ولها (جريدة البيان) اليومية، ومجلة أسبوعية، و(دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر) مؤسسة خاصة تصدر (جريدة الخليج) اليومية منذ عام ١٩٧٠، ومجلة (الشروق) الأسبوعية، ومجلة (كل الأسرة) النسائية، ومجلة (الاقتصادي) الأسبوعية ١٩٩٦، و(جلف توداي الإنجليزية) من عام ١٩٩٦، وصحيفة (الوحدة) عام ١٩٧٣ عن دار الوحدة للصحافة، وصحيفة (الفجر) عام ١٩٧٥، وصحيفة (خليج تايمز) اليومية ١٩٨٧، و(جلف نيوز١٩٧٩)، ومجلات دورية رسمية ومهنية رياضية وعلمية وثقافية وتراثية.

وهناك مراكز أبحاث من أبرزها (مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية) في أبوظبي، وأنشئ في ١٩٩٤/٣/١٤ لنشر بحوث ودراسات وكتب ومحاضرات سياسية واقتصادية واجتماعية عن الإمارات والخليج العربي والدول الإقليمية وقضايا عالمية مهمة برعاية الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي. وهناك (مركز الخليج للأبحاث) في دبي ويهتم بقضايا الخليج العربي الاستراتيجية، ويصدر كتباً وبحوثاً عربية وأجنبية، و(مركز البحوث والدراسات) في وزارة الشؤون الإسلامية و(مجلة منار الإسلام) الشهرية، و(مركز التراث في أبوظبي) وينشر مجلة التراث، و(مركز الدراسات) في دائرة الإعلام بالشارقة، ويصدر (مجلة الرافد) الشهرية الثقافية.

أما في مملكة البحرين، فقد ظهرت الحركة الثقافية منذ مطلع القرن العشرين، وتطورت تدريجياً بالتعليم والمدارس والصحافة والأندية والجمعيات ودور النشر والمؤسسات الثقافية والإعلامية والتي برزت منذ السبعينات من القرن العشرين، مثل صحيفة (أخبار الخليج) اليومية تأسست عام ١٩٧٦، وجريدة (الأيام) تأسست عام ١٩٨٩، وجريدة (البحرين تريبون بالإنجليزية) عام ١٩٩٧، وجريدة (جلف ديلي نيوز) تأسست عام ١٩٧٨ بالإنجليزية، وجريدة (الخليج تايمز) تأسست عام ١٩٧٨ بالإنجليزية، وهناك مجلات أسبوعية وشهرية مثل (البحرين الثقافية) صدرت عن وزارة الإعلام، و(الموقف)، و(النفط والغاز)، و(صدى الأسبوع)، وعشرات الصحف والمجلات الثقافية والإعلامية الأخرى، وهناك اتحاد الصحافة يخص العمل الصحفي، وهناك دور نشر وناشرون أيضاً سواء من الدولة أو القطاع الخاص.

> لا بد من تواصل الجيل القديم مع الجديد لتنمية المواهب الفنية والأدبية

أما في قطر، فظهرت الصحافة منذ السبعينات من القرن العشرين، ومن أبرزها جريدة (العرب١٩٧٢)، ومجلة (الدوري) الأسبوعية ١٩٧٨، و(جلف تايمز١٩٧٨) بالإنجليزية، و(الجوهرة) الشهرية الخاصة بالمرأة ١٩٧٧، و(العروبة١٩٧٠) أسبوعية اجتماعية، و(الجزيرة بالإنجليزية ١٩٧٦) يومية، و(قطر للإنشاء١٩٨٩)، و(سيدات الشرق للمرأة ١٩٩٣)، و(الشرق١٩٨٥) يومية عربية، و(التربية١٩٧١) فصلية تخص التربية، و(الأمة) مجلة إسلامية فكرية ١٩٨٢، و(الوطن١٩٩٥) يومية سياسية، وهناك (وكالة الأنباء القطرية للأخبار١٩٧٥) تابعة لوزارة الشؤون الخارجية.

وهناك ناشرون ودور صحافة قطرية مثل (دار الصحافة والطباعة الوطنية القطرية)، والنشر في جامعة قطر من مجلات دورية أكاديمية إنسانية وعلمية، ومراكز أبحاث مثل (مركز الخليج العربي)، و(مركز البحوث الإنسانية والاجتماعية)، وظهرت (قناة الجزيرة) الإخبارية السياسية التي تعمل على مدار الساعة منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين لتصبح كبرى القنوات الفضائية

مقال araa@araa.net

العربية، ومعها يقام معرض الدوحة الدولي للكتاب في كل عام، ومعارض تشكيلية وأندية مثل (الجسرة الثقافي)، والتي طورت المشهد الثقافي في قطر.

أما في سلطنة عمان، فظهرت مع مجيء السلطان قابوس بن سعيد إلى الحكم نهضة تعليمية وثقافية وإعلامية، وانتشرت الصحف والمجلات مثل (خليج تايمز بالإنجليزية)، و(عمان ديلي نيوز بالإنجليزية)، و(الشبابية) الرياضية، وجريدة) الوطن) اليومية السياسية، وهناك (عمان ديلي أوبزرفر١٩٨١) يومية، وجريدة (عمان١٩٧٥)، و(تايمز أوف عمان)، ودوريات أخرى مثل (الأضواء) الأسبوعية العربية، و(العقيدة)، و(الغرفة)، و(جند عمان)، و(المركزي)، و(الموارد الطبيعية)، و(النهضة الأسبوعية)، و(عمان تودي بالإنجليزية) شهرية، و(العمانية) خاصة بالمرأة وهي شهرية، و(رسالة المسجد)، و(الشرطة) و(الأسرة)، و(وكالة الأنباء العمانية) تابعة لوزارة الإعلام، وهناك راديو وتلفزيون عُمان أيضاً.

أما في المملكة العربية السعودية، فقد عرفت حركة ثقافية مطلع القرن العشرين من حركة الطباعة والنشر وصدور (جريدة القبلة) في الحجاز، و(أم القرى) أيضاً، ثم تطورت في صحف ومجلات متنوعة تدريجياً مثل عكاظ، الرياض، وغيرهما. وبرزت دور نشر ومراكز أبحاث مثل (دارة الملك عبدالعزيز) كمركز بحوث تاريخية وثقافية وتراثية في الرياض، ويصدر كتباً وبحوثاً و(مجلة الدارة) الدورية، وتعقد مؤتمرات سنوية تاريخية تهتم بالوثائق السعودية خاصة والخليجية عامة. وهناك (جائزة الملك فيصل العالمية) التي تهتم بالعلوم والآداب والشريعة وهي من كبرى الجوائز العالمية المرموقة والسخية مادياً ومعنوياً وتعود إلى الملك الراحل فيصل بن عبدالعزيز، و(مركز الملك فيصل) حيث يعمل على الاهتمام بالتاريخ والثقافة والعلوم العالمية. وتقوم (دار اليمامة للنشر والتأليف والطباعة) بدور رائد في خدمة التاريخ والتراث العربي والإسلامي، وتصدر مجلة شهرية هي (العرب) أدبية وتاريخية، وأصبحت فصلية لها مكانتها العربية لصاحبها ومؤسسها العلامة المعروف المرحوم حمد الجاسر. وهناك) دار المنهل) في جدة للنشر والتوزيع وله مجلة شهيرة هي (المنهل) ثقافية وأدبية معروفة ولها عمر طويل من الإنجاز الثقافي لمؤسسها من أسرة عبدالقدوس الأنصاري وأبنائه من بعده والتي تهتم بالتاريخ والأدب السعودي والعربي الإسلامي.

وهناك مهرجانات محلية وإسلامية منها (المهرجان الوطني للثقافة والتراث) المعروف بـ (الجنادرية) في الرياض وفيه معارض سنوية للصناعات اليدوية والخيل والرقص بالسيوف وسباقات الهجن والرقصات القبلية الوطنية، والاحتفالات بالتراث الشعبي والفن الوطني القديم، وإلى جانب ذلك يقام (معرض الرياض الدولي للكتاب)، و(معرض جدة للكتاب)، وبروز مجلات وصحف محلية ثقافية وأدبية وأكاديمية عن الجامعات والمعاهد والكليات السعودية وأخرى عن المرأة والجيش والشرطة وغيرها من فروع الحياة. هذا فضلاً عن الدور الذي تقوم به السعودية في دعم صدور مجلات وصحف وقنوات فضائية عربية وعالمية معروفة مثل جريدة (الشرق الأوسط)، وجريدة (الحياة) في لندن، ومجلة (المجلة)، وقناة (MBC)، وقناة العربية، وقناة اقرأ، وقنوات (ART) الرياضية والفنية في العقدين الأخيرين، حيث تدفع الماكينة الإعلامية السعودية باتجاه النفوذ الإعلامي والمالي على عدد من الفضائيات والصحف العربية في بيروت ولندن ونيويورك وواشنطن وباريس وأماكن أخرى.

حققت دول الخليج العديد من الإنجازات الثقافية والإعلامية في العقود الأربعة الماضية

إلا أن بعض المثقفين الخليجيين لهم آراء حول التطور الثقافي في الواقع الخليجي، فيرى باقر سلمان النجار أن النخبة المثقفة في الخليج العربي على الرغم مما تمّ إنجازه تعتقد أن هناك أزمة بأن الثقافة تنفصل عن الفضاء الاجتماعي والسياسي، وأن الثقافة لا تتفاعل مع المجتمع، ولا تلقى إقبالاً كبيراً من الناس في المنتديات والصحافة والكتب والمعارض الفنية، وهذا ينعكس على المثقف الخليجي، حيث يشعر بحالة ابتعاد عن مجتمعه المحلي، ومحيطه الاجتماعي لا يؤثر فيه، مع بروز ظاهرة البحث عن المناصب الثقافية، والابتعاد عن النشاط الثقافي الجاد والمؤثر في المجتمع، في الوقت الذي تشهد فيه المنطقة تحولاً مالياً واقتصادياً كبيراً.

ويرى عبدالخالق عبدالله أن المطلوب هو تواصل الجيل القديم مع الجيل الجديد لتنمية المواهب الفنية والأدبية في مرحلة الحداثة في ظل عزوف المجتمع عن الألوان الثقافية، ولذلك نحتاج إلى دعم المؤسسات الثقافية الرسمية لتحقيق هذا الدعم للنشاطات الثقافية، وتنشيط عمل وزارات الإعلام والثقافة، ومنح الحريات الأوسع للثقافة وإبداء الآراء في الصحافة والكتابة بعيداً عن الركود وحالة عدم الإبداع. فهل سنشهد خلال السنوات المقبلة نهضة ثقافية حقيقية في المجتمع الخليجي في ظل الإمكانات المالية الكبيرة والاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي؟ سؤال سوف تجيب عنه الأيام القادمة ●

*أستاذ تاريخ الخليج العربي المعاصر والعلاقات الدولية - جامعة بغداد- مركز الدراسات الدولية

المجتمع الخليجي: قادرون بغيرنا أم بأنفسنا؟

بعد عقود من تدفق النفط في المنطقة الخليجية وما أحدثه من تحولات كبيرة في المجالات الحياتية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نجد ثمة أسئلة طرحت خلال فترات مضت تتعلق بكيفية تحقيق التحديث، فهل يؤدي التحديث إلى المساس بالمجتمع الخليجي ذي الإرث الحضاري المشبع بالعادات والتقاليد والقيم وغيرها؟

د. سيف بن ناصر المعمري *

ركزت كثير من البرامج التنموية في دول الخليج على مبدأ تحقيق التوازن بين الأصالة والمعاصرة، وما يستدعيه ذلك من سن التشريعات والقوانين التي تحفظ للمجتمع جوهر أصالته أثناء إنجازه شرط التحديث للمؤسسات والبنى الحكومية لتكون قادرة على التعامل مع متطلبات المواطنين والدولة الحديثة، لكن الحفاظ على ذلك المبدأ لم يكن بالأمر السهل في منطقة تشهد العديد من المشاريع التي تتطلب باستمرار إمكانات بشرية تفوق الإمكانات البشرية لهذه المجتمعات، مما أوجد العديد من التحديات الاجتماعية والثقافية في مختلف المجتمعات الخليجية، هذه التحديات وإن لم تكن جديدة إلا أنها تظل هاجساً مرعباً يهدد هذه المجتمعات التي تقف عاجزة عن تنظيم نفسها لمواجهة هذه التحديات عندما لم تكترث الجهات الرسمية لها، أو أنها تقف موقف المتفرج، مدخرة تدخلها عند حدوث الأزمة. ومن أبرز التحديات الثقافية والاجتماعية التي تواجهها المجتمعات الخليجية الآتي:

أولاً: تحولت بعض المجتمعات الخليجية إلى أقليات ثقافية، حيث تصل نسبة السكان الأصليين من إجمالي مجموع السكان في دول الخليج طبقاً لإحصائيات ٢٠١٠، إلى ١٢ في المائة في دولة الإمارات العربية المتحدة، و١٣ في المائة في قطر، و٣٠ في المائة في الكويت، و٤٨ في المائة في البحرين، و٧٠ في المائة في سلطنة عمان، و٧٣ في المائة في المملكة العربية السعودية (البرصان-٢٠١١)وطبقاً لهذه الإحصائيات توجد أربعة مجتمعات خليجية يمثل السكان الأصليون فيها أقل من ٥٠ في المائة، وهذا دليل على أن الثقافة الوطنية في هذه البلدان تواجه ثقافات أخرى لها عاداتها وتقاليدها وسلمها القيمي، ويعتبر ذلك مؤشراً إلى وجود حالة جزر للثقافة والهوية الوطنية، وحالة مد للثقافات الأخرى، مما يقود مستقبلاً إلى فرض واقع ثقافي لا يتلاءم مع الثقافة الوطنية والهوية العربية الإسلامية، الأمر الذي سيوجد تحديات أخرى ثقافية واجتماعية واقتصادية وقيمية، وقد تصل بعض هذه الدول إلى سن قوانين للحفاظ

> ركزت كثير من البرامج التنموية في دول الخليج على مبدأ تحقيق التوازن بين الأصالة والمعاصرة

العمالة في دول الخليج أصبحت ذات مدلول سلبي تتعالى عليه الذات الاجتماعية

على هويتها الوطنية، مما يقودها إلى الاصطدام مع بعض الدعوات العالمية لقبول تعدد الثقافات والأعراق والأجناس.

ثانياً: ثمة تحدّ لغوي مرتبط بالهُوية الوطنية لهذه البلدان، وهو تحدّ يتفاقم يوماً تلو آخر، وهذا التحدي هو ضريبة التحديث والتنمية التي شهدتها مجتمعات الخليج، فاليوم ورغم أن دساتير المنطقة تؤكد أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية إلا أنها في الواقع ليست لغة الدراسة في مؤسسات التعليم العالي، وليست لغة المؤسسات الاقتصادية، والمواطن الخليجي الذي لا يجيد التحدث باللغة الأجنبية أو لغة العمالة الوافدة في بلده يواجه صعوبات شتى مرتبطة بالتواصل لإنجاز معاملاته اليومية، وصعوبات في الحصول على وظيفة مناسبة. وفي ظل هذا الواقع انطلقت العديد من الدعوات التحذيرية في السنوات الماضية من هذا الواقع، ومن أبرز هذه الصرخات، صرخة الشيخ الدكتور عائض القرني في مقال بعنوان (الأرض بتتكلم أوردو)، ومما جاء فيه: (يهدد الخليج طوفان جارف من العمالة الآسيوية السائبة والمنظمة والتي استولت على سوق العمل، وغيرت لهجات سكان الوطن، فأصبح الخليجي يرطن للعجم بلغتهم، وصار المواطن يبحث عن عمل ولو في سيارات الأجرة وبيع الخضار، فإذا بالسوق كله يعج بالأوردو والبشتو، وصاحب الشركة والعمل يفضّل العمالة الوافدة لرخص أجرتها، والواجب يفرض علينا أن ندرس الأخطار المستقبلية لهذه السيول البشرية من العمالة الوافدة، لأنهم يشكلون قنبلة موقوتة قد تدمر الدولة في الخليج).

ثالثاً: ظهور مجتمع استهلاكي، فقد أثرت طفرة النفط وعملية التحديث في جوهر المجتمعات الخليجية التي كانت مجتمعات مكتفية بذاتها في تلبية مختلف احتياجاتها. والآن في ظل الدولة الريعية بدأ أصحاب المهن بالاختفاء تدريجياً، ليظهر أصحاب الوظائف الحكومية، ما أدى إلى امتهان العمالة الوافدة مهن الخليجي الأب التي ورثها عن جده وأتقنها، وهذا ما ولّد حالة عجز ثقافي لدى الإنسان الخليجي الذي أصبح ينظر إلى العامل الوافد بأنه قادر على عمل أي شيء مهما كان صعباً، في الوقت الذي نظر هو إلى ذاته بأنه مهما حاول لن يكون بمهارات العامل الوافد. وقد طرح الدكتور عبدالله الغذامي هذه الإشكالية في دراسة بعنوان (حكاية الحداثة في المجتمع السعودي) وهي في نتائجها تنطبق على مختلف المجتمعات الخليجية، حيث أطلق على بعض نتائج عملية التحديث مصطلح (الحداثة المشوهة)، ووصف عملية الاعتماد الكلي على الآخر الوافد في عملية التنمية بـ(الغلطة القاتلة)، حيث إن عملية التنمية وإن أوجدت واقعاً معيشياً وحياتياً أفضل إلا أنها حوّلت المجتمع ليكون (مجتمعاً قادراً

بغيره، وما كان لدينا من قيم عمل تقليدية وراثية تراجعت لتحل محلها اتكالية وسيادية تعطل كل رغبة نفسية أو اجتماعية في العمل، وصارت المهنة رديفاً دلالياً للعمالة، كما صارت العمالة ذات مدلول سلبي تتعالى عليه الذات الاجتماعية، وتبع ذلك انفصام بين عمارة المكان وعمارة الإنسان، حيث صارت التنمية مكانية أكثر منها بشرية، وانتزع البعد الإنساني فيها، حتى إنك لتشعر بلاإنسانية المكان.. قادرون بغيرنا وعاجزون عن تمثل شرطنا الإنساني، حتى صار المكان عندنا أرقى من الإنسان، وصار المكان هو الحداثي لإنسان لما يزل خارج اللعبة). وإذا اتفقنا أو اختلفنا مع الصورة التي يرسمها الدكتور عبدالله الغذامي لأثر الحداثة في المجتمعات الخليجية، إلا أننا لن نختلف على حاجتنا إلى تبني سياسات تنموية تركز على التأهيل والتعليم الجيدين اللذين يجعلاننا قادرين على إنجاز شرطنا الإنساني، ولإعداد الفرد الخليجي المؤهل المدرب حتى لا نظل قادرين بغيرنا، لأن هذه القدرة القاصرة لها عواقبها التي لا يمكن تجاهلها على المدى البعيد.

رابعاً: الخلل السكاني: وَلّدت عملية التنمية والتحديث خللاً سكانياً يُخشى أن يكون مزمناً في بعض المجتمعات الخليجية المطلوب منها أن تدفع ضريبة مشروعات وسياسات اقتصادية لم تنل منها إلا الآثار السلبية التي أثرت في حقوقها. كما يرى الدكتور علي الكواري أن من (حق المواطنين في وطنهم أن يكون لهم دور، وأن يكونوا هم التيار الرئيسي في المجتمع، وأن تكون هويتهم هي الهوية الجامعة، ولغتهم هي اللغة السائدة، ومصالحهم المشروعة عبر الأجيال وحماية مصير مجتمعهم من التفكك والنكوص هي محط الخيارات والموجه للقرارات العامة وعلى رأسها السياسة السكانية). وهذا الاختلال في السياسة السكانية تفاقم مع فتح معظم دول الخليج أبواب التملك العقاري في المشاريع العقارية الكبرى، ما دفع إلى إطلاق صيحة تحذير أخرى من قائد شرطة دبي الفريق ضاحي خلفان الذي قال (أخشى أننا نبني العمارات ونفقد الإمارات)، وهي صيحة كنا نأمل بأن تلقى صداها في مختلف المجتمعات الخليجية بحيث تبنى استراتيجيات عملية للتعاطي مع هذه الإشكالية التي تؤثر في المجتمعات الخليجية وثقافتها.

خامساً: التحدي التعليمي: أثرت عملية التطوير التي شهدتها المجتمعات الخليجية في التوسع بنشر التعليم، لكنها لم تنجح في تحقيق الجودة المنشودة والتي تجعل من المواطنين الخليجيين قادرين على الالتحاق بسوق العمل مباشرة بعد الانتهاء من عملية التمدرس، ولم تحقق الأنظمة التعليمية ذلك النجاح المأمول في حماية الأجيال الخليجية من شبح البطالة، حيث تكشف نتائج الاختبارات العالمية مثل اختبار تيمز (TIMSS) أن نتائج طلبة دول الخليج في العلوم والرياضيات لا تزال دون المستوى العالمي، مما قاد في النهاية إلى تزايد معدلات البطالة للشباب في أكثر من بلد خليجي، على الرغم من معدلات الإنفاق الكبيرة التي تنفقها دول الخليج على التعليم، حيث بلغ إنفاق دولة الكويت على التلميذ بين مرحلتي الابتدائي والجامعي عام ٢٠٠٦ ما متوسطه ٤٧ ألف دولار لكل تلميذ، مقارنة بـ ٢٧ ألفاً في فنلندا في السنة نفسها، ونحو ٨ آلاف في كوريا الجنوبية عام ٢٠٠٥م، في حين بلغ الإنفاق الإجمالي على التعليم في سلطنة عمان ٣١ في المائة و٢٨ في المائة من مجمل الإنفاق العام عامي (٢٠٠٥-٢٠٠٦م)، مقارنة بـ ١٢,٦ في المائة في فنلندا عام ٢٠٠٦، و ١٥,٣ في المائة في سنغافورة عام ٢٠٠٨م، (ياقوت، ٢٠١٠، ٤٧-٤٨).

في دول الخليج هناك حالة جزر للثقافة والهوية الوطنية وحالة مد للثقافات الأخرى

ولذلك يشكل التعليم إشكالية تنموية ثقافية أخرى تواجه المجتمعات الخليجية، فالأعداد المتزايدة من الطلبة إما أن تكون دافعاً محركاً لعملية التنمية أو تكون عبئاً عليها. وبذا فقد يكونون صمام أمان أو عامل عنف وضغط عندما يجدون أنفسهم غير قادرين على تحقيق أحلامهم، وهم مواطنون في دول تتميز بوفرة النفط، وهذا سيؤدي في النهاية إلى أن يعمل الفرد الخليجي في وظائف ومهن أقل دخلاً ومستوى اجتماعي من تلك التي يعمل فيها الوافد، مما يفاقم من أزمة التنمية في المجتمعات الخليجية.

وفي المحصلة تحتاج عملية التحديث والتنمية في المجتمعات الخليجية إلى عملية أخرى يمكن أن نطلق عليها (إصلاح التنمية)، وهذه العملية تقتضي الوقوف عند هذه التحديات، والعمل الجاد لمواجهتها وتذليلها ●

*أستاذ مساعد - قسم المناهج والتدريس - كلية التربية- جامعة السلطان قابوس

النخب وثقافة التعصب في الخليج العربي: إضاءة ميدانية

يفرض التعصب المذهبي والقبلي حضوره الكبير في مختلف تجليات الحياة الاجتماعية في المجتمعات العربية المعاصرة، وتأتي موجة هذا التعصب مترافقة مع الأحداث السياسية الجسام المتواترة في المنطقة والتي أدت إلى إيقاظ المشاعر الطائفية المذهبية حيناً والقبلية حيناً آخر إلى درجة أصبح التعصب اليومي ملمحاً من ملامح الحياة الاجتماعية والثقافية في هذه البلدان. وتشهد اليوم هذه المشاعر التعصبية تكاثفاً مريباً بتأثير نسق من العوامل التربوية والاجتماعية والثقافية التي خرجت عن سياقها الوطني والإنساني إلى مسارات الانغلاق والتقوقع والتعصب.

أ.د. علي أسعد وطفة *

إن التعصب ظاهرة تاريخية تضرب جذورها في عمق التاريخ الإنساني وهو يتشكل عبر مسارات سياسية وثقافية واجتماعية، لكن هذا التعصب يأخذ في المجتمعات العربية صورة معقدة يتداخل فيها الطائفي بالمذهبي والقبلي بالعشائري والسياسي بالاجتماعي، حيث يصعب على الباحث في كثير من الأحيان أن يفكك خيوط هذا التعصب، ويرسم مساراته، ويحدد هويته وطبائعه.

ومهما كان الأمر فإن التعصب يشكل في مختلف تجلياته خطراً على الوجود والهوية والمجتمع، كما يشكل تحدياً سياسياً وثقافياً كبيراً يجب على شعوب المنطقة مواجهته وتفكيك عناصر وجوده وتحديد أبعاده وسيروراته وآلياته وديناميات وبناء الاستراتيجيات الثقافية التي يمكنها أن تصدّه، وأن تحدّ من غلوائه وتلجم هيجانه.

إشكالية الدراسة:

ليس خافياً على أحد اليوم كباراً وصغاراً، شيوخاً وشباباً، نساءً ورجالاً، أننا نعيش في مناخ تعصبي ينخر العقول وينهب القلوب ويتلف النفوس، تعصب مذهبي طائفي تارة وقبلي عائلي تارة أخرى، وقد يتداخل التعصب المذهبي بالتعصب السياسي والتعصب القبلي في متوالية هندسية بلغت غاية تعقيدها. ويأخذ هذا التعصب مساراته ومداراته في وسائل الإعلام المكتوبة والمقروءة والمسموعة، كما يتأجج في المواقع الإلكترونية، ويستفحل في الصراعات السياسية ويحتدم في المجالس الأدبية، ويأخذ صولته وجولته في دورة الانتخابات، ويتكاثف حضوره في مختلف المؤسسات السياسية سواء في مجلس الأمة أو الدوائر الانتخابية أو في عمق الممارسات السياسية بكافة أشكالها وتجلياتها.

فالتعصب ظاهرة لا يحتاج معها الباحث إلى كثير من التبصر ليستكشف حضورها المدوي في المجتمع عبر القول والممارسة والفعل في الإعلام والصحافة والتلفزة والشبكات العنكبوتية كما في أقوالنا وأفعالنا وممارساتنا اليومية.

وليس غريباً أن نتحدث عن وجود هذه الظاهرة، فهي ضاربة الجذور في تاريخنا وثقافتنا، فالناس فيما مضى كانوا يتحدثون عن

التعصب يشكل في مختلف تجلياته خطراً على الوجود والهوية والمجتمع

دور المثقفين ورجال الدين والإعلام بنشر التعصب في المجتمع من وجهة نظر طلاب جامعة الكويت

الترتيب	بنود التعصب	موافق في المائة	محايد في المائة	معارض في المائة	المجموع ن =١١٩٤
١	بعض المثقفين ينشر التعصب في المجتمع	٨٨,٨	٣,٢	٨,٠	١٠٠
٢	بعض رجال الإعلام ينشر التعصب في المجتمع	٨٥,١	٣,٢	١١,٧	١٠٠
٣	بعض رجال الدين ينشر التعصب في المجتمع	٨٣,٤	٣,٢	١٣,٤	١٠٠
	المجموع	٨٥,٨	٣,٢	١١,٠	١٠٠

الطائفية والقبلية همساً وعلى نحو خجل، فلا ترتفع الأصوات، ولا تجأر الحناجر بها علناً، لكن الغريب اليوم هو أنه أصبحت للمذهبية منابر وللقبلية مراجل تنادي إليها، وتبعث على إيقاظها وتأجيج مشاعرها بلهيب الحقد والكراهية.

وتبدأ إشكالية الدراسة في أمر يفيض بالتناقض الظاهري، فعندما كنا نسأل طلابنا: من منكم يكره الطائفية؟ من منكم يكره القبلية؟ من منكم يكره التعصب؟ كانوا دائماً يصبون اللعنة على الطائفية والقبلية والعنصرية والتعصب، ويرون في كل أشكال التعصب لعنة ضد الإنسان والإنسانية؟ لكننا عندما كنا نسألهم من منكم منزه عن أي سلوك تعصبي طائفي أو قبلي أو مذهبي؟ وهنا تبدأ نظراتهم الحائرة الجفلة من هذا السؤال الصاعق. فنحن نكره الطائفية لكننا نمارسها! نكره المذهبية ونهتدي بها! نكره التعصب ونرفضه، لكنه يتجلى في سلوكنا وحياتنا شئنا أم أبينا. فالتعصب ظاهرة والظاهرة تفوق قدرة الأفراد في المجتمع على تجاوزها! فنحن نكره الفقر وقد نكون فقراء، ونكره الألم لكننا نتألم على مبدأ الإكراه. وهكذا نحن نكره الطائفية والقبلية لكننا نقع في فخهما. وحال التعصب الطائفي كحال الورم الخبيث الذي نكرهه ولا نتمناه لأعدائنا، لكنه قد يسكن فينا رغم أنوفنا. فالتعصب داء سرطاني ابتليت به الأمة وهي كارهة له، ونحن جميعاً نتمنى أن يزول التعصب الذي يسكن بين جوانحنا، لكننا نقع في أسره ويفتك بنا كضحايا له.

إن التعصب موجود في المجتمع كما يرى الناظرون والملاحظون، لكن هذا الافتراض لا يستقيم علمياً ما لم نبحث في عمق المجتمع ونستجلي آراء أفراده والمنتسبين إليه. ودراسة التعصب ومدى حضوره في المجتمع وآليات اشتغاله توجب علينا تقصي الحياة الاجتماعية ممثلة بأفرادها عبر نسق من الفعاليات المنهجية والعلمية. ومن أجل هذه الغاية وقع خيارنا على المؤسسة الجامعية لاختبار فرضيتنا هذه في حضور التعصب أو لنقل في استكشاف رؤية طلاب الجامعة لمدى حضور هذا التعصب وانتشاره في المجتمع الكويتي. فالطلاب في الجامعة يمتلكون تجربتهم الخاصة في استكشاف أوضاع المجتمع الذي ينتسبون إليه، ويشكلون طليعة واعية متمرسة بقضايا المجتمع وحياته، وينبني على ذلك أن الطلاب يمتلكون القدرة على تقديم صورة حقيقية لأوضاع المجتمع وتجلياته. ومهما كان الأمر فإنه لمن الأهمية بمكان استكشاف رأي طلاب جامعة الكويت بأبعاد وحدود ظاهرة التعصب الطائفي والقبلي في المجتمع عبر خبرتهم وحياتهم الاجتماعية والثقافية عبر نسق من الأسئلة المنهجية التي تتحرى هذه الظاهرة بأبعادها وتجلياتها المختلفة.

أسئلة الدراسة:

تتوزع أسئلة الدراسة على ثلاثة أسئلة أساسية موجهة لطلاب جامعة الكويت وهي:

١- هل يقوم بعض المثقفين بنشر التعصب في المجتمع؟
٢- هل يقوم بعض رجال الإعلام بنشر التعصب في المجتمع؟
٣- هل يقوم بعض رجال الدين بنشر التعصب في المجتمع؟

مقال araa@araa.net

يقوم التعصب الطائفي على ولاء الفرد الكلي أو الجزئي للقيم والتصورات الطائفية أو المذهبية

حدود الدراسة:

أجريت هذه الدراسة على عينة بلغت ١١٩٤ طالباً وطالبة من طلاب جامعة الكويت في العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١. ويقتصر البحث على آراء الطلاب في ظاهرة التعصب ومدى انتشاره ومؤثراته.

مفهوم التعصب وإشكاليته:

يعد مفهوم التعصب من المفاهيم الإشكالية التي تنسج حضورها الكبير في أدبيات العلوم الإنسانية والاجتماعية. ويمكن لنا في هذا السياق أن نميز في التعصب أشكالاً مختلفة ومتباينة، فهناك التعصب العرقي والتعصب الثقافي والتعصب الديني والتعصب الطائفي. ورغم ذلك كله فإن التعصب في مختلف صوره وتجلياته يؤكد على جوهر واحد قوامه الانقياد العاطفي لأفكار وتصورات تتعارض مع الحقيقة الموضوعية.

ويعود مفهوم التعصب إلى الممارسات الخرافية للكهنة والعرافين في بلاد الإغريق القديمة، حيث كان الكهنة يمارسون أفعالا مخيفة في طقوسهم الدينية، إذ يقومون بتقطيع بعض أعضائهم الجسدية، ويفجرون دماء أجسادهم في نسق ابتهالات وممارسات مرعبة ومجنونة. واستمرت هذه الظاهرة في عهد الرومان، ووظف هذا المفهوم للتعبير عن الطاقات الأسطورية الخارقة والتي تكمن في أعماق البشر، ولاسيما هذه الأفعال السحرية والممارسات الأسطورية التي تتجاوز حدود تصورات العقل في هذه المراحل السحيقة من التاريخ الإنساني.

ويعرّف قاموس العلوم الاجتماعية التعصب بأنه (غلو في التعلق بشخص أو فكرة أو مبدأ أو عقيدة بحيث لا يدع مكاناً للتسامح، وقد يؤدي إلى العنف والاستماتة). والتعصب كما تشير أدبيات العلوم الاجتماعية المعاصرة يشكل موقفاً أو اتجاهاً ينطوي على التهيؤ الفردي أو الجماعي للتفكير أو الإدراك أو الشعور والسلوك بشكل إيجابي أو سلبي تجاه جماعة أخرى أو أي من أفرادها.

ومن وأهم المعاني التي ينطوي عليها هذا المفهوم أنه يستخدم للإشارة إلى حال الأفراد الذين يقعون تحت سيطرة عمياء لعقيدة ما سياسية أو دينية أو أيديولوجية، كما أنه يشير إلى حال هؤلاء الذين تأخذهم انفعالات مجنونة يستثيرها ولاؤهم وإيمانهم بعقيدة سياسية أو دينية. فمفهوم التعصب يأخذ اليوم طابع حكم سلبي يطلق على بعض الأنماط السلوكية الانفعالية المفرطة التي تضع المتعصب في حالة خضوع مطلق لفكرة أو عقيدة قد تكون خاطئة أو صحيحة.

التعصب الطائفي:

الطائفة جماعة من البشر، يجمعهم جامع مشترك مثل المهنة والعرق أو الانتماء الديني أو الموقف. وتعرف الطائفة (بأنها حالة من الانقسام والتشتت داخل الدين الواحد وهي مؤشر إلى الصراع القائم في داخله).

ويجب التمييز هنا بين الطائفة كبيئة اجتماعية والطائفية بوصفها حالة تعصبية، حيث تتجلى الطائفية بوصفها (فعلاً تفتتياً، لا يتوقف

عن ممارسة فعالته عند نقطة محددة، قد تبدأ من نقطة ما، لكنها تنفجر ما لم تتم محاصرتها بأسرع وسيلة). (إنها تمارس تفتيتها لكل ما هو بنّاء حتى تصل إلى الفرد نفسه فتشطره. وكما تنشطر الذرة فينفصل الإلكترون عن النواة مولداً طاقة مرعبة إذا خرجت عن حدود التحكم، فإن الطائفية تشطر الإنسان نصفين، إلى قوتين متقاتلتين تنتجان تبادلاً للسيطرة والعنف في علاقة يهيمن فيها الذكر على الأنثى (الأقوى على الضعيف هيمنة تكون مطلقة). إنها كالنار التي تنشب في الهشيم، فهي تجتاح بلهيبها كل شيء وتستفحل دون انقطاع إن لم تحاصر، ويغمر لهيبها في الحال قبل أن تستفحل وتحدث الكارثة.

ويتجسد التعصب الطائفي في صورة فكر مغلق ذاتي التوليد والاكتفاء، مصدره مسلمات موروثة تعلو في نظر أصحابها فوق النقد والنقض والتشكيك والتجريب. والفكر لا يتطور وفق المتغيرات الثقافية والمؤثرات الاجتماعية الاقتصادية والمعطيات العلمية، لأنه فكر الجمود والوثوق واليقين والتصلب والتجمد، إنه صيغة رفض لكل ما هو إنساني وأخلاقي حيث يضع العقيدة الفكرية التي ينافح عنها في مقام الدين، ويجعل المساس بها مساساً لا يغتفر بالمقدس والمتعالي.

ويقوم التعصب الطائفي في النهاية على ولاء الفرد الكلي أو الجزئي للقيم والتصورات الطائفية أو المذهبية، وينبثق من صلب التعصب الديني ويمتزج معه. ففي أحيان كثيرة تكون المذاهب أساس تصنيف البشر في المجتمع الواحد إلى طوائف عدة متصارعة ومتناحرة.

التعصب القبلي:

عرف العرب بانتمائهم القبلي وعصبيتهم القبلية التي صارت مضرب الأمثال. ويتضمن الشعر العربي صوراً للتعصب القبلي يفوق حدود كل وصف لمعنى التعصب ودلالته في صيغته القبلية. واستطاع الشاعر العربي قُريظ بن أُنيف أن يسجل ملحمة شعرية في وصف التعصب القبلي بقوله:

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي
بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا
قوم إذا الشر أبدى ناجذيه لهم
طاروا إليه زرافات ووحدانا
لا يسألون أخاهم حين يندبهم
في اللائمات على ما قال برهانا

وفي هذه الأبيات وصف عميق بليغ لمعنى التعصب القبلي في المجتمعات العربية الجاهلية.

والأمثلة الشعرية التي تستكشف معاني التعصب ودلالاته كثيرة في الأدب العربي، ومن أجمل الأوصاف التي قيلت فيه قول الشاعر:

وما أنا إلا من غزية إن غوت
غويت وإن ترشد غزية أرشد

وخير تعبير عن التعصب القبلي ما ورد في المثل العربية، حيث تقول العرب (كذاب ربيعة خير من صادق مضر، ولأن يحكم فينا الحكمان ببعض الحق وأحدهما من ربيعة خير لنا من أن يحكما بكل الحق وكلاهما من مضر) وفي هذا القول مثال صارخ على طبيعة التعصب القبلي الذي أخذ مجده في حياة العرب الجاهليين.

وينبغي علينا أن نفرق بين القبيلة والقبلية، فالقبيلة كيان اجتماعي حاضر في وجودنا الاجتماعي، أما القبلية فهي عقلية وسلوك تعصبي وسم مجتمعاتنا منذ مئات السنين ولايزال، وهي رابطة موحدة الغرض مبنية على التحالف بقدر ما هي مبنية على النسب والقرابة، وتمثل عقلية عامة مستمدة من الانتماءات والولاءات المنغرسة في وجدان الجماعة، وبالتالي فإن نزعتها نحو إثارة قبليتها هي تعبير عن هويتها. وتمثل هذه الخصائص الأساس المادي للتعصب القبلي. فقد أشار ابن خلدون في مقدمته إلى مفهومي التفكير والحركة الناجمين عن الصراع بين البدو والحضر باعتبارهما نمطي معيشة متعارضين. وعلى أساس هذه القاعدة تحاول كل قبيلة أن تقوي من شأنها لتملك الحكم والهيمنة والسيطرة على الآخرين. ويرى ابن خلدون في هذا السياق (أن القبيلة إذا قوي سلطانها ضعف سلطان الدولة، وإذا قوي سلطان الدولة ضعف سلطان القبيلة). فالانتماء القبلي في المجتمعات العربية كان ولايزال يشكل أقوى الانتماءات وأثبتها عبر العصور التاريخية منذ الجاهلية وحتى الآن. فالدولة العربية الإسلامية؟ كما يرى الجابري - بنيت على أساس قبلي، وكانت بمثابة (نظام كونفدرالي) وحّد القبائل تحت رايته من دون أن يفككها. واستمرت القبلية بطبيعة الحال لتكون الانتماء الأقوى رغم تقلب الأحوال والأزمان، ولم تتغير الأحوال حتى مع ظهور الدولة العربية الحديثة، فمعظم الدول العربية تقوم على أساس قبلي عشائري كما هو الحال في دول الخليج والأردن والمغرب وسوريا والعراق وليبيا والسودان وغيرها.

> عرف العرب بانتمائهم القبلي وعصبيتهم القبلية التي صارت مضرب الأمثال

دور المثقفين ورجال الدين والإعلام في نشر ثقافة التعصب:

استجوبت الدراسة آراء الطلاب واتجاهاتهم نحو التعصب بتجلياته المختلفة في المجتمع الكويتي، واستطاعت أن تقدم إجابات عن مختلف الأسئلة التي طرحتها واختبار الفرضيات التي قدمتها في مجال العلاقة بين متغيرات الدراسة وآراء الطلاب في التعصب. ويمكن تقديم صورة مختصرة لنتائج الدراسة في الآتي:

١- يعاني المجتمع الكويتي من التعصب القبلي والعائلي والطائفي

مقال araa@araa.net

الذين ينشرون التعصب والكراهية هم أكثر الناس جهلاً بالقيمة الإنسانية العليا

والديني، كما يعلن ٨٥,٥ في المائة من الطلاب أفراد العينة.

٢- يبدي الطلاب اتجاهاً إيجابياً نسبياً في ما يتعلق بدور الدولة في إزالة التعصب ومحاربته، حيث يعلن ٦٥,٨ في المائة منهم أنه يجب على الدولة إزالة التعصب ومحاربته بمختلف أشكاله الطائفية والقبلية.

٣- وفي ما يتعلق باتجاهات الطلاب أنفسهم إزاء التعصب يعلن ٨٨,٩ في المائة منهم تمنياتهم بزوال التعصب واجتثاثه من المجتمع.

وقد بينت الدراسة تأثيراً متغير الانتماء الاجتماعي والسنوات الدراسية في مواقف الطلاب من التعصب، حيث أفرزت الدراسة فروقاً إحصائية وفق هذين المتغيرين: فاتجاهات الطلاب الحضر ضد التعصب أكبر منها لدى البدو، وطلاب السنوات العليا أشد توجهاً نحو إزالة التعصب من طلاب السنوات الدنيا (الأولى والثانية).

والسؤال المركزي الذي طرحناه في هذه الدراسة: من يغذي هذا التعصب ويحييه؟ ومن هي الفئات التي تبث هذا التعصب وتشجع على ممارسته وتنميه؟ فهناك كثير من الشكوك تدور حول مؤثرات ثقافية مصدرها رجال السياسة والفكر والدين والثقافة. ومن أجل اختبار هذه الرؤية حول مؤثرات التعصب ثقافياً تضمنت الاستبانة ثلاثة بنود كاشفة حول تأثير المثقفين ورجال الدين ورجال الإعلام في تغذية التعصب وبثه في المجتمع. ومن أجل تقديم صورة شاملة مقارنة لهذه الأسئلة يأتي (الجدول التالي) حول مصادر التعصب ثقافياً ودينياً وإعلامياً.

ويبين (الجدول المذكور) أن المثقفين هم أكثر من ينشر التعصب في المجتمع (٨٨.٨ في المائة)، يليهم رجال الإعلام (٨٥.١ في المائة) في المرتبة الثانية، ويأتي رجال الدين في المرتبة الثالثة (٨٣.٤ في المائة). وبصورة عامة يعلن (٨٥,٨ في المائة) من الطلاب أن رجال الدين والمثقفين والإعلاميين يبثون التعصب في المجتمع ويتحملون مسؤوليته.

ومن المؤسف اليوم أن تقوم النخبة أو الصفوة في المجتمع بنشر فكر التعصب وتعزيز مساراته في حنايا حياتنا الاجتماعية والثقافية. وهنا يحضرني قول الشاعر في وصف هذه الظاهرة:

أمتي هل لك بين الأمم
منبر للسيف أو للقلم
أمتي كم صنم مجدته
لم يكن يحمل طهر الصنم
لا يلام الذئب في عدوانه
إن يك الراعي عدوَّ الغنم

ومن المأساوي اليوم أن يتنكر المثقفون في العالم العربي والخليجي لرسالتهم الأخلاقية في نشر التسامح وقيم المواطنة ورفض كل أشكال الانقسام والتشرذم والتصادم وبناء الوحدة الوطنية والروحية في نفوس أبناء الأمة. لقد تحولت فئات من المثقفين إلى داء بدلاً من أن يكونوا دواء للأمة، وتحولوا إلى قتلة للنفوس والضمائر بدلاً من أن يكونوا المعنيين بحماية النفوس وضمان أمنها الإنساني والأخلاقي.

وأين هم هؤلاء المثقفون من تعريف (كانت) للثقافة، حيث يقول عن الثقافة (إنها مجموعة من الغايات الكبرى التي يمكن للإنسان تحقيقها بصورة حرة وتلقائية انطلاقاً من طبيعته العقلانية، وبهذا تكون الثقافة في نظر (كانت) أعلى ما يمكن للطبيعة أن ترقى إليه). فالثقافة لا تكون ثقافة حقيقية ما لم تكن غائية وعاقلة وإنسانية وخلاقة. أما هؤلاء الذين ينشرون التعصب والكراهية والبغضاء فإنهم أكثر الناس جهلاً بالقيمة الإنسانية العليا للثقافة والإنسان والقيم الأخلاقية.

توصيات الدراسة:

بناء على النتائج التي تمّ التوصل إليها في هذه الدراسة يمكن بناء التوصيات التالية:

- توصي الدراسة بتبني استراتيجيات تربوية متكاملة للحد من ظاهرة التعصب في المجتمع بمختلف أشكاله وتجلياته.
- بناء استراتيجيات إعلامية تضع حدوداً للممارسات الصحفية في مجال نشر التعصب والكراهية.
- توصي الدراسة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بترسيخ فكر ديني مضاد للطائفية والمذهبية في المجتمع ووضع حدود لممارسات رجال الدين التعصبية في هذا المجال.
- إجراء دراسات معمقة حول إشكالية التعصب في المجتمع الكويتي وغيره من المجتمعات الخليجية. وإجراء دراسات مقارنة بين المجتمعات الخليجية والعربية في هذا الخصوص.
- ولأن ظاهرة التعصب خطرة ومنافية لكل موجبات الحياة الوطنية توصي الدراسة بالعمل على الدعوة إلى مؤتمر وطني يتناول فيه أبعاد هذه الظاهرة، ويرسم الاستراتيجيات الممكنة لاستئصال شأفتها والتأثير في عوامل وجودها ●

*استاذ علم الاجتماع التربوي في جامعتي دمشق والكويت

المشهد الاجتماعي في دول الخليج .. بين الضبط ومواجهة التغيير

ظهرت دعوة الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبدالوهاب في حقبة زمنية بلغ فيها الانحطاط الفكري مبلغه، واختلطت السنن بالبدع والخرافات، وغلب التقليد على الاتباع، مع غياب سلطة إقليمية ترعى شؤون الناس، وتمنعهم من الاقتتال القبلي والصراعات الثأرية في بيئة محدودة الموارد تطبق مبادئ العدالة والشريعة وفق دولة القانون لا وفق شريعة الغاب السائدة في نجد آنذاك أو وفق شريعة العرف القبلي الذي لا تخضع له كل القبائل وجميع الأفراد، وكانت ثورة على الجمود والتقليد في ذلك الوقت.

د. عبدالحفيظ محبوب *

أدرك الشيخ محمد بن عبدالوهاب أن أي حضارة لا يمكن أن تقوم في ظل عرف قبلي، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم أسس المدينة المنورة كعاصمة للدولة الإسلامية، أي أسسّ دولة القانون التي تحكم بحكم الشريعة لا بحكم العرف والتقاليد التي تغلّب التبعية والتقليد على حكم الشريعة التي تحرر الإنسان من كافة القيود التي تعيق تقدمه وبناء دولة ذات سيادة وذات جيش يحمي الأمة من أي اعتداء كي يتفرغ الفرد للتنمية بدلاً من أن ينشغل جميع الأفراد بحماية قبيلتهم من الاقتتال القبلي الذي هو سمة الجاهلية وسمة شريعة الغاب، وعادة ما ينتصر فيها القوي على الضعيف، بينما الدولة تحمي الضعيف والقوي، وتساوي بينهما تحت مظلة القانون.

ومن خلال زيارات الشيخ محمد بن عبدالوهاب إلى مكة لأداء فريضة الحج اكتشف أن وحدة الأمة ووحدة المصير المتمثلة في حج الناس في لباس واحد وتجمعهم كلمة واحدة هي كلمة التوحيد لا فرق بين غنيهم ولا فقيرهم، جسدت لديه تصوراً جديداً لتكوين الوحدة بناء على كلمة التوحيد التي هي مصدر القوة، تقضي على التشتت والتفرق السائد في نجد. فأطلق صيحة كبرى مدوية في الجسد الناعس ليبعده عن عصبيات القبيلة التي تتعارض مع روح الإسلام والتي تساهم في التفكك والتشتت، وبادر إلى تطبيق قاعدة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) التي تصلح الاعوجاج السائد لإصلاح المجتمع وإبعاده عن البدع والخرافات السائدة آنذاك.

فمشروعه الإصلاحي هو قيام مجتمع إسلامي موحّد وموحَّد، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال تكوين دولة قوية وسلطة موحدة تحل مكان السلطات القبلية المتعددة التي تتناحر وتتقاتل على فقر البيئة، ويزيد من فقرها، ويعزز من هجرة القبائل إلى خارج الجزيرة بسبب الوضع السياسي السائد آنذاك.

والدولة التي كان يطمح إليها الإمام المجدد دولة تقيم العدل وتطبق الشريعة الإسلامية، وتذوب من خلالها الفوارق، وتعزز قيام دولة حضارية تحكم بالقانون بدلاً من العرف القبلي السائد في ذلك الوقت، والذي قد لا تخضع له كل القبائل أو كل فرد في القبيلة، بينما حكم الدولة ملزم لجميع القبائل ولجميع الأفراد من دون استثناء أحد مهما بلغت مكانته، وتحل الدولة مكان تعدد الإمارات وتنهي تعدد الولاءات.

وكان الإمام المجدد على عكس غيره يركز على الكليات أكثر مما يركز على الجزئيات، ويركز أيضاً على الجوهر أكثر مما يركز على القشور والعوارض، ويلتمس في كل ذلك الحكمة ما أهلّه لأن يقود ثورته التصحيحية لمدة ستين عاماً كان فيها وعيه وعياً كونياً استلهمه من الجذور الإسلامية التي تلقاها خلال فترة سفره، مكنته من تكوين ثورة إصلاحية قابلة للحياة.

وعاب الإمام على بعض علماء الدين غلظتهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واعتبرهم مخطئين في ذلك وهو ما يؤدي إلى التفرقة، وذكّرهم بقول الله سبحانه وتعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون، واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا).

هذا هو جوهر المشروع الإصلاحي الذي تبناه المجدد الإصلاحي الشيخ محمد بن عبدالوهاب، بينما هناك جهات شوهت دعوته الإصلاحية وزيفتها، على الرغم من أنه كان يرى أن الأمر بالمعروف

والنهي عن المنكر لا يمكن أن يتم إلا تحت مظلة دولة تضمن حفظ مقاصد الشرع ومصالح العباد، ودائماً ما كان يرى أن المصلحة لا تتم إلا من خلال الاجتماع على ولاة أمور يتولون القيام على أداء الأمانة، وهو جدل لا يزال قائماً حتى اليوم، ويثير إشكاليات كبيرة أخرت اندماج المجتمع السعودي في المجتمع العالمي، بل أعاقت تنميته، وهو ما جعل الملك عبدالله بن عبدالعزيز يعيد هيكلة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى تستمر في الخط الإصلاحي الذي تبناه إمام الدعوة. فأثيرت حول الدعوة الإصلاحية الكثير من الشبهات والنقد من قبل خصومها أو من قبل المنتفعين في ذلك الوقت بشكل متعمد، لأنهم حرموا من تلك المنافع أو من قبل الأتباع بشكل غير متعمد، بل نتيجة فهم واتباع خاطئ، وهناك من حكم على الدعوة الإصلاحية من خلال الأتباع، وليس من خلال خطوات الدعوة الأصلية التي نادى بها الإمام محمد بن عبدالوهاب.

والحقيقة أن الدعوة تعرضت للكثير من التحريف والتشويه، واتهمت زوراً وبهتاناً بأن الشيخ ينكر أموراً معلومة من الدين بالضرورة كالشفاعة وكرامات الأولياء، وكرست الصهيونية العالمية المساهمة في تعزيز مثل هذه الافتراءات عن طريق مذاهب إسلامية مناهضة للدعوة الإصلاحية حتى يزداد الهجوم على هذه الحركة التصحيحية لتقوية الانقسام المذهبي في المنطقة، وهذه الحركة التصحيحية هي نتاج تحالف بين حركتين دينية وسياسية نتج عنها قيام دولة استمرت حتى يومنا الحاضر تحمي الحرمين الشريفين، وأصبحت محور ومرتكز العالمين العربي والإسلامي وفاعلاً دولياً.

لكن الدعوة كثورة على الجمود لم تصمد في الأزمنة اللاحقة، وتحولت نفسها إلى جمود في وجه التغيرات، ولم تتمكن من التلاقي ما بين المقدس والدنيوي. وإذا أهمل الغرب البعد الغيبي فإن الدعوة في دول الخليج ابتليت بالخلط بين الحقيقة الاجتماعية والحقيقة الخاصة بالرسالة الدينية التي نصّب بعض العلماء أنفسهم مراجع لها، لا يمكن تجاوزهم، ويفسرون هذه العلاقة على طريقتهم الخاصة، وأصبحت دول الخليج كأنها تقف أمام كل أشكال الحداثة والتغيير، بل إن الحداثة نفسها تم تحريمها بما فيها الديمقراطية، ولم يتمكنوا من تفسير العلاقة ما بين الشورى والديمقراطية كآليات حكم. بينما الشورى والديمقراطية هما آليتان لا تتعارضان لتنظيم عمل المؤسسات وضمان حقوق جميع الأفراد من دون استثناء في إطار من التكامل المنشود بين الشورى وآليات الديمقراطية.

والشورى هي رابط بين مجتمع متعدد المشارب السياسية والفكرية والاجتماعية وبين الدولة التي يجب أن تقوم بواجب تطبيق الحقوق وتكفل حق الحريات على اعتبار أن الدولة تقوم على مبادئ الحق والعدل والمساواة، وهي عبارة عن تعاقد يبلوره الدستور الجامع للتنظيمات التي تقوم عليها الدولة.

والشريعة الإسلامية أتت بإطار عام للحكم، ولم تفصل في كيفية بناء مؤسسات الحكم، واعتبرت أن الشورى ضامن للحكم، وتركت للناس على مر العصور صياغة أطر تتناسب مع كل زمن ومع كل عصر ومكان.

ونتيجة لضعف المسلمين خلال القرون الأخيرة كان هناك في المقابل تطور المجتمعات الغربية التي استطاعت أن تبني نموذجاً ناجحاً للحكم يتناسب مع متطلبات العصر، في حين أن المسلمين لم يتمكنوا من بناء نموذج حكم إسلامي يتناسب مع متطلبات العصر من أجل التكفل بإقامة العدل في الأرض الذي أمرهم به إسلامهم.

على المجتمعات الخليجية أن تناضل ضد التطرف الديني وضد تطرف الفكر الغربي

والقرآن الكريم ضرب لنا مثلين: الأول استشارة بلقيس قومها (قالت يا أيها الملأ افتوني في أمري ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون)، بينما في الثاني ذكر القرآن الكريم قصة فرعون الذي يرفض استشارة قومه (قال فرعون ما أريكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد)، وجعل فرعون نفسه مصدر التشريع ومصدر الإلهام ومصدر الحقيقة، بينما الشورى تجعل الأمة مصدر الحقيقة بناء على أسس ومبادئ مستمدة من القرآن الحكيم.

إن مسائل الديمقراطية وحرية الرأي والمعارضة تحولت إلى رؤية كونية، وهي لا تتعارض مع مفاهيم ومصطلحات الحكم في الإسلام، وإن كانت المفاهيم الإسلامية ومصطلحاته غير فعالة وغير واقعية، لأن المسلمين لم يطوروا تلك المفاهيم والمصطلحات خلال القرون الأخيرة بما يتوافق مع الزمن والوقت خصوصاً في ما يتعلق بالعمق الفكري والقانوني حول المشاركة السياسية والتداول السلمي للحكم، قد يكون بسبب سيادة أنظمة شمولية واستبدادية قمعية سادت في العالم الإسلامي في العقود الأخيرة، ومن قبلها كانت البلاد الإسلامية بلاداً مستعمرة كرست جهودها من أجل تحرير بلدانها، وعندما حصلت على حريتها دخلت زمن الثورات المسلحة التي تحولت فيما بعد إلى أنظمة قمعية وشمولية.

فالتساؤل المطروح هو ما مدى ملاءمة بعض مفاهيم الديمقراطية والآليات السياسية المعاصرة للشورى؟ إذ إنه ليس من المطلوب أن تتوافق تلك المفاهيم والممارسات لدى تلك الأمم، لكن يمكن المقارنة بينها وبين تطبيق الأفضل بصرف النظر عن مصدر تلك التطبيقات، المهم أنها لا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بل إنها تتوافق في كثير من أهداف وغايات تلك الممارسات مع مبادئ الشريعة الإسلامية فيصبح تطبيقها مبدأً شرعياً.

وعلى المسلمين أن يشاركوا المجتمعات المتقدمة، لأن التجربة

الإنسانية أثبتت أن التنوع والتعدد في الأفكار والمسارات أجلّ وأنفع للإنسانية وأكثر إغناءً وإثراءً، خصوصاً إذا ما رافقهما التعاون والتسامح الدولي، وهي مبادئ دعا إليها الإسلام.

وهذا لا يعني أن الديمقراطية هي النهاية لما توصل إليه البشر، بل على العكس هناك عيوب كثيرة تعتري وتكتنف الديمقراطية، ويمكن للنموذج الإسلامي أن يشارك في تصويب هذه العيوب من أجل التوصل إلى نموذج أفضل يحقق الرضا للبشر، ويتفادى العيوب التي تقلل من أهمية الديمقراطية، خصوصاً في ما يتعلق بمرحلة التصويت التي لم يشارك فيها إلا القليل من الناس، كما أن من أكبر عيوب الديمقراطية أن يجد الناخب نفسه مسيراً بنظام القاعدة.

والسؤال المهم هو هل كل ناخب قادر على أن يختار من يمثله، أم أن (أهل الحل والعقد) النموذج الذي توصل إليه المسلمون كآلية من آليات نظام الشورى هو أفضل؟ ومن يشاور الحاكم؟ في قول الله سبحانه وتعالى (وشاورهم في الأمر) (وأمرهم شورى بينهم). هل يشاور المجتمع بأكمله، أم أنه يشاور أصحاب الاختصاص؟ وهناك آيات أخرى تجيب عن بعض هذه الأسئلة (فاسأل به خبيرا)، وفي آية أخرى (وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل الله عليكم لاتبعتم الشيطان إلا قليلاً). والحق ليس دائماً مع الأكثرية وقد يكون مع الأقلية أو مع أفراد قلائل، لكنهم أصحاب علم وخبرة واختصاص وهكذا (يرفع الله الذين آمنوا منكم وأوتوا العلم درجات). وإن كان الإسلام قد نهى الفرد الذي يرى نفسه على الحق بعدم الخروج على الجماعة حفاظاً على تماسكها وعدم نزوعها نحو الاقتتال والصراع، كما في قول الرسول صلى الله عليه وسلم (إن الذئب يأكل من الغنم القاصية) (ويد الله مع الجماعة). هذه تساؤلات محقة بحاجة إلى دراسات علمية مستفيضة وعميقة لتقترح آليات أفضل كي تصل إلى نموذج أقوى وأكثر مصداقية لتصبح قاعدة رضا لا قاعدة احتكام مثلما هو في ديمقراطية اليوم لتطوير ديمقراطية عالمية قابلة للتطوير والتجديد.

وكانت مكانة العلماء الدينيين في الجزيرة العربية تفوق مكانة بقية العلماء الآخرين، حيث كان العالم الديني المسؤول الأول والأخير عن الضبط الاجتماعي، وكانوا سبباً في موجة الحداثة التي تعتبر عندهم محرمة، فكانوا يفسرون قول الله سبحانه وتعالى (يرفع الله الذين آمنوا منكم وأوتوا العلم درجات) بأن الآية تتحدث فقط عن رفع مكانة العالم الديني، بينما بقية العلماء الآخرين لا تنطبق عليهم الآية، فوضعوا لأنفسهم مكانة لا يستحقونها على غرار مكانة البابا، وألغوا مكانة بقية العلماء الآخرين حتى لا يتصدوا للتقليد، ويغيروا من الضبط الاجتماعي بما يتناسب مع الحداثة، لأنهم في الأصل يعتبرونها تغريباً، هدفه استباحة المجتمعات الخليجية لنشر الرذيلة والإباحية، حتى أصبح المجتمع الخليجي يعيش حالة من الانغلاق الفكري والاجتماعي، ويعاني عدداً من التحديات الاجتماعية التي حولته إلى قنابل موقوتة قابلة للانفجار، ولم تتم معالجتها حتى اليوم إلا بمسكنات، ولا تزال تلك التحديات بعيدة عن الحلول الجذرية.

ولا يزال المجتمع الخليجي منذ عقود منشغلاً في البحث عن شرعية كشف وجه المرأة وحكم الاختلاط وقيادة المرأة للسيارة وقضايا كثيرة لم تحسم حتى اليوم أعاقته عن أن يتحول إلى أحد مراكز القوى المنتجة، ولم يشارك في الاكتشافات الجديدة. كل هذا بسبب ارتباط المجتمعات الخليجية بالحيثيات التاريخية الخاصة، وليست ظاهرة ملازمة للدين أو لتعاليم الإسلام حرمته من الانفتاح على عقليات جديدة تتخطى حتى فلسفة الأنوار في أوروبا.

يمكن للنموذج الإسلامي أن يشارك في تصويب عيوب الديمقراطية الغربية

وينبغي على المجتمعات الخليجية أن تناضل على جبهتين ضد التطرف الديني وأيضاً ضد تطرف الفكر الغربي المعادي للتقاليد، ويجب أن يتحول الجهاد الذي يسوقه المتطرفون من المسلمين إلى الجهاد الذي غرسه الرسول صلى الله عليه وسلم في نفوس أصحابه وأمته إلى يوم القيامة وهو نموذج شامل للحياة، وليست له خصوصية تنحصر بالقتال.

فالمجتمع الخليجي يمر بمراحل من الرهاب إلى السماح، ولم يصل بعد إلى التسامح والانفتاح على العلم والآخر، ومشاركة العالم قدراته التنافسية بسبب إشكالية في فهم تأويل آيات القرآن الكريم، لأن بعض العلماء لا يعترفون بأن الخطاب القرآني في أجزاء كثيرة منه خطاب مجازي خصوصاً في الجوانب التي لها علاقة مباشرة بالمجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية، لأن الخطاب القرآني في أساسه خطاب عالمي وليس قومياً أو محلياً.

والخطاب المجازي غير المتصل بالجوانب العقدية والغيبية خطاب يفتح آفاق المعنى، بالإضافة إلى كشف الاستخدامات المختلفة للمجاز وعلاقتها بالتفاعل الاجتماعي والإنساني العالمي، لذلك هناك فوارق ما بين المعنى وآثار المعنى وظلال المعنى تلك الميزات التي ألغاها العديد من العلماء في دول الخليج بعد إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب، ولم ينجحوا في البناء على ما توصل إليه بما يتناسب مع المستجدات والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية التي تتماشى مع روح الدين الإسلامي بعيداً عن التشنجات والانغلاق الفكري الذي خرج من عباءته الفكر التكفيري والقاعدي ●

*أستاذ في جامعة أم القرى بمكة

تحديات تواجه ثقافة المجتمعات الخليجية

لم يشهد تاريخ البشرية على مداه الطويل مرحلة تغير ثقافي خطير كخطورته في المرحلة الحالية، مرحلة تراكمت فيها إنجازات الإنسان الحديث بشكل لم يعد بإمكان المستهلكين وضع خريطة تظهر فيها أنواع الإنجازات المتحققة أو وضع مقياس زمني يمكن به حساب سرعتها وتدفقها إلى مستهلكيها أينما كانوا في بقاع المعمورة.

د. عبدالواحد مشعل *

إزاء هذه الحقيقة الجارية في عالم اليوم ومدى انعكاسها على العلاقات الاجتماعية والثقافية في المجتمع الخليجي المعاصر، يحقق الإنسان الحديث إنجازات باهرة في مجال التطور الحضاري، وتمكنه من اقتناء منجزات التكنولوجيا الحديثة بكل أنواعها، في المقابل تعيش العقلية الخليجية ظروفاً اجتماعية متغيرة وهي تواجه تحدي الانشطار الثقافي بين ماض ثقافي يمثل جزءاً أساسياً من عقلية تنظر إلى العالم من منظورها الثقافي، وشطر جديد يتبنى مفاهيم تحديثية بدأت تظهر في عقلية الأجيال الجديدة، وهي ترسم ملامح جديدة لمجتمع متغير قد ينصرف مستقبلاً عن أولويات التراث الثقافي للمجتمع الخليجي، ربما تكون له انعكاساته الخطيرة على مستقبل منطقة الخليج العربي سياسياً واجتماعياً إذا لم تضع الخطط التنموية الواعية من أجل بناء النموذج الثقافي الخليجي المتطور ليأخذ دوره الإيجابي بين النماذج الحضارية الصاعدة في كثير من بقاع الكرة الأرضية اليوم.

أولاً: تغير شبكة العلاقات القرابية

أبرز التحديات التي تواجه ثقافة المجتمع الخليجي اليوم هي التغيرات السريعة التي تنتاب شبكة العلاقات القرابية وتعمل على تفككها، وتظهر خطورة ذلك كون العلاقات القرابية تمثل في إحدى وظائفها التضامن والتآزر الاجتماعي في المجتمع ، وعملية تغير بنية تلك العلاقات تمثل تحدياً حقيقياً يواجه بنية العقلية الخليجية إذا لم تقترن بمرحلة تحول حضاري إنجازي نابع من هوية المجتمع العربي الخليجي وإلا أصبح هذا التحول يهدد وحدة المجتمع إذا ما تعرض إلى أي مخاطر خارجية أو شهد تغيرات داخلية مرتبكة، لا سيما مع تنامي استعمال الأدوات أو الوسائل الاتصالية المتطورة، وكذلك مع تنامي حالة الاستهلاك المعتمد على الاستيراد الخارجي من دون أن يكون هناك استعداد حقيقي لعملية إنجاز وإنتاج وطني يلبي الحاجات الأساسية للمواطنين، وهي مسألة صعبة نتيجة لتراجع التعليم المهني والفني فضلاً عن التعليم العام رغم توافر كل الإمكانات اللازمة لعملية التعليم، لأن المشكلة الأساسية التي تواجه الثقافة الخليجية المعاصرة تكمن في عقلية الشباب الخليجي الذي يعيش حالة من التناقض أو التضاد بين ما يشاهده من تطور تكنولوجي وعمراني تبنيه أيد عاملة أجنبية وبين إحساسه بضرورة الاعتماد على النفس في بناء حاضره ومستقبله. فالتغيرات المادية التي تحصل حوله تشكل تحدياً لشبكة العلاقات القرابية الحالية التي ينبغي أن تتغير وفق الوعي الاجتماعي والثقافي الذي تتطلبه مرحلة التحول الحضاري الذي تطمح إليه المجتمعات الخليجية في مرحلتها الحالية لتكون قادرة على تحقيق قدر كبير من التطور الاجتماعي والثقافي من دون المساس بموروثها الاجتماعي الإيجابي، ولعل عدم القدرة على التوفيق بين هذا الأمر وما تعيشه الأجيال الجديدة من أوضاع اجتماعية قلقة وحيرة متواصلة، يمثل أبرز التحديات التي تواجه ثقافة المجتمعات الخليجية في تاريخها المعاصر.

ثانياً: تباين طبقي وتداخل ثقافي

إن نظرة متفحصة إلى الواقع الخليجي، تجعلنا نقف أمام إنجازات حقيقية متحققة للإنسان الخليجي، من خدمات السكن والصحة وفرص التعليم والخدمات وفرص الاستثمار وغيرها، ولاشك في أن تمتع الإنسان الخليجي بأوضاع معيشية وإنسانية عالية المستوى وحالة من الاستقرار الاجتماعي، يكتب لصالح نجاح

سياسات الدول الخليجية، وعلى حسب إمكانية كل دولة، في الاهتمام بالإنسان وجعله يتمتع بحقوقه الطبيعية والإنسانية، وهو مستوى يفوق أو يواكب مع ما تقدمه المجتمعات المتقدمة لمواطنيها، وهذا الإنجاز يواجه أيضاً تحدياً ثقافياً يرتبط بطبيعة السلوك الاجتماعي وطبيعة العقلية التي تنظر إلى محيطها الخارجي، وكيف تتمكن من تقييمه برؤية فاحصة وهي تعيش مرحلة انتقال سريعة من الحالة الريفية أو البدوية إلى الحالة الحضرية، الأمر الذي يجعل أبناء المجتمع يعيشون بين عقليتين، هما بنية العقلية القبلية القائمة على التآزر الداخلي والاستهلاك الظاهري الذي يرتبط بالفخر والتفاخر والتطاول في البنيان والتبذير الزائد المبني على عقلية ريفية تقدر المظاهر غير العقلانية في حساب الميزانية الأسرية أو الفردية، مقابل عقلية حضرية سائرة نحو العقلانية وتحديد مظاهر الاستهلاك وفق متطلبات الحياة الحضرية الأساسية، وتأخذ في الاعتبار حالة الادخار للمستقبل، فضلاً عما تتمتع به من حالة استثمارية في مجالات مختلفة. وإزاء هذا الواقع الثقافي برز في المجتمع الخليجي تنظيم طبقي له أسسه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية مستفيداً من حالة التحول الثقافي والحضري خلال أكثر من نصف قرن من الزمن ومستنداً إلى بعد حضاري قامت عليه كثير من المعالم الحضرية الخليجية خلال التاريخ إلى جانب بروز شكل طبقي قام على أساس فائض المال من دون أن يستند إلى بناء حضري، إنما جل اعتماده مرتبط بالموروث الريفي أو القبلي وهو يسكن المدينة ويتفاعل معها ظاهرياً، ما فسح المجال واسعاً للتداخل الثقافي القبلي الحضري في المدينة الخليجية، وهذا بحد ذاته يمثل تحدياً للمجتمع الخليجي المعاصر لا سيما إذا سيطر النموذج الطبقي الأخير على قنوات التعليم أو الخدمات أو الصحة أو أي مجال حيوي آخر. لذا فإن المجتمع الخليجي بحاجة إلى نهضة ثقافية وتحول حضاري يشمل الفرد والمجتمع معاً سواء في البيئات الريفية أو البدوية أو الحضرية لرسم ملامح التطور الحضاري الخليجي في عالم تنتشر فيه مظاهر الحداثة، ما يتطلب بنية عقلية قادرة على النظر إلى محيطها الخارجي سواء في المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، وفهم معاني كل واحد منها برؤية عقلانية قادرة على مواجهة تحديات ثقافية أكبر، قد تفد إلى المنطقة بوسائل أو أساليب مختلفة وبصور شتى سواء كانت سياسية أو ثقافية أو اقتصادية أو تكنولوجية أو اجتماعية وغيرها.

ثالثاً: تراكم (عولمي) وضعف إنجاز

يشهد المجتمع النامي ومنه المجتمع الخليجي تراكمات ثقافية واجتماعية وفكرية وتكنولوجية قادمة من الغرب خلال القرن العشرين، وقد زاد تدفقها بشكل خطير في المرحلة الحالية حتى أصبحت المدارس والجامعات وساحات العمل في كثير من المؤسسات والهيئات المختلفة تتطلب من العاملين فيها ثقافة غربية إلى حد ما، حتى أضحت اللغة الأجنبية من شروط العمل فيها، ربما تكون أكثر ميلاً من الاهتمام بالثقافة العربية ولغتها، وهو عكس ما يجري في مجتمع الصين وإلى حد كبير في اليابان وكثير من المجتمعات التي تضع ثقافتها ولغتها في أولويات تعاملاتها الاجتماعية والثقافية والمؤسساتية. والأمر الآخر الذي بات يمثل تحدياً يثير القلق لثقافة المجتمع الخليجي، هو ضعف الإنتاج الوطني على مستوى الجملة، وغياب الهيئات القومية العلمية الخليجية التي تعمل ضمن برنامج علمي خليجي مشترك يمثل عامل تفاعل ثقافي واجتماعي له القدرة على التناغم مع بنية العقلية الخليجية المعاصرة، وهو بحد ذاته يمثل تحدياً خطيراً ليس على مستوى الحاضر فقط، بل على مستوى المستقبل أيضاً، لأن عنصر (الغربنة) في عقلية الأجيال الخليجية الجديدة سيفتح باب صراع ثقافي بين جيلين: الأول يرى في الثقافة العربية الإسلامية عنصراً أصيلاً ممانعاً للتراكم العولمي الغربي الذي يستهدف الهوية والدين ومسخ الإنسان، وينبغي على أبناء المجتمع التعامل معه بحذر. ويرى بعض أنصار هذا الاتجاه أنه مادام النموذج الحضاري الغربي يمثل قوة علمية وتكنولوجية على الأرض، ونحن بأمسّ الحاجة إلى إنجازاته المادية فعلينا أخذ ما ينفعنا وترك ما دون ذلك. بينما يرى الجيل الثاني في النموذج التحديثي الغربي فرصة ذهبية للانصهار فيه من دون أن تكون لنا حاجة للتراث أو ثقافة الأجداد سوى للاستذكار، الأمر الذي يتطلب من صناع القرار والمؤسسات التربوية والتعليمية والسياسية والثقافية والدينية وضع رؤى جديدة لفهم الحاضر وتطلعات أبنائه المتزايدة المدعومة بالتراكم العولمي الغربي سواء على مستوى الإنتاج التكنولوجي في المجالات كافة أو في مجال العلوم والتطور الحياتي المتدفق إلينا باستمرار من دون أن تكون لدينا محاولة جادة للقيام بإنجاز حضاري يحفظ ثقافتنا وهويتنا، ويدخلنا في صناعة التاريخ الحديث أسوة بمساهمة الإنسان في المجتمعات المتقدمة، لنجعل من عصرنا الخليجي عصراً للإنتاج وازدهار الاقتصاد وإثبات الذات والاعتماد على القدرات المحلية في الدفاع عن ثقافتنا وقيمنا بأسلوب علمي إنجازي بعيد عن فن المجادلات ولغة الشعر والتغني بالماضي من دون توفر القدرة الخلاقة على بعثه من جديد على أسس علمية منتجة.

والمسألة الأساسية في هذا الإطار هي مستقبل الأجيال الجديدة المتأثرة بأنماط الحياة الجديدة المتصلة بثقافة الإنترنت ووسائل الاتصال المتطورة، والتي تعمل على بلورة القيم الفردية بدلاً من القيم الجماعية، وهذا يمثل تحدياً حقيقياً للمجتمع الخليجي في تاريخه

يشهد المجتمع الخليجي تراكمات ثقافية واجتماعية وفكرية قادمة من الغرب

مقال araa@araa.net

المجتمع الخليجي بحاجة إلى نهضة ثقافية وتحول حضاري يشمل الفرد والمجتمع معاً

الاجتماعي والسياسي المعاصر، فكلا الاتجاهين يمثلان تحدياً لثقافة المجتمع لاسيما أن مساحة استغلال ذلك باتت ممكنة من أطراف خارجية وداخلية عدة، فضلاً عن انعكاسات (الربيع العربي) في أبعاده المختلفة التي تتيح فرصاً مواتية لتوظيف التراكم العولمي واستغلال ضعف الإنتاج وعدم وجود تحول حضاري نابع من داخل البنية الثقافية الخليجية. في ظل غياب ذلك يمكن أن تعمل انعكاسات ذلك الربيع بوسائل مختلفة على خلخلة المجتمع الخليجي بظروف مرتبكة قد تحصل هنا أو هناك، فلا تزال العمالة الأجنبية تمثل النسبة الكبرى المسيطرة على سوق العمل الخليجي التنفيذي (الأيدي العاملة الموظفة في شتى المشاريع)، فضلاً عن تنامي بعض مراكزها في الاستثمار وميدان التجارة الخليجية، وتزداد خطورة هذا التحدي إذا ما ضعفت أو تلاشت الرؤية الخليجية القائلة بقلة خطورة مشكلات العمالة الأجنبية قياساً إلى خطورة العمالة العربية.

رابعاً: التباين والازدواج بين التقليد والمعاصرة

من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع العربي ومنه المجتمع الخليجي، التباين بين التقليد والمعاصرة في البيئات المختلفة وكذلك في بنية العقلية العربية بشكل عام، فلايزال تأثير الثقافة القبلية مسيطراً على غالبية سكان الأرياف والبيئة الصحراوية والجبلية، كما يسيطر على كثير من سكان المدن حتى باتت كثير من المدن الكبرى العربية تعيش حالة (تريف) واضحة، وهذا التباين يظهر واضحاً بين سكان المدن الحضريين وسكان الأرياف والزاحفين إلى المدن والذي شكّل تحدياً خطيراً للتنظيم الطبقي بأبعاده الثقافية والاجتماعية والسياسية. وإلى جانب ذلك باتت المجتمعات العربية بشكل عام، والمجتمع الخليجي بشكل خاص، تعيش حالة أخرى ربما هي أشد خطورة على المجتمع من التباين الثقافي أعلاه، وهي الازدواجية أو التداخل الواضح بين التقليد والمعاصرة حتى ارتفعت دعوات كثيرة تدعو إلى ضرورة التعامل مع الثقافة الوافدة على أساس أخذ ما ينفعنا وترك ما دون ذلك كأن عنصر الاختيار بأيدينا، ولعل هذا يمثل إشكالية معقدة لم تدركها العقلية العربية التقليدية ومنها الخليجية بعد، فيأتي الكلام سهلاً وكأن لدينا سلعاً معروضة أمامنا نختار الصالح وندع الطالح. وقد فات أصحاب هذا الرأي حقيقة واضحة هي أن الحضارة تأتي دفعة واحدة وبقوة متدفقة لأنها تمثل العنصر الإنتاجي الأقوى الذي يفرض شروطه. وإذا كان البعض يرى عكس ذلك ويمتلك ثقافة المانعة، ولاسيما عند جيل الآباء أو الأجداد فإن ذلك لا يكون ممكناً في عقود قادمة، وهو بحد ذاته يشكل تحدياً أساسياً لثقافة المجتمع الخليجي ، وهذا الأمر لا يجعلنا ننكر أن بنية العقلية القبلية لا تزال تفرض إرادتها على المجتمع وربما تبقى كذلك في المستقبل رغم ما يجري من تحديث وتحضّر، فلا تزال أساليب التنشئة الاجتماعية في مجتمعاتنا تقوم على أساس وجود فروق بين الذكور والإناث منذ الطفولة والمراحل العمرية الأخرى، كما لا تزال في ظل المجتمعات الحضرية الحديثة تعزل النساء عن الرجال في مواقف مختلفة ربما تفوق في بعض ظروفها ما هو متبع في بعض المناطق الريفية، إلا أن التغير قادم لا ريب فيه، ولن يستطيع أحد أن يقف بوجهه. لذا ينبغي إعطاء هذا الأمر أهميته العملية القصوى للحد من مخاطره وتوجيهه بطريقة تخدم المجتمع بدل مقارعته من دون فائدة مرجوة، لاسيما مع استخدام الوسائل التقليدية من دون وجود آليات عملية تنقل المجتمع نحو التصنيع والتحضّر، وهي مسألة تحتاج إلى جهود علمية حثيثة مقترنة بإرادة سياسية صارمة، لا سيما إذا علمنا أن بناء علاقات تعاقدية في المجتمع الخليجي الحديث مازال في كثير من جوانبه لا يرتقي إلى مستوى الطموح بسبب تأثير العلاقات القرابية في شتى ميادين العمل في المجتمع، فلا تزال التفصيلات بين الأفراد في المواقع الإدارية أو الرسمية والأهلية يقوم الكثير منها على أساس الواسطة وتحت تأثير العلاقات القرابية وهو ما يتناقض مع طبيعة الحياة الحضرية المعاصرة القائمة على الكفاءة ، وقد تُلاحظ بعض أشكال تلك السلوكيات بين الأوساط المتعلمين أو بين الذين يتبنون الأساليب الحضرية في حياتهم الاجتماعية والرسمية، وهي صورة أخرى من صور الازدواج السلوكي الناتج عن تأثير ثقافتين كل منهما لها سلطان على السلوك الاجتماعي في المواقف المختلفة.

وبناء على ذلك، فإن التباين بين التقليد والمعاصرة يظهر بشكل واضح في مجتمعاتنا، ما يجعل عملية التحول الحضاري ينقصها الكثير من الآليات العملية، لاسيما في التعارض والتباين اللذين يظهران في عقليتين لكل منهما نظرته إلى عالمه الخارجي، وهو تحدّ حقيقي لتنمية وتطور المجتمع، ويمثل الازدواج السلوكي تحدياً حقيقياً يواجه المجتمع الخليجي في ظروفه المعاصرة ●

*أستاذ مساعد - قسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة بغداد

الثقافة الاستراتيجية وأمن الخليج العربي

أصبح العالم قرية كونية، كما قال عالم الاجتماع والاتصال الكندي مارشال ماكلوهان منذ نصف قرن، وكان ذلك عندما ظهر التلفاز، وأصبح الناس في بقاع الأرض يشاهدون الأحداث مباشرة، حيث رأى ماكلوهان في التلفاز ثورة تقنية تهزم الولايات المتحدة في فيتنام لأنها تنقل الأحداث مباشرة. وبالفعل شهدت الجامعات الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي السابق نيكسون مظاهرات عارمة ضد حرب فيتنام، ما اضطر نيكسون إلى السعي الحثيث للخروج من فيتنام، إذ كشفت التغطية التلفازية جرائم الحرب التي كانت تودي بآلاف الفيتناميين.

أ. د. أحمد سليم البرصان *

أصبحت اليوم وسائل الاتصال أكثر تقنية وسرعة، ما يجعل العالم قرية كونية حقيقية أكثر من أي فترة تاريخية، وأصبحت أيضاً المجتمعات عرضة للتأثير رغماً عنها لأنها لا تستطيع التحكم في وسائل الاتصال الإلكترونية.

ثورة الاتصالات والتغيير

إن دول مجلس التعاون جزء من هذا العالم، ومع دولة الرفاه والثروة توفرت للمواطن أحدث وسائل الاتصال من الفضائيات إلى النقال بأنواعه والشبكة العنكبوتية بكل وسائلها، فأصبح التأثير قوياً على المواطن، ما يدفع للتغير الاجتماعي والثقافي. ولعل أخطر أشكال التغير ما يحدث للغة العربية، فاللغة وعاء الأمة الحضاري والمعبّرة عن هويتها، واليوم تواجه تحدياً مع العولمة رغم أنها لغة رسمية في الأمم المتحدة، فالتحدي الخطير يكون داخلياً. وحسب ما يقول الكاتب الخليجي عبدالجليل مرهون، فإن تحدي اللغة العربية قادم من الهجرات التي تتدفق على دول مجلس التعاون، وخاصة من البلدان الآسيوية التي لا تعرف اللغة العربية، ويفوق عددهم في بعض الدول عدد السكان الأصليين. كما أن انتشار اللهجة المحلية أثّر في اللغة العربية، وكذلك دخول كلمات من أصول اللغات الغربية في هذه اللهجات من البرتغالية والفرنسية والإنجليزية، بالإضافة إلى الهندية القادمة من الشرق. كما يؤثر خدم المنازل أيضاً في اللغة وخاصة الأطفال، ما يجعل الطفل يعاني تكسراً في لغته العربية، ومثلت قلة الإنتاج المعرفي باللغة العربية في منطقة الخليج تحدياً انعكس على اللغة العربية، كما أن استعمال اللغة الإنجليزية وانتشار الجامعات الغربية في الخليج، وخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تضم فروعاً لجامعات غربية أمريكية وبريطانية والسوربون، جعلا اللغة العربية تواجه التحدي الأكبر، وعندما يصبح التواصل بغير اللغة الأم يأتي التأثير الخارجي الذي له خطورة على ثقافة الأمة وخاصة شبابها، والدليل على ذلك ما حدث في الجزائر من انتشار للغة الفرنسية، والذي أدى إلى ظهور تيار الفرانكفونية الذي يفكر في الفرنسية ويتبنى القيم الحضارية الفرنسية، ما أدى إلى مواجهة خطيرة بين التيار الفرانكفوني والتيار الإسلامي العروبي، حيث كانت النتيجة مهلكة في الجزائر، كما حدث في نهاية القرن العشرين.

ونجد أن عالم السياسة الأمريكي الراحل صموئيل هنتنغتون عبّر عن ازدواجية اللغة في الولايات المتحدة وخطورتها على الهوية الأمريكية، ففي كتابه (من نحن؟) أشار إلى خطر انتشار اللغة الإسبانية وما يترتب عليه من اختلاف ثقافي يهدد الوحدة الوطنية الأمريكية، رغم أن الذين ينتمون إلى الأصول الإسبانية هم من أمريكا اللاتينية، أي ينتمون إلى ديانة واحدة وحضارة واحدة مع سكان الولايات المتحدة، لكن هذا يشكل خطورة في منطقة الخليج وهويتها أكثر من خطورة ازدواجية اللغة في الولايات المتحدة.

المواطن المثقف هو الذي يستطيع المحافظة على بلاده والمشاركة الفعالة فيها

التغير والثقافة السياسية

إذا كانت اللغة وعاء الأمة الحضاري وهويتها، فالتغير الذي تشهده منطقة الخليج يطال اليوم الثقافة السياسية في المنطقة، وإذا كانت وسائل الاتصالات الحديثة لها تأثيرها على القيم الاجتماعية واللغة، فإن لها تأثيرها أيضاً على الثقافة السياسية للشعب وبالتالي على العلاقة بين الحاكم والمحكوم. وتعرف الثقافة السياسية بأنها (مجموعة المعارف والرؤى والقيم والمعتقدات والاتجاهات والمشاعر السائدة لدى أفراد مجتمع معين أو مجموعة معينة تجاه شؤون الحكم والسياسة). وفي ظل التحولات العالمية لا شك في أن هناك تحولاً قد يحدث في الثقافة السياسية في دول المجلس لابد من الانتباه إليه، خاصة بعد أن بدأنا نسمع عن الليبرالية والإصلاحية وغيرهما من التعبيرات والمصطلحات التي لم تكن تظهر كما هي عليه الآن. فدول الخليج تتميز بأنها محافظة ومتمسكة بتعاليم دينها، لكن يحتاج الأمر إلى الأمن الثقافي حتى يتحصن المواطن في منطقة الخليج العربي من التيارات التي أخذت عن طريق وسائل الاتصال الحديثة تطرق أبواب المواطن الخليجي، والتي أيضاً قد تغذيها قوى معادية من الخارج، فلم يكن المواطن الخليجي يسمع من قبل عن الطائفية، ولم تكن هذه المفردات موجودة في ثقافته ومجتمعه المتجانس. أما الآن فنشهد أن هذه الشعارات أخذت تغزو المنطقة وتحتاج إلى المعالجة، ولعل التنشئة السياسية عامل مهم في التغلب على هذه الشعارات الوافدة على الثقافة السياسية في المنطقة.

وتبدأ التنشئة السياسية من الأسرة والمدرسة والجامعة والمحيط الاجتماعي، وهذا يحتاج إلى تصور استراتيجي على مستوى عام، أي ثقافة استراتيجية. ومن هنا جاءت الحاجة إلى تدريس الثقافة الوطنية من خلال الحوار والإقناع والاجتماع على القواسم المشتركة، وعلى الحوار والتآلف بين أفراد المجتمع واحترام الذات والآخر.

ثقافة المشاركة الشعبية

لقد حدثت تطورات مهمة على مستوى الخليج العربي وهي المشاركة الشعبية، سواء من خلال مجالس الشورى والانتخابات أو على مستوى المجالس البلدية وغيرها، ونلاحظ أن المرأة أخذت في منطقة الخليج العربي دورها في المشاركة الثقافية بشكل عام وفي القطاعين العام والخاص، والتحول التدريجي هو صمام أمان من التحولات الجذرية التي في الغالب تأتي بنتائج سلبية، كما حدث في تركيا في عهد كمال أتاتورك الذي تنكر لتاريخ بلاده التي لم تشهد الاستقرار إلا في السنوات الأخيرة في ظل حزب العدالة والتنمية، الذي حقق المصالحة بين الماضي والحاضر، مع احترام تاريخ الدولة العثمانية بل الافتخار به، وبين الحداثة بعيداً عن المغالاة.

الوعي الثقافي والأمن

قال عالم السياسة الأمريكي هانس مورغنثاو، إن أخطر أنواع

وسائل الاتصالات الحديثة لها تأثيرها على القيم الاجتماعية واللغة والثقافة السياسية للشعب

الاستعمار هو الاستعمار الثقافي، أخطرها وأقلها تكلفة، وفي الحقيقة إن الوعي الثقافي هو الأمن، لأن المواطن المثقف هو الذي يستطيع أن يحقق البناء والمحافظة على بلاده والمشاركة الفعالة فيها. والجهل في حد ذاته هو الخطر، وكما يقال الجاهل عدو نفسه، فهنالك من تبنى أفكاراً متطرفة كان سببها الجهل وعدم توفر الثقافة التي تحصّن المواطن من الثقافة المستوردة ومن ثقافة التطرف. ونلاحظ أن بعض الدول كانت تهمل الجانب الثقافي في بلادها، ما يجعل المواطن يعتمد على ثقافة أخرى متاحة لديه، وهنا تكمن الخطورة عندما يعتبرها مسلمات، لأنه غير محصن ثقافياً.

الثقافة والتنمية

كان وزير الدفاع الأمريكي السابق يردد بعد أن تولى رئاسة البنك الدولي أن التنمية هي الأمن، وذلك من خلال ما شاهده في بلدان العالم النامي، فالأمن يكمن في التنمية، أي تحسين الأحوال المعيشية. وفي الواقع فإن التنمية مرتبطة بالثقافة، فالثقافة تنمية وبالتالي يتحقق الأمن، والدول التي كانت لديها ثقافة المشاركة حققت أمناً ونمواً أكثر من غيرها، وشاهدنا في العقود الأخيرة أن الثقافة السياسية الرعوية لا تحقق الاستقرار أو الأمن، والتحول الذي نشهده في منطقة الخليج العربي يحتاج إلى تشجيع ثقافة المشاركة، وهذا بدوره يحتاج إلى قنوات متعددة للمشاركة سواء على المستوى الرسمي أو منظمات المجتمع المدني. وبالتالي يستطيع المواطن أن يعبّر عن مطالبه بكل حرية وثقة، وتستطيع الجهات المسؤولة أن تلبي هذه المصالح، وعندما تكون هناك مطالب وتكون المخرجات قد لبتها يحدث الاستقرار السياسي واستمرار النظام السياسي.

الثقافة الاستراتيجية

إذا كانت دول المجلس تشهد تحولات على مختلف الصعد، الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحتى السياسية، فإنها بحاجة إلى الثقافة الاستراتيجية، وهي الثقافة السائدة في صياغة سياسات الأمن القومي، وكيف تستطيع الاستقرار من خلال التوازن في عملية التغير على مختلف الصعد، التوازن بين الاقتصاد والسياسة والاجتماع وارتباط ذلك بالثقافة الاستراتيجية التي تحدد المخاطر الداخلية والخارجية، فهي ثقافة تقدر مصادر التهديد وكيفية مواجهتها على مستوى الداخل والخارج؟ فالوعي الثقافي السياسي يبقى صمام الأمن الوطني في ظل متغيرات إقليمية ودولية متسارعة تحتاج إلى اليقظة والوعي وثقافة استراتيجية تستشعر عن بعد المخاطر التي يمكن أن تهدد البلاد والعباد ●

*أستاذ العلاقات الدولية - جامعة الملك عبدالعزيز - جدة

الدور المنتظر من المثقف الخليجي في تنمية مجتمعه*

على الرغم من أن المثقفين في أي مجتمع لا يشكلون كتلة متجانسة موحدة الأهداف والاهتمامات، بل هم فئة متنوعة المهام والخلفيات الثقافية والأيديولوجية، فإن هناك عوامل تجمع بينهم بصفتهم عموماً أشد الناس التصاقاً بالمعرفة وأقربهم إلى تحكيم العقل والنقد، وأكثرهم استعداداً للتعبير الإبداعي والإنساني عن هموم البشر وتطلعاتهم، ما يضع على عاتقهم مهمة المبادرة إلى تأسيس وعي ثقافي في مجتمعهم حول مسائل إشكالية لم تستطع ثقافة مجتمعهم التأسيس لها، أو عممتها بصورة قاصرة ومشوهة.

أشرف عبدالعزيز عبدالقادر **

لقد جرت العادة أن تتطلع المجتمعات إلى دور إنقاذي للمثقفين في أوقات المحن والأزمات السياسية أو في لحظات التحول العاصفة كنوع من الإقرار بالوظيفة الخاصة لهم في الرد عما يستجد من تطورات، وفي إعادة بناء وعي نقدي وأفكار جديدة يفترض أنهم أقدر المعنيين ببنائها.

وفي هذا السياق، تعتبر قضية المثقف ودوره وفاعليته في المجتمع من القضايا المهمة والتي تشغل بال أي مجتمع يتطلع إلى تحقيق تقدم ملموس في عملية التنمية بجوانبها المختلفة، خاصة أن المثقف له أو مفترض ذلك- دور كبير في واقع الناس ودنياهم، بمعنى أن يكون لديه وعي يتبعه دور اجتماعي، يصلح به الواقع المعاش. فالمثقف جزء من المجتمع وعليه يقع واجب الارتقاء بواقع هذا المجتمع، وأن يبتعد عن النقد الهدام والتشخيص السلبي الاتجاه، بمعنى أن يتجه تشخيصه نحو رصد نقاط الضعف وإيجاد سبل تجاوزها.

والحقيقة أن البعض قد يظن أن المثقف يقتصر دوره على الكتابة أو الاستقاء الثقافي، وهناك بعض المثقفين ممن أوحوا بهذا الانطباع، وصار كثير منهم يعيش في صومعة فكرية، وأصبح دوره في المجتمع مضمراً، ولا يظهر إلا من خلال كتاب أو مقالة أو رسالة فحسب، ولا شك في أن هذا خلل في المفهوم، فالمثقف إن كان قصده المعرفة والثقافة فحسب، فإنه لن يكون له دور إصلاحي ريادي في المجتمع .

ونستطيع أن نقول إن المجتمع الذي لا يملك ثقافة ومثقفين يكون مجتمعاً ناقصاً إن لم نقل مشوهاً؛ لأن الثقافة هي التي تستطيع أن تأخذ بالمجتمع، وتسيّره بصورة طبيعية، وتجعله منسجماً ومتكيفاً مع التطورات الاجتماعية والحضارية السريعة.

وعلى الرغم من النهضة الشاملة التي شهدتها مجتمعات الخليج العربية على مدار العقود الأربعة الماضية، وبشكل خاص في النواحي الاقتصادية بفعل اكتشاف النفط وما ترتب عليه من مردودات اقتصادية هائلة مكنت دول الخليج من قطع أشواط بعيدة في عملية التنمية الاقتصادية، فإن المثقف الخليجي لم يأخذ بعد المكانة التي تليق به، ولم يقم في الوقت ذاته بالدور المفترض منه في المساهمة بتنمية مجتمعه.

وفي هذا السياق، أود التركيز على عدة مجالات وأدوار مهمة يمكن للمثقف الخليجي من خلالها أن يكون له دور فعال وتنموي في مجتمعه، من خلال الإشارة إلى العناصر التالية:

أ- توعية المجتمع:

أي مجتمع يحتاج إلى نخبة مثقفة ترشده وتوعيه بأهمية المتغيرات والتحولات التاريخية التي يمر بها، وأن ترسم له خريطة طريق حول كيفية استيعابها، وأن تحدد له النماذج والقنوات الأمثل

كثير من المثقفين أصبح دورهم في المجتمع مضمراً ولا يظهر إلا من خلال بعض الإصدارات

للتعامل معها بما يخدم أهداف المصلحة العامة. والمثقف الحقيقي ينبغي عليه ألا ينحصر دوره وأفقه ضمن حدود تخصصه وحقله ومجاله المحدد، بل يجب أن يتسم دوره الإرشادي والتوعوي بالشمول لكافة التحولات التي يمر بها المجتمع. ويكتسب دور المثقف في هذا السياق أهمية استثنائية في عالم اليوم الذي يتسم بالعولمة والثورة في تكنولوجيا المعلومات التي فرضت الحاجة الماسة لوجود نخبة مثقفة تستطيع تصنيف هذا الفيض من المعلومات، والتفرقة بين المعلومات الصحيحة والمعلومات الخاطئة، والمعلومات المتحيزة والمعلومات الموضوعية.

ب- التفاعل مع قضايا الجماهير وابتكار حلول للتعامل معها:

المثقف أساساً يجب أن يكون ملتزماً بقضايا الجماهير، يتعرف إلى احتياجاتها وإمكاناتها والطاقة المدخرة فيها، ويعمل في الوقت ذاته بالفكر والممارسة على الموازنة بين تلك الإمكانات والاحتياجات مع ترتيبها بأولويات وثانويات حتى لا تستهلك طاقات الجماهير، وتضيع هدراً في مسالك غير مسالكها الطبيعية. فمهمة المثقف هنا أن يجعل من احتياجات الجماهير منطلقاً لفكره وعمله، وأن يكون قائداً لهم بفكره لا أن تقوده الجماهير بعفويتها وفوضويتها.

> المثقفون أصبحوا اليوم أداة مهمة من أدوات التنمية لا يمكن الاستغناء عنها

كما أن على المثقف أن يواجه عواطف الجماهير بروح عملية حركية وخصوصاً أن العاطفة بالنسبة للجماهير تكون سيدة الموقف في كثير من القضايا، وبالتالي فإن المثقف في أعماله لا يشحن هذه العواطف ويحركها، بل يواجهها بعقلانيّة وعمل مثمر بنّاء، وتسخير للطاقات في خدمة قضايا الجماهير.

كما يكتسب المثقف موقعه ودوره في المجتمع من أسبقيته باكتشاف فكرة جديدة ما تساهم في ابتكار حلول غير عادية للمشكلات التي يعاني منها المجتمع، أو من مكانته الخاصة في ترجمة منظومة فكرية أو أيديولوجية إلى شعارات وبرامج عملية. فالمثقف يجب ألا يكون كالكثيرين ممَّن يطرحون الإشكاليات التي يعجَّ بها المجتمع، ولا يعطون لها حلاً، أو يفكرون بطرق عملية في التعامل معها. فهناك فئة من المثقفين يعيشون في أزمة تكمن بإثارة الإشكاليات في وجوه المخاطبين بها، من دون إيجاد حلول لتلك الإشكاليات. لذا وصف كثير من المثقفين بأنّهم يعيشون في واد والناس يعيشون في واد آخر.

كما يتعين أن يكون للمثقف أثر فعَّال في إدارة الأزمة، فالمثقف الحقيقي يُستشعر وجوده في مجتمع الأزمة، ويحاول قدر المستطاع أن يبذل قصارى جهده للتعامل الفعال معها، وفي السياق، قال (غرامشي) في أحد مقالاته إن (الثقافة هي الجبهة التي يمكن إعادة إنتاج الواقع انطلاقاً منها، مهما تأزم وهزم، إن بقيت متماسكة ولم تسقط).

وينبغي التأكيد كذلك على ضرورة أن يفكر المثقف عملياً في تغيير طبيعة دوره من طبيعة الاشتغال في المعرفة واعتبارها حكراً عليه إلى النزول إلى المجتمع والاشتغال معه ضمن بناء مفهوم التغيير الاجتماعي، وهذا يعتمد بشكل رئيسي على تعزيز قدرات منظمات حقوقية وبناء المجتمع المدني المقاوم والذي يقف في وجه أنواع الاستبداد.

ج- تكوين العقل النقدي في المجتمع:

نقد الوطن هو أعلى درجات محبته، وفي الوقت ذاته هو أداة أساسية من أدوات التغيير، وكما يقول (كانت) :(النقد أهم أداة بناء عرفها العقل الإنساني)، والنقد عند الإنسان المحب لوطنه يمثل عملية مؤلمة، وليس مسألة تشهير أو استعلاء. وكما يقول جبران خليل جبران (أنا أبكي على الشرقيين لأن الضحك على الأمراض جهل كبير. أنا أنوح على تلك البلاد المحبوبة لأن الغناء أمام المصيبة غباوة عمياء).

وفي هذا السياق، يمكن القول إن أهم وظيفة يقوم بها المثقف في إطار مساهمته في تنمية المجتمع هي تكوين العقل النقدي. فمنذ أن أعلنت الثقافة الأوروبية ثورتها المعرفية ضد قيود التفكير،؟ وأرست مبادئ الشك الفلسفي الذي من تقاليده مساءلة كل الأفكار المسبقة وحتى المعتقدات الميتافيزيقية، تم إرساء قواعد التفكير النقدي. ويمكن القول من دون أدنى مبالغة إن ممارسة التفكير النقدي الأوروبي في مسائل السياسة وموضوعات الاقتصاد ومشكلات المجتمع والثقافة بوساطة المفكرين والمثقفين؟، كانت من العوامل الأساسية في دفع المجتمعات الأوروبية إلى آفاق التقدم. ولا يعني ذلك أن التفكير النقدي بمفرده قادر على تطوير المجتمعات، فلابد أن تصاحبه - كما حدث أيضاً في أوروبا - نهضة صناعية وتكنولوجية وعلمية. وهكذا حين انتقلت أوروبا من نمط الإنتاج الزراعي إلى نموذج المجتمع الصناعي بكل ما يتضمنه ذلك من تطور تكنولوجي ونهضة علمية، انفتحت أمامها أبواب التقدم المجتمعي، وأصبح المجتمع الأوروبي ينضح بالحيوية بعد أن كان مجتمعاً سكونياً جامداً. ومن ثم، فإن المثقف منوط به ممارسة النقد الجذري، وأن يكون مشبعاً بمفهوم المسؤولية وأخلاقياتها في ممارسة هذا النقد.

د- ترشيد الاستفادة من التجارب الأخرى:

إحدى مهمات المثقف هي تحصين المجتمع وحمايته من الغزو الفكري أو الثقافي الذي يُراد له من خلاله التأثير على ثوابته وقيمه التي يلتزم بها، من دون أن يعني ذلك عدم الاستفادة من مختلف التجارب الثقافية في حياة الشعوب والاسترشاد بالجوانب الإيجابية منها.

وإذا نظرنا إلى تاريخ الدور الذي لعبه المثقف الخليجي والعربي في

المثقف الخليجي لم يأخذ بعد المكانة التي تليق به رغم النهضة الشاملة في دول الخليج

تنمية مجتمعه، نستطيع تحديد ثلاثة أدوار تاريخية مهمة قام بها المثقفون العرب في إطار المساهمة بتنمية مجتمعهم:

الدور الأول: الكفاح ضد الاستعمار، فالمثقفون العرب لم يؤسسوا لبداية نهضة عربية حديثة فقط، لكنهم في عصر الاستعمار الغربي لبلادهم مارسوا النضال الوطني ضد الاستعمار، واختلطت صفة المثقف بالسياسي بالمناضل، وأصبحت لدينا في الوطن العربي فئة اجتماعية جديدة تمارس النضال الوطني ضد الاستعمار، وقد دفع المثقفون العرب الثمن غالياً، حيث وقعت عقوبات السجن على عشرات منهم. كما أن عدداً غير قليل أبعدوا إلى المنافي الأجنبية، ومن بقي يناضل داخل بلده ضيق عليه في رزقه وحرياته الأساسية. وقد توحد المثقفون العرب في تحقيق هذا الهدف على الرغم من انتماءاتهم الأيديولوجية المتنوعة، فقد كان منهم الماركسي والليبرالي وصاحب التوجه الإسلامي وداعية القومية العربية غير أنهم جميعاً شاركوا في النضال ضد الاستعمار، حتى تحررت في الخمسينات كل البلاد العربية المستعمرة باستثناء فلسطين.

أما الدور الثاني، فهو التأسيس لبداية عصر النهضة العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال، فحين حانت لحظة الاستقلال الوطني في الخمسينات من القرن العشرين، اندفع المثقفون العرب للمشاركة في تنمية مجتمعاتهم، وشارك كثير من مثقفي العرب في الجهد العلمي والفكري لرسم ملامح التنمية المستدامة والنهضة الشاملة للمجتمع العربي. وقام المثقفون العرب في هذا السياق بأدوار متعددة كان أبرزها تشخيص تخلف المجتمع العربي من الجوانب السياسية والاقتصادية، واستنهاض همم الشعوب العربية عن طريق تطوير التعليم وإنشاء الصحف ورفع معدلات الوعي الجماهيري بأهمية السير في طريق النهضة الشاملة.

وتشهد سجلات الفكر العربي المعاصر على أن المثقفين العرب لم يتوانوا في ممارسة النقد الثقافي الشامل لسلبيات المجتمع العربي. فعلوا ذلك كمثقفين أفراد، حيث نشر بعضهم من أصحاب القامات الفكرية العالية كتباً بالغة الأهمية أثرت على وعي المثقفين في المشرق والمغرب والخليج. وبعض هؤلاء المثقفين كانوا أصحاب مشاريع فكرية متكاملة، تمثلت في سلسلة من الكتب المترابطة التي انطلقت من صياغة مشكلة بحثية رئيسية، تفرعت عنها مشكلات فرعية متعددة. كما كافحوا لتطوير نظم التعليم في بلادهم ليصبح تعليماً عصرياً يتجاوز نظم التعليم المتخلفة السائدة، ولكي يؤسسوا جامعات حديثة على النمط الغربي، كما فعل المثقفون المصريون حين أنشأوا جامعة القاهرة التي كانت في بدايتها جامعة أهلية اكتتب الناس لإنشائها.

أما الدور الثالث، فهو الإسهام في نقل إيجابيات الحضارة الغربية والاستفادة منها. فقد تقدم المثقفون العرب خطوات أخرى حين مارسوا التعريف بالحضارة الغربية من خلال رحلاتهم المباشرة التي قاموا بها للبلاد الأوروبية المختلفة، وسجلوا في كتب مهمة قراءاتهم لمظاهر هذه الحضارة وتحليلاً للأسس التي قامت عليها، ودعوة جادة لنقل قيمها إلى البيئة العربية؟، مع مراعاة أهمية تكييفها وتعديلها حتى تتناسب مع بعض ملامح الخصوصية العربية، وذلك إدراكاً منهم أن القيم السياسية والاجتماعية والثقافية لا تعمل في فراغ، وإنما هي محصلة التفاعل الجدلي بين القوى السياسية والاجتماعية والسياق التاريخي الذي يمر به المجتمع، والذي يتغير بالضرورة عبر العصور.

وهكذا يمكن القول إنه نشأت لدينا في الوطن العربي فئة خاصة من المثقفين هم الرحالة العرب، الذين سافروا إلى الغرب للدراسة أو السياحة أو الاطلاع، وعادوا وسجلوا مشاهداتهم، ونشروا تحليلاتهم القيمة في كتب أصبحت علامات في التاريخ الفكري الحديث، والتي كونت تراثاً خاصاً يطلق عليه أدب الرحلة.

هذه كانت لمحة بسيطة عن الدور الذي قام به المثقفون العرب عبر التاريخ في تطوير وتنمية مجتمعاتهم سواء في مرحلة الاستعمار أو بعد الحصول على الاستقلال.

أما اليوم في عصر العولمة ومرحلة ما بعد بناء الدولة، فأين دور المثقف الخليجي والعربي من المسؤولية الملقاة على عاتقه في تنمية مجتمعه لقد أصبحت هذه المسؤولية أصعب بكثير عما كان في السابق، خاصة أن المثقفين أصبحوا اليوم أداة مهمة من أدوات التنمية لا يمكن الاستغناء عنها، ومطالبين جميعهم - كل باختلاف انتماءاته وتوجهاته- باستكمال الدور الكبير والعظيم الذي قام به جيل السلف من المثقفين العرب ●

* هذا المقال عبارة عن ورقة منقحة من عمل بحثي قام به كاتب المقال في إطار مشاركته في إعداد كتاب بعنوان (دور المثقف العربي في التنمية)، الكتاب ضمن إصدارات وزارة الثقافة والفنون والتراث بدولة قطر.
**باحث سياسي في مجلس الشعب المصري - وحدة العلاقات الدولية

المجتمع المدني: ضمانة التطور وركيزته

التطورات المهمة التي شهدتها منطقة الخليج خلال العقود القليلة الماضية أسهمت بدفع مسار التقدم فيها على أكثر من صعيد، وعززت موقعها كمنطقة حساسة ومهمة على الصعيد الجيوسياسي. وكما كان متوقعاً، فإن حركة التطور والتغيير هذه تسببت على الصعيد الداخلي بنقل حالة الوعي الشعبي من مجرد آلة تابعة ومسيّرة بشكل تام إلى طاقة متفاعلة مع محيطها وبنسب متفاوتة. وعلى الرغم من أن هذه الحالة لم تتمكن بعد من الوصول إلى ذروتها الخلاّقة، إلا أنها تبدو محلّقة بما يتناسب مع حتمية التطور الإنساني.

حسن عزالدين *

ليس مستبعداً بالتالي أن يصل التطور في هذه المنطقة إلى آفاق غير مسبوقة خلال العقود التالية، بغض النظر عن كافة العناصر التقليدية التي تحكم وتسيّر مجتمعاتها.

وتزخر منطقة الخليج بالإبداعات الثقافية والاجتماعية الكثيرة، لكنها تبقى، بالنسبة للمراقب من بعيد على الأقل، متعطشة لنمط أكثر شجاعة في ما يخص ملامسة القضايا اليومية التي يعاني منها الناس على أكثر من صعيد. وليس المقصود هنا بطبيعة الحال القضايا الحياتية والمعيشية التي تؤمّنها الدول المعنية بكرم واف قلّ نظيره، بل بالدور المنوط بالمجتمع المدني في ملامسة القضايا الاجتماعية والثقافية وغيرها. وهنا قد يكون من المفيد طرح سؤال لإثارة النقاش وتبادل الآراء عمّا إذا كان هناك مجتمع مدني حقيقي في منطقة الخليج، وإذا كان موجوداً بالفعل فهل يتحرك كما يجب ليصنع التطور التالي المنشود؟

إن المجتمع المدني يشكل تلك الفسحة التي يتحرك ضمنها المواطنون المدركون لمصالحهم المشتركة، وذلك من خلال مؤسسات اجتماعية تعمل بشكل أفقي مثل التجمعات، المؤسسات، المنظمات الاجتماعية، الهيكليات الدينية، النقابات والأندية وغيرها، وتكون مستقلة بشكل تام عن الدولة، وتسعى بالتالي إلى فرض مصالح المجتمع من دون الاعتماد على الدولة بأي شكل من الأشكال. وهي تختلف بشكل جذري عن تلك المؤسسات التي تعمل بشكل عمودي، أي وفق مبدأ الهرمية الوظيفية التي تكون مرتبطة بشكل أو آخر بمؤسسات الدولة. ويمكن تبسيط ذلك الوصف بالقول إن المجتمع المدني (هو كل شيء غير الدولة)، وهذا يعني أن هيكليته يجب أن تكون متحررة تماماً من مسألة الاعتماد على السلطة السياسية القائمة. فالدولة لا تتدخل في نشاطاتها إذا لم تكن متناقضة مع القانون طبعاً، ولا تتدخل أيضاً في مسألة تعيين الأشخاص الذين سيقودون هذه المؤسسة المدنية أو تلك أو في البرنامج الذي ستتبناه.

ولكي تكون تلك المؤسسات متحررة ومستقلة بشكل كامل وموضوعي، فإنها لا تكون معتمدة على الدولة حتى في الشق الاقتصادي، لأنها تحصل على التمويل المطلوب لتنظيم نشاطاتها المختلفة من المصادر الخاصة بالدرجة الأساسية، أي من التبرعات المختلفة والمؤسسات المالية وغير ذلك.

ومن هذا المنطلق فإن الاعتقاد السائد في المجتمعات الديمقراطية الحقيقية هو أن المجتمع المدني يشكل أداة فعالة وسليمة لتكريس المنطق الديمقراطي في المجتمع ولتعزيز عناصره الثقافية والاجتماعية بكافة مستوياتها. ولأنه كذلك، فهو يحظى بدعم وتأييد كافة القوى السياسية المتفاهمة أصلاً على مبدأ تقاسم السلطة والتناوب الديمقراطي عليها، ولذلك نرى في أوروبا وأمريكا مثلاً أن تلك القوى تكون سباقة في دعم عمليات إنشاء الهيكليات المدنية في كافة قطاعات وتفاصيل المجتمع، لأنها تدرك أن المجتمع المدني وبالتعاون مع مؤسسات الحكم المحلية وأجهزة

المجتمع المدني يشكل الفسحة التي يتحرك ضمنها المواطنون المدركون لمصالحهم المشتركة

الرقابة الحرة مثل وسائل الإعلام يشكّلون ضمانة أساسية للتطور والتقدم، ووسيلة لتكريس مبدأ تقاسم السلطة وفق ما ينص عليه الدستور المتوافق عليه.

تشجيع المجتمع المدني

لقد شهدت بعض المناطق في العالم، لا سيما أوروبا وأمريكا، تحركات جدّية ومدروسة بهدف تشجيع المجتمع المدني وتأمين تطوره اللاحق. وأسست لهذه الغاية منظمات متخصصة تؤدي دور المراقب والمنفذ، وتتجسد مهمتها الأساسية بالسعي لنشر الوعي حول المجتمع المدني وتأمين حضوره الواسع بين كافة قطاعات الشعب. وقد خصص الاتحاد الأوروبي ميزانيات هائلة لدعم هذه النشاطات لا سيما بعد إطلاق عملية توسيعه وضم الدول الأوروبية الشرقية السابقة، إيماناً منه بأهمية الدور الذي قد تلعبه مؤسسات المجتمعات المدني في تعزيز الوعي الديمقراطي لدى شعوب الدول التي عاشت فترة طويلة في ظل ممارسات الحكم الشمولي.

من جهة أخرى تبدو تجارب المجتمع المدني في أرجاء المنطقة العربية متواضعة، لكنها ليست معدومة، ونراها تقدم أملاً واعداً لتحقيق التغيير المنشود في دول لم تتمكن حتى الآن من التوافق على صيغة ملائمة يلتف حولها الجميع، كما هو الحال في لبنان مثلاً.

أما في منطقة الخليج فتبدو تجربة المجتمع المدني في بداياتها الأولى، ويتوقع لها أن تشهد تطوراً متوافقاً مع طبيعة النسيج الاجتماعي التقليدي القائم منذ أعوام طويلة، وكذا طبيعة الحكم السياسي الذي يتحكم في تفاصيل التطور على أكثر من صعيد. وكما تكون الأمور في أكثر من قطاع في هذه المنطقة، فإن هذا الوصف قد ينطبق على دول دون غيرها، باعتبار أن نسب التطور فيها متفاوتة أيضاً وعلى أكثر من صعيد.

وظائف المجتمع المدني

بكافة الأحوال فإنه قد يكون من المنطقي التوافق على بعض الوظائف المهمة جداً، والمفترض على المجتمع المدني أن يحققها لنرى مدى ملاءمتها للتجربة الخليجية أو العربية الأشمل:

❖ إن المجتمع المدني يمنع الدولة من الدخول إلى القطاعات التي لا يحق لها بأن تدخل إليها، لا سيما تلك المرتبطة بالنشاطات الخاصة بالمواطنين.

❖ من خلال مؤسسات المجتمع المدني تحصل الطبقة السياسية الحاكمة على ردّات الفعل والإشارات الأكثر موثوقية، لأن المواطنين ومن خلال نشاطاتهم يلفتون النظر إلى المشكلات القائمة في المجتمع والتي تثير امتعاضهم، وبذلك فإنهم يجبرون السياسيين على إيلائها الاهتمام المطلوب.

❖ المجتمع المدني هو بمثابة مدرسة حقيقية للديمقراطية، فهو يساعد المواطنين على المشاركة في عملية اتخاذ القرار وإيجاد الحلول للمشكلات المحددة، لا سيما في تلك المناطق التي لا تتوافق فيها

الحلول المطروحة مع مصالح المواطنين. وفي هذا المعنى فإن المجتمع المدني يعمل كعنصر تصحيحي لتأثير الدولة.

الدولة مطالبة بالدعم

من هنا يمكن القول إن الطبقة السياسية المؤمنة بتطلعات شعبها وبمبدأ الديمقراطية كأسلوب حكم لا تجد حرجاً في تقديم الدعم لمؤسسات المجتمع المدني، بل تعتبره في صلب أولوياتها واهتماماتها. وتفعل ذلك لسببين كما عبّر عنهما ذات يوم الرئيس التشيكي الراحل فاتسلاف هافل (كلمة ألقاها خلال عام ١٩٩٩ في جامعة ماكيليستر بولاية مينيابوليس الأمريكية):

❖ أولاً لأن استقرار وانسجام ونجاح المجتمع ككل يعتمد إلى حد ما على قدرة وإمكانية تحقيق النشاطات الشرعية، لكن غير التجارية للمواطنين العاديين.

❖ ثانياً لأن معظم تلك النشاطات غير الربحية لا تخدم من يشارك فيها فقط، بل تحقق المصلحة العامة أو النتائج التي يستفيد منها الجميع بشكل أو آخر.

وإضافة إلى ما ذكره هافل، فإن نشاطات المجتمع المدني تهدف أيضاً إلى تحقيق سلسلة من النتائج المهمة التي تعكس تطور المجتمع على أكثر من صعيد، لا سيما ما يخص منها دعم المجموعات التي لا تتمتع لسبب أو آخر بكامل شروط المواطنة الحقيقية، والدفاع عن حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية، والمساهمة في تعزيز مبادئ العيش المشترك ومفهوم التسامح حيال الأقليات القومية (أو القبلية أو الطائفية أو غيرها) التي قد تكون مقيمة في هذا البلد أو ذاك. كما أن نشاطات المجتمع المدني تركز من خلال برامجها بشكل خاص على فئات الشباب التي تعتبر من المجموعات الأهم في المجتمع، وبالتالي فإنها تستهدف هذه الفئات لرفع نسبة الوعي لديها حيال القضايا التي يعاني منها المجتمع، وتسعى إلى إشراكها في إيجاد الحلول الناجعة.

وهنا تختلف بالطبع أساليب ممارسة الدعم أو تبادلها، كما تكثر التفسيرات بخصوص طبيعة التعاون الذي قد ينشأ بين المجتمع المدني ومؤسسات الحكم المحلي المتمثلة في البلديات وما شابه، لا سيما تلك المنتخبة من قبل الشعب نفسه، إلا أن التوافق يكون سائداً حتماً في درجة الاستقلالية التي يجب أن تتمتّع بها مؤسسات المجتمع المدني، وحصر اعتمادها على الدولة بالدعم المعنوي (والقانوني والدستوري).. فقط.

إن تعزيز مؤسسات المجتمع المدني في منطقة الخليج، كغيرها من مناطق العالم الأخرى، يعتبر من الأولويات التي يجب على القيادة السياسية أن توليها اهتماماً بارزاً، وبالتالي إيجاد البيئة الملائمة التي تضمن تطور تلك المؤسسات في جو من الحرية والمساواة. وفي حال تعذر ذلك لسبب من الأسباب فإن ذلك يفترض أن يكون من مهام الطبقة الفكرية المثقفة التي يجب أن تضيفه إلى لائحة أهدافها، لأن من شأن ذلك أن يضمن بقاءها وقدرتها على إحداث الديناميكية المطلوبة في المجتمع.

وقد يعتقد البعض أن المفهوم الغربي للديمقراطية قد لا يتوافق مع طبيعة ما هو سائد في المجتمعات الخليجية بشكل عام، باعتبار أن أسلوب التواصل بين الحاكم والمحكوم في هذه المنطقة العربية يختلف بشكل جذري عما هو قائم في المجتمعات الغربية الديمقراطية. لكن، ومع الإقرار بصحة هذه الجدلية، يجب الإشارة أيضاً إلى أن هذا الاختلاف قد يشكّل في الواقع عاملاً مساعداً على رفد جهود المجتمع المدني في منطقة الخليج، لا سيما أن المجتمعات التي يصغر حجمها نسبياً هنا تعتمد بالدرجة الأساسية على العلاقات العائلية والقبلية وما شابه، وبالتالي فإنها قد تكون متماسكة في نسيجها الاجتماعي بشكل جيد وقادرة على إيجاد مجتمع مدني فعال ومؤثر.

> **المجتمع المدني يجب أن يشكل أداة فعالة لتكريس المنطق الديمقراطي في المجتمع**

وقد يكون من المفيد التذكير في هذا السياق بأن المجتمع المدني القوي ينمو عادة من رحم التجارب الشعبية الممتدة لسنوات طويلة، حيث يكون للمثقفين دور بارز ومهم، لأنهم يسعون دائماً إلى توفير العناصر الضرورية لحماية نضالهم المستمر من أجل مجتمع أفضل وممارسة ديمقراطية أقوى. وهذه المُثُل ليست حكراً على مجتمع دون آخر، فالمثقف الأوروبي يشابه الخليجي في كثير من الأمور، ولا يختلف عنه في التطلعات أو الأهداف المنشودة. وإذا تمكن الأول من إيجاد الظروف المناسبة التي تؤمن له قيام مجتمع مدني فعال يحصن ديمقراطيته بالشكل الملائم، فإن الثاني مُطالب أيضاً بإيجاد الظروف نفسها، بما يتوافق بالطبع مع بيئته الشعبية والقيم العديدة التي تنظم مجتمعه.

إنها بالطبع مهمة سامية لا شاقة، ويجب أن تكون من المسلمات الرئيسية لكل مثقف خليجي، فالهدف في نهاية المطاف هو بناء مجتمع راق بكل معنى الكلمة وتحصينه من الشوائب كافة التي قد تعيق تطوره وتقدمه. ولا أعتقد أن أي مواطن صالح، سواء أكان في مصاف المسؤولية السياسية أم المدنية، قد يرغب في إبقاء مجتمعه رتيباً مملاً وبعيداً عن حتمية التطور، فكيف بالمثقفين الذين من المفترض أن يكونوا وقود المجتمع وركيزته الأهم، وضمانة تطوره الدائم ●

*كاتب صحفي لبناني

مقال araa@araa.net

الدور المفترض لمنظمات المجتمع المدني في تطور ثقافة المجتمعات الخليجية

هناك الكثير من الجدل الدائر حول المجتمع المدني في المنطقة الخليجية وتحديداً في دول الخليج الست، ومدى قدرته على التكيف مع البيئة الخليجية التي تتصف بالتقليدية والمحافظة، ومدى تأثيره في تطوير ثقافة المجتمعات الخليجية وإمكانية تحقيق ذلك في ظل أسر حاكمة تعتمد الحكم الوراثي، وتتداول السلطة بالتنافس بين أفراد الأسر الحاكمة.

مصطفى أمين *

ما زاد الأوضاع تعقيداً حول هذا الدور هو ما أوجده ما يسمى (ثورات الربيع العربي) من اتجاهين متناقضين:

الأول، يهدف إلى حذف الدولة وإلغائها، والفصل بينها وبين السلطة من جهة، والمجتمع من جهة أخرى، وإعادة تحديد بنية السلطة ودورها في المجتمع اعتماداً على اعتبارات مذهبية وإثنية وإعادة تشكيلها بما يسمح له بالسيطرة عليها تحت دعاوى المواطنة وإعادة ترتيب الحقوق، ما يخلق دولة تسلطية الولاء فيها للمذهب والعقائدية وليس للدولة أو نظام الحكم، وبهذا الشكل الجديد يتم تعميق الولاء للطائفة والمذهب وليس للدولة القومية.

الثاني، يحافظ على الدولة ومؤسساتها من خلال إعادة تجديد الفكر الخليجي في التعامل مع مفهوم المجتمع المدني وربطه بكيانات المجتمع لتكريس حقوق الفرد وإلزام السلطة بواجباتها وإبعادهما عن التصادم والتناحر إلى التحاور والتفاهم من أجل مستقبل الوطن الواحد.

وقبل الخوض بالمجتمع المدني في الخليج وتأثيره على تطوير ثقافة المجتمعات فيها يجب التأكيد على أن البدايات الأولى التي يمكن أن تكون الانطلاقة الموافقة للنزوع إلى المجتمع المدني وإدراك دوره عند المجتمعات الخليجية، جاءت على شكل هيئات ومؤسسات مدنية ذات طابع ثقافي وأدبي وتنموي مع بدايات النصف الأول للقرن العشرين عندما أنشئ النادي الأدبي في البحرين (١٩١٩)، وفي الكويت (١٩٢٢)، مروراً بعقد الخمسينات والستينات والسبعينات والثمانينات، حيث شهد انفراجاً للمجتمع المدني في أكثر من دولة خليجية، وتمكنت القوى الاجتماعية في الخليج من التعبير عن إرادة تبتغي بناء مستقبل واعد على أسس من الحريات والمشاركة الشعبية وظهور مسميات ظلَّت غائبة عن دول الخليج فترة طويلة، وأصبحت حاضرة وتحظى بالاعتراف الرسمي مثل: جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان، وحماية المال العام، وتنمية الديمقراطية، وهذا ما جعل حقيقة وجود مجتمع مدني في الخليج حقيقة ملموسة استطاعت أن تعيد صياغة التكامل بين المجتمع والدولة في منطقة الخليج، وأصبحت دول الخليج اليوم غير دول الخليج بالأمس، حيث استطاعت طبقة جديدة أن تنمو بما تحمله من أفكار جديدة وحديثة تحمل تطلعات مختلفة نتجت عن اتساع التعليم الذي قام بتحديث أفكار المجتمع الخليجي وإخراجه ولو جزئياً من تقليدية القبيلة والجمود الفكرى المنحاز إلى أيديولوجيات متطرفة.

المجتمع المدني الخليجي حقيقة ملموسة استطاعت أن تعيد صياغة التكامل بين المجتمع والدولة

وبنظرة متعمقة نجد أن العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني ونظم الحكم لم تتحدد ملامحها بعد، ففي الوقت الذي تعمل فيه هذه المؤسسات في مجالات عده ثقافية واجتماعية متغلغلة فيها، نجدها في مجالات أخرى سياسية واقتصادية عاجزة أمام سلطة الدولة، ولا تستطيع أن تندمج داخل مفاصلها لتفقد ببساطة فائدة وجودها، وهذا ما يجعل أي متخصص يقف حائراً أمام الدور المفترض لمنظمات المجتمع المدني في تطور ثقافة المجتمعات الخليجية ويتساءل: هل تحقق هذا الدور الريادي بالفعل داخلها، كما في الدول الغربية، والذي ينسج علاقه متشابكة داخل المجتمع بين أفراده والدولة، قائمة على السلمية في تبادل المصالح والمنافع وتعاقد غير مكتوب على التراضي والتفاهم في الاختلاف حول الحقوق والواجبات والمسؤوليات مع الاحتفاظ بحق المجتمع في محاسبة الدولة بكافة الأوقات التي تستدعي فيها المحاسبة، في إطار علاقات ذات مصداقية متمثلة في مؤسسات توافقية سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية تتمازج لتشكل الركيزة الأساسية لمشروعية الدولة من جهة، ووسيلة للضغط والمحاسبة إذا استدعى الأمر ذلك من جهه أخرى.

وقد استطاعت دول الخليج أن تقطع شوطاً كبيراً في تحقيق الهدف من دور المجتمع المدني وتأثيره على ثقافة المجتمع، حيث أصبح الفرد يتمتع بحق المواطنة وإن لم يكن كاملاً من تعبير واعتقاد وحق في الحياة وكل ما يؤدي إلى الارتقاء بصفاته العقلية والمعرفية والفنية والعاطفية، بالإضافة إلى حق المساواة أمام القانون، وحق الاجتماع والتنظيم في أحزاب أو اتحادات والمشاركة في الحياة العامة، لكن تبقى مراقبة مسيرتها والمساهمة في تصحيح الخلل الذي قد يحدث فيها مفتقدة، ولا يزال خطر وجود الجماعات العضوية القائمة على العرق أو العشيرة أو المذهب أو الطائفة أو غيرها قائماً، بالإضافة إلى عدم تشكل شخصية المواطن الخليجي الحقوقية والسياسية والاجتماعية والثقافية، بوصفهم كائنات إنسانية مستقلة ذات سيادة تنتمي إلى معايير إنسانية، وليست عقائدية أو جهوية أو دينية.

وإضافة إلى ما سبق هناك العديد من العوامل التي ساعدت وستساعد على تنامي دور المجتمع المدني وتفعيل تأثيره على ثقافة المجتمعات الخليجية والتي تتمثل فيما يلي:

❖ التحرر الاقتصادي الذي أوجدته السلطة في دول الخليج بالأساس والذي يعود إلى طبيعة الاندماج مع العالم والبيئة الدولية الداعية إلى التوسع في العمل المدني وهو ما استفادت منه بلدان الخليج في تحقيق مكاسب اقتصادية من خلال الانفتاح على العالم الخارجي واعتماد مبادئ الاقتصاد الحر والخصخصة، وحققت وفورات مالية أدت إلى التوسع في أنشطة الجمعيات الأهلية، وبعثت في الوقت ذاته للغرب رسائل تطمين تؤكد فيها أن محاولاتها جادة للارتقاء بالمواطن وتحقيق حريته داخل البيئة السياسية التي ترتضيها، ولا تؤثر في علاقاتها القسرية أحياناً مع بعض الدول والطواعية أحياناً أخرى.

❖ توفير الضمانات القانونية المتعلقة بحقوق الأفراد وحرياتهم من خلال أسس قانونية على رأسها دساتير تتميز بالحداثة والدقة والوضوح في المضمون والتعبير عن إرادة الشعب بما لا يتعارض مع إرادة الملك أو السلطان أو الأمير، من خلال قضاء مستقل وعادل ونزيه، وإقرار مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، ومركزية السلطة التشريعية ورقابتها على السلطتين التنفيذية والقضائية.

❖ إعادة النظر بدور المؤسسات التقليدية والتربوية الموجودة في المجتمع الخليجي التقليدي، وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية لتحقيق التسامح والسلام الاجتماعي الديني والمذهبي والطائفي في المجتمع، وتفكيك الجماعات العضوية القائمة على العرق أو العشيرة أو الدين أو المذهب أو غيرها إلى مواطنين لهم شخصياتهم الحقوقية المستقلة.

العلاقة بين المجتمع المدني ونظم الحكم لم تتحدد ملامحها بعد في دول الخليج

❖ ترسيخ استقلالية منظمات المجتمع المدني عن هيمنة السلطة، والتي أصبحت تمارس نشاطاتها في الضغط على الدولة والحد من سلطتها ومراقبتها ومساءلتها.

❖ لايزال الأمر يحتاج إلى إعادة ترتيب العلاقة بين الدولة والمجتمع، بحيث تبقى الدولة مساحة للمجتمع للعمل والإنجاز والتطوير، وتبتعد عن السيطرة على كافة أجزاء الحياة الوطنية.

❖ إعطاء أولوية لتحديث المؤسسات المدنية في الخليج ومقاربتها مع المؤسسات الحديثة في العالم المتطور، واستطاع المجتمع الخليجي تحقيق ذلك بما يملكه من إمكانات مالية تذلل الكثير من صعوبات التحديث التي رافقت عملية تطوير مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي.

❖ أهمية إعادة النظر في مكانة وقوة المؤسسات التقليدية وإعادة هيكلتها بما يضمن لها البعد عن السطحية في الاهتمامات وسوء الاستغلال.

فبهذه الخطوات وتحقيقها على أرض الواقع، يمكننا القول إننا وضعنا الأساسات الأولية لعملية بناء المجتمع المدني في دول الخليج العربية بعيداً عن صدامات إسقاط الأنظمة، كما حدث في تونس ومصر وليبيا، لكن يبقى السؤال مفتوحاً، هل الواقع الخليجي يسمح بتحقيق هذه الخطوات الضرورية لتحقيق المواطنة الصحيحة من خلال مجتمع مدني منضبط وأنظمة حكم جادة ●

*باحث وكاتب صحفي مصري

الصناعات الثقافية: المضامين والتطبيقات

تهتم دول العالم المتقدم وبعض الدول النامية في شرق آسيا بالصناعات الثقافية أو الصناعات الإبداعية التي حققت ثروات كبيرة لاقتصادات تلك البلدان، وبدأت منتجات هذه الصناعات تتصدر المشهد في التجارة العالمية في القرن الحادي والعشرين، متجاوزة بذلك تجارة السلاح والنفط والغذاء والدواء وكافة السلع الأكثر شيوعاً بين شعوب المعمورة، وسوف تتقدم الصناعات الثقافية صفوف الحياة الاقتصادية لتسبق المعلومات والخدمات والتصنيع والنشاط الزراعي خلال العشرية الثانية من القرن الحادي والعشرين.

د. نوزاد عبدالرحمن الهيتي *

لقد تزايد الاهتمام بالصناعات الثقافية والاعتراف بها بصورة مطردة من قبل الأمم المتحدة والمنظمات والهيئات الدولية التابعة لها كمنظمة العمل الدولية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO). وأخذت تعقد الكثير من الندوات والملتقيات العالمية والإقليمية التي تعنى بتطوير الصناعات الثقافية ودورها في الاقتصاد العالمي.

وترجع أهمية الصناعات الثقافية إلى دورها المتوقع كموجه للمعرفة الاقتصادية وميسر للصناعات والخدمات الأخرى من خلال تزويدها على سبيل المثال بالمحتوى الرقمي الذي يترجم مباشرة إلى ميزة تنافسية وطاقة إبداع لقطاعات الاقتصاد الأخرى، وكذلك من خلال احتضان رأس المال الإبداعي والعاملين الإبداعيين عموماً.

وتعرّف (اليونيسكو) الصناعات الثقافية بأنها الصناعات التي تنتج وتوزع النتاج والخدمات الثقافية، أي التي يتضح عند النظر في صفتها أو أوجه استعمالها أو غايتها المحددة، أنها تجسد أو تنقل أشكالاً للتعبير الثقافي بغض النظر عن قيمتها التجارية. وتشير الصناعات الثقافية إلى المجال الذي يشمل إبداع وإنتاج وتسويق المواد والخدمات ذات الطابع الثقافي المحمية غالباً بقوانين الملكية الفكرية وحقوق المؤلفين، وتتمثل هذه الصناعات في النشر والطبع والوسائط المتعددة والصناعة السينمائية والوسائل السمعية والبصرية، وكذلك الصناعات التقليدية والهندسة والفنون التشكيلية وفنون العرض والرياضة وصناعة الآلات الموسيقية.

وإذا كانت الصناعات الثقافية تعني بالأساس أنشطة ترتبط بتكنولوجيا المعلومات والإنترنت وصناعة النشر والكتب والإعلام المرئي والمسموع والمكتوب، والسينما والموسيقا، والفيديو والمشغولات الفنية، والنشر، والأزياء وغيرها، فهي

حققت الصناعات الثقافية ثروات كبيرة للعديد من اقتصادات العالم المختلفة

تنتشر في العديد من الأنشطة الأخرى، مثل السياحة، النقل، الشحن الجوي، الطاقة، المالية، التأمين، الإعلان، الرعاية الصحية، الشؤون القانونية، المحاسبة، الاتصالات الهاتفية، البناء، الهندسة، العمارة، الضرائب، التعليم، التجارة الإلكترونية، والخدمات البيئية، وغير ذلك.

وتأسيساً على ما سبق، فإن مفهوم الصناعات الثقافية ينطبق على الصناعات ذات الطبيعة الثقافية التي تجمع بين ابتكار المضامين وإنتاجها والمتاجرة بها، وهي تكون على صورة سلع أو خدمات. أما الأعمدة التي تستند إليها الصناعات الثقافية فتتمثل في الآتي:

❖ العمود الأول - المنتجون لعناصر الثقافة: وهم المفكر والأديب والصحفي والرسام والممثل وغيرهم.

❖ العمود الثاني- المنتجات: وهي تشمل على سبيل الإبانة الأدب والفن والفنون الشعبية والفكر والغناء والموسيقا والعلوم وغيرها.

❖ العمود الثالث- المستهلك للثقافة ومفردتها: وتمثل في الجمهور الذي تتفاوت قدرته على التلقي حسب مستواه التعليمي والاقتصادي وفئته العمرية.

ويشير ظهور الصناعات الثقافية بوصفها مثالاً لمناطق أخرى من الاقتصاد إلى مسألة مهمة تتعلق بطبيعة العمل في هذه القطاعات الصناعية الإبداعية، فقد لاحظ ميغ وهزموندالغ (أن العمل في الصناعات الثقافية يتصف بقدر كبير من الاستقلال الذاتي للفنانين وغيرهم من المبدعين، وبتقسيم طليق نسبياً للعمل في عملية الإنتاج، ووجود جمع عريض من المواهب يمكن الاستعانة به من خلال التعاقد أو المشاركة في المشروع. كما تتسم تلك القطاعات بما يطلق عليه ميغ أزمة دائمة في الإبداع، حيث يتحتم على المنتجين السعي الدائم وراء أشكال أو موهبة معينة.

وتشير أنجيلا ماكروبي في كتابها (صناعة الفنون والأزياء) إلى أن ظهور الصناعات الثقافية جاء كنتيجة لما أسمته (HollywoodizationIO$f\prod g$) أسواق العمل سواء، بمعنى أن سحر العمل الإبداعي يشجع الناس على تقبّل ساعات طويلة من العمل وأجر متواضع على أمل فعلها، أو ما يطلق عليه جيريمي رفكين (نموذج هوليوود التنظيمي) الذي يعلم كجزء من فرق إبداعية في أنشطة مشروعات قصيرة الأمد يستقر أكثر فأكثر لكونه معياراً للتوظيف في القطاع الثقافي.

ويُعد النموذج الفرنسي من أنجح التجارب العالمية في مجال الصناعات الثقافية، حيث يؤكد هذا النموذج شرعية تدخل القطاع الحكومي في الصناعات الثقافية وذلك استناداً إلى عدم

التوزيع السنوي للناتج الإبداعي العالمي خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠(م) مليار دولار

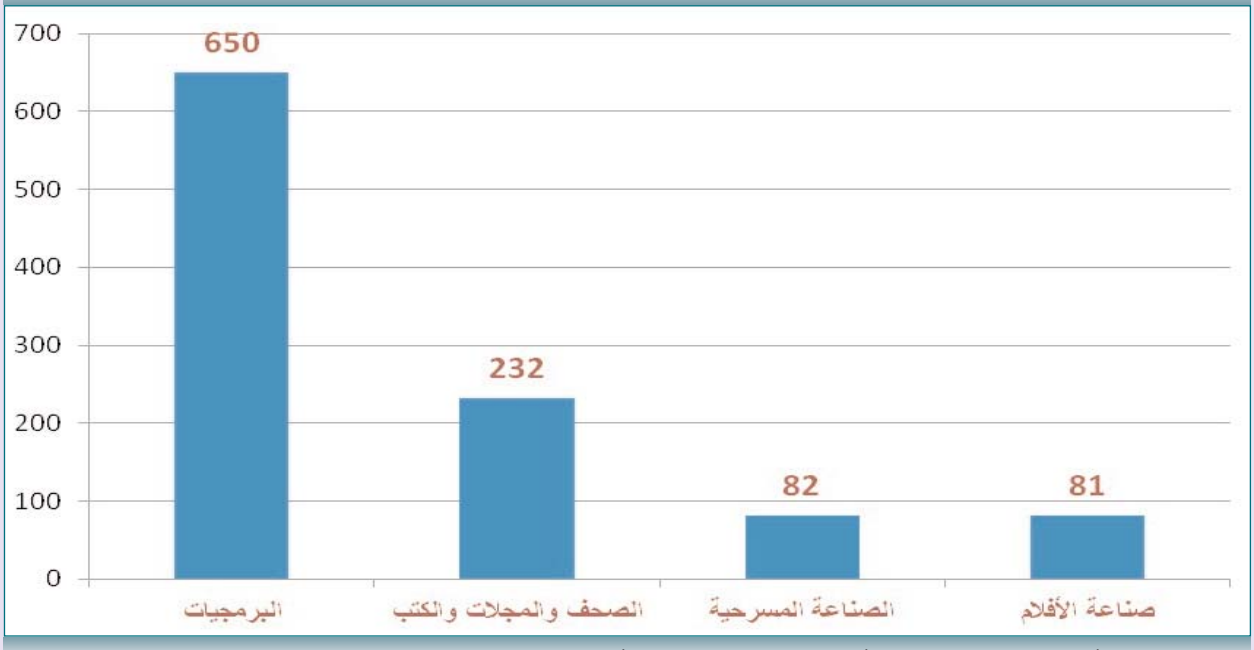

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير عن الاقتصاد الإبداعي، ٢٠١٠.

أنشأت دول مجلس التعاون الكثير من مؤسسات وواحات ومدن المعرفة وحدائق التكنولوجيا

القدرة على الاستجابة لتنمية صناعات ثقافية محلية ذات خصوصية في مواجهة قوانين السوق وقوة العرض، حيث أسست فرنسا أول وزارة للفنون عام ١٩١٨م، وتطور هذا النموذج في رعاية الدولة للصناعات الثقافية من خلال تدخلها في التأهيل الفني والحفاظ على التراث ورعاية المبادرات المبدعة تاركة الإنتاج الثقافي للقطاع الخاص.

إن دور الرعاية المرنة لصناعات الثقافية الذي حافظ لهذه الدولة على دورها في الثقافة والفنون وما يرتبط بهما من صناعات له نتائجه الواضحة في مركزية دور فرنسا في الثقافة الإنسانية، حيث اختار حوالي مليون و٧٥٠ ألف مفكر وفيلسوف وشاعر وروائي وموسيقي وسينمائي ومسرحي من مختلف دول العالم فرنسا مكاناً للعيش وإنتاج المعرفة والإبداع فيها.

وللتعرف إلى أوضاع الصناعات الثقافية على الصعيد العالمي نرجع إلى تقرير صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في عام ٢٠١٠م، حيث يشير هذا التقرير إلى أن الاقتصاد الإبداعي للصين تخطى وبشكل كبير كافة اقتصادات الإبداع العالمية الأخرى، إذ هيمن على ما نسبته (٢١,٦ في المائة) من السوق الدولي لمنتجات الصناعات الثقافية خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٨)، ثم جاءت الولايات المتحدة بالمرتبة الثانية، حيث استحوذت على ما نسبته (٨,٤ في المائة) من هذا السوق.

وأشار التقرير إلى أن الاقتصاد الثقافي أو الإبداعي أصبح هو الاقتصاد الأكثر ثباتاً واستقراراً خصوصاً بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية، إذ تضاعفت صادراته في العالم من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٩م لتصل إلى (٧١٢) مليار دولار.

وشهدت الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩م) زيادات كبيرة ومطردة في القيمة المالية الذي ينتجها اقتصاد الإبداع، إذ ارتفعت من (٣,١) تريليون دولار في عام ٢٠٠٥ إلى (٧,١) تريليون دولار في عام ٢٠٠٩ محققة معدل نمو بمعدل ٨ في المائة سنوياً.

وهكذا إذن تتداخل تنمية الثقافة، والتنمية بالثقافة بمفهومها الشمولي، ومع الاستثمار في مجالاته والحقوق المادية كافة المترتبة على ذلك.

لقد حققت الصناعات الثقافية ثروات كبيرة للعديد من اقتصادات العالم المختلفة، لكن الاهتمام بهذه الصناعات في العالم العربي مازال هامشياً، كما أشار إلى ذلك التقرير الأول للتنمية الثقافية الصادر عن مؤسسة الفكر العربي، ما انعكس سلباً على دورها في اقتصادات البلدان العربية، فالعوائد المتأتية من مخرجات هذه الصناعات قليلة جداً ولا توجد أية إحصائيات أو بيانات دقيقة عن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. ففي حين تشكل الصناعات الثقافية ما بين (٥-١٠ في المائة) من قيمة المنتجات في العالم، فإنها لا تمثل قيمة تذكر في الدخل القومي العربي، فطبقاً لتقارير المنظمة العالمية للملكية الفكرية، فإن الصناعات الثقافية في العالم العربي متخلفة جداً، وتكاد تكون في مؤخرة الترتيب على الصعيد العالمي.

أما على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي، فإن الاهتمام بالصناعات الثقافية لم يكن وليد اللحظة الآنية، بل يرجع إلى سبعينات القرن الماضي، حيث أنشئت المؤسسات والأجهزة المعنية بالإنتاج الإذاعي والمرئي، وبإنتاج الكتب والدوريات سواء على الصعيد القطري أو على الصعيد الخليجي، حيث تُعد مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك التي باشرت باكورة إنتاجها بالبرنامج التربوي التعليمي الشهير (افتح يا سمسم)، كما قامت طيلة ثلاثة عقود بإنتاج مئات الساعات التي تناولت العديد من المجالات التوعوية والتربوية والثقافية والصحية والبيئية، علاوة على ما أنتجته من مسلسلات درامية إذاعية وتلفزيونية عالجت مسائل مهمة في مختلف الجوانب التنموية لدول مجلس التعاون.

كما قامت أغلب الحكومات الخليجية بإنشاء المؤسسات المعنية بصناعة الكتاب ونشره، وهي تتولى الآن الريادة في مجال نشر النتاج الإبداعي والثقافي للمفكرين العرب والخليجيين، ومن هذه المؤسسات المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث الذي يصدر سلسلة كتب (عالم المعرفة) التي تعُد من أهم الكتب المؤلفة والمترجمة والتي تشكل زاداً فكرياً لا ينضب يمكن الاستفادة منه من قبل جميع المعنيين بالشأن الثقافي، وكذلك مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الذي يصدر سلسلة كتب مؤلفة ومترجمة تشكل إضافة متميزة في المجالات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، ومؤسسة اليمامة الصحفية في المملكة العربية السعودية والتي تصدر (كتاب الرياض) الشهري الذي يعنى بالأدب والثقافة والفكر، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم التي تسعى إلى إعادة الاعتبار

الإنتاج المسرحي والسينمائي مازال في بداياته بدول مجلس التعاون

للفكر والمفكرين في الوطن العربي، وتشجيعهم مادياً ومعنوياً على الإبداع والابتكار، ودعم الثقافة، وتوسيع قاعدة المشاركة فيها، وتعزيز المنتج الثقافي كمّاً ونوعاً عبر إعداد جيل من المبدعين والمثقفين المستنيرين الذين يساهمون في بناء مجتمع المعرفة والتنمية، وإحياء التراث الثقافي العربي، وتشجيع التفاعل بين مختلف الثقافات لتقديم صورة إيجابية عن ثقافة المنطقة وإرثها الحضاري.

أما في ما يتعلق بصناعة البرمجيات، فقد أنشأت دول مجلس التعاون الكثير من مؤسسات وواحات ومدن المعرفة وحدائق التكنولوجيا، وتم تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات، وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير الموجه للصناعات الثقافية، كما يوجد الكثير من البنية التحتية المناسبة، وتتوافر الخبرة المحلية في تطوير التطبيقات العربية أو تعريب التطبيقات الأجنبية، كما تتوافر رؤوس أموال قادرة على دعم هذه الصناعة.

أما بالنسبة للإنتاج المسرحي والسينمائي، فلا تزال هذه الصناعة في بداياتها بدول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من الاهتمام المتزايد على صعيد إقامة المهرجانات السينمائية كمهرجان أبو ظبي السينمائي الدولي في الإمارات ومهرجان الجزيرة للأفلام التسجيلية والوثائقية الذي يعقد في قطر، ومهرجان تريبيكا السينمائي - الدوحة. وبالنسبة للإنتاج المسرحي فلا يزال متواضعاً، حيث تنتج بعض المسرحيات في دولة الكويت وفي الشارقة سنوياً، مع بعض النتاج البسيط في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

وصفوة القول، إن نجاح الصناعات الثقافية بمختلف أنواعها في دول مجلس التعاون الخليجي يتطلب بناء بعض المؤسسات المعنية بالصناعات الإبداعية وكذلك وضع التشريعات المنظمة والتي تحمي منتجات تلك الصناعات، علاوة على عدم ترك هذه الصناعات لاقتصاد السوق وذلك نتيجة للمنافسة غير المتكافئة من قبل من يحتكرون السوق عن طريق السبق التكنولوجي.

ولذلك فإن الاستثمار في مثل هذه الصناعات في دول مجلس التعاون يستدعي تقديم الدعم والحماية والرعاية لها حتى تتمكن من تعزيز وجودها، لكي تسهم مساهمة حقيقية في التنمية المجتمعية وتكوين الناتج المحلي الإجمالي الخليجي، خصوصاً أن بعض هذه الصناعات كصناعة البرمجيات والمعلومات باتت تشكل عنصراً مهماً في تعزيز وتقوية تنافسية الاقتصادات، علاوة على دورها في بناء الاقتصاد المرتكز على المعرفة، وكذلك بناء المجتمع المعرفي ●

*أستاذ اقتصاد واستشاري تعاون دولي - وزارة الخارجية- قطر

مقال araa@araa.net

المجتمع المدني البحريني ودوره في تحقيق التحولات الثقافية والاجتماعية

تحاول هذه الورقة الكشف عن الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في البحرين (الذي سبق في نشوئه وتطوره مثيلاته في دول خليجية عدة) في عملية التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي يعيشها المجتمع البحريني.

علاء عبدالرزاق *

لابد من القول إن أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني بحاجة ماسة إلى برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي من أجل الاستمرار بعملية الإصلاح السياسي الذي يفترض ألا يقتصر على إجراء إصلاحات فوقية، وإنما يكون نابعاً من جهود مجتمعية حثيثة، ومثل هذه الجهود سوف تفضي إلى تحولات أكبر على صعيد السلوك الثقافي المجتمعي والذي سيكون طوعياً، وبالتالي سوف يترك آثاره بشكل أكبر مما لو كان عن طريق إملاءات وفرض خارجي. ولا بد من التذكير بأن المجتمع المدني يمثل الاستجابة لجملة من التحولات الاجتماعية والثقافية والفكرية التي يمر بها مجتمع من المجتمعات، وفي الوقت ذاته الأداة الفاعلة لإحداث التغييرات المنشودة في مسيرة هذا المجتمع.

وتعيش الساحة البحرينية جملة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية والثقافية والأخلاقية، فعلى المستوى الاجتماعي برزت قوى وطبقات جديدة، واندثرت أخرى قديمة كالجمعيات السياسية في البحرين، بالإضافة إلى ذلك، برزت قوى جديدة تتمثل في العمالة وانتقال مجتمعات الخليج من اقتصادات تقليدية معتمدة على الغوص والزراعة إلى مجتمعات قائمة على الإنتاج الحديث في مجال الخدمات والصناعة وإعادة الصناعة والخدمات المالية والمصرفية.

إضافة إلى ذلك، هناك قيم ثقافية غيرت قيماً قديمة، وبرزت أخرى جديدة كاندثار قيم كانت تمثل التضافر والتكامل والتضامن بين الناس، وبات الجانب الشخصي والفردي يطغى على الجانب التضامني والتعاوني، وأصبح التكافل والتضامن يوجدان من خلال مؤسسات حديثة كالمؤسسات الخيرية، التي تقدم خدمات للمحتاجين والمعوزين، إلى جانب برامج رعائية مقدمة من قبل وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية حلت محل المؤسسات التقليدية، وهذا جزء من المتغيرات الحديثة التي حدثت بفعل الاقتصاد والسياسة في دول الخليج.

تحولات المجتمع البحريني

لابد من التذكير بحقيقة أساسية وهي أن التغيرات في المجتمع البحريني كثيرة، فاكتشاف النفط في البحرين في ثلاثينات القرن الماضي أوجد طبقتين، عاملة وأخرى متوسطة والكثير من التصنيع على سبيل المثال، ونوّع في الاقتصاد القائم

ثمة ضرورة للتعاون بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني لكي تسير البحرين في الطريق السليم

على أساس مورد النفط أو مصدر النفط كتكريره واستخراجه وتصنيعه، وهذا ما أدى إلى اتساع القطاعات الاقتصادية بعد أن كانت محصورة في قطاع الغوص من أجل الحصول على اللؤلؤ والزراعة والتجارة، وبات النفط عصب الاقتصاد، وبقية القطاعات بشكل أو آخر مرتبطة به.

وقد ظهر أيضاً نظام إداري حديث للبلد يتواكب مع التطورات والتغيرات الاقتصادية المتمثلة في النفط وتأثيراته، وحدثت هناك أيضاً نهضة في مجال التعليم بالبحرين، إلى جانب نهضة ثقافية تمثلت في نشوء عدد من الأندية والمؤسسات الثقافية وكذلك مؤسسات المجتمع المدني.

وبطبيعة الحال، فإن المجتمع المدني له تاريخ عريق في البحرين، فإذا كان النفط قد لعب دوراً كبيراً في التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن المجتمع المدني أسبق من النفط في إحداث مثل هذه التحولات، وبدأ في العقد الأول من القرن العشرين من خلال الأندية والمؤسسات واللقاءات والمؤتمرات، التي ينظمها قادة المجتمع، ففي ١٩٢٣، وهي السنة التي عزل فيها حاكم البحرين الأسبق عيسى بن علي آل خليفة من قبل البريطانيين، عقد مؤتمر وطني بقيادة الشيخ عبدالوهاب الزياني، وذلك للمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية من قبيل إنشاء مجلس تشريعي، وتنظيم التعليم وشؤون البلدية، وهذا المؤتمر يدل على أن هناك نمواً ووعياً من قبل قوى اجتماعية جديدة ظهرت في تلك الحقبة في البحرين، وهي نواة المجتمع المدني الذي سيستمر في أداء دوره خلال العشرينات، ثم ازدهر أكثر فأكثر في الثلاثينات عبر الأندية الثقافية والرياضية والاجتماعية والفنية، ثم جاءت الأحداث السياسية التي تلت اكتشاف النفط، وظهرت هناك حركة تسمى حركة ١٩٣٨، وهي حركة سياسية كانت نتاجاً للمجتمع المدني وقواه في البحرين، وتطالب أيضاً بإصلاحات سياسية، حيث نمت في تلك الفترة قوى عاملة وقوى مجتمع وقوى البورجوازية الوطنية التي قادت العمل الوطني في البحرين، وقامت بعملية الدعوة إلى الإصلاح، وبلغ المجتمع المدني ذروته في حركة ١٩٥٤ و١٩٥٦، وهي الحركة التي يطلق عليها (هيئة الاتحاد الوطني)، وتمثل نوعاً من الجبهة الوطنية ونواة لحزب سياسي حقيقي ليس في البحرين وحدها إنما في منطقة الخليج العربي ككل.

وفي منتصف الخمسينات، بعد أن انتهت هذه الهيئة، نستطيع أن نقول إن المجتمع المدني في البحرين أصيب بركود، وذلك حتى الستينات، حيث بدأ ينهض شيئاً فشيئاً، واستمر حتى الاستقلال عام ١٩٧١، إذ بدأت البحرين في هذه المرحلة تجربة جديدة تمثلت في التصويت على الدستور وإنشاء مجلس وطني، لكن سرعان ما تم حله عام ١٩٧٦.

وكان هذا المجلس وهذه الإصلاحات السياسية نتيجةٍ لكل هذه الأنشطة والفعاليات التي قام بها المجتمع المدني من خلال مؤسساته الحزبية والاجتماعية والثقافية على امتداد عشرات السنين منذ عام ١٩١٠ حتى١٩٧١، حيث سيطرت الدولة بعد ذلك، بشكل أو آخر، على المجتمع المدني، ولم يعد له ذلك الدور الكبير حتى مطلع التسعينات.

ولقد كان الوضع في البحرين مختلفاً بشكل كبير عما هو موجود في بلدان الخليج، بل حتى في بلدان عربية كانت قد دخلت مضمار التقدم الفكري والثقافي قبل المجتمع البحريني، فالمجتمع المدني هناك كان له دور كبير، فحتى في السبعينات، أي المرحلة التي كان فيها قانون أمن الدولة مسيطراً وشبيهاً بقانون الطوارئ، اتخذ المجتمع المدني شكلاً آخر، وبدلاً من العمل السياسي المباشر اتخذ العمل الاجتماعي والخيري، أي عمل بواجهة اجتماعية وخيرية أكثر منها سياسية، لكن في الحقيقة كان يعمل بشكل أو آخر بالسياسة رغم الضغط والمنع، وبعد غزو العراق للكويت انطلقت مطالبات من قبل المجتمع المدني لأمير البحرين الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بعودة الدستور، الذي حلّ عام ١٩٧٣ والحياة النيابية الديمقراطية، ولم تتم الاستجابة لهذه الدعوات، وتمت المطالبة بها مرة أخرى في عام ١٩٩٤، الذي غلب عليه طابع الحوادث والاضطرابات التي استمرت حتى عام ٢٠٠٠، وهي أحداث سياسية، وبالتأكيد كان للمجتمع المدني دور في هذه الاضطرابات والمطالبات الهادفة للإصلاح السياسي في البحرين.

> **بعض مؤسسات المجتمع المدني في البحرين بحاجة لإصلاح وطروحات جديدة**

وبعد مجيء الملك الحالي الشيخ حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة، قرأ المرحلة قراءة جيدة وسليمة، وقام بمشروع إصلاحي تمثل في عودة الحياة البرلمانية وصياغة دستور جديد رغم الاختلاف حوله عما إذا كان يعد دستوراً جديداً أم إنه تعديل لدستور ١٩٧٣، وهذا الأمر كان مثار جدل كبير، لكن الوضع اليوم مختلف، حيث حدث انفراج في المجتمع المدني الذي كان يعيش فترة ممتازة قياساً إلى فترة السبعينات والثمانينات، وهناك جمعيات هي في الحقيقة أحزاب سياسية لا يقل عددها عن أربع عشرة جمعية أو منظمة سياسية غير المؤسسات والجمعيات الأخرى في مختلف مجالات الحياة من البيئة إلى الأعمال الخيرية والجمعيات النسائية.

وهنالك سؤال يطرح نفسه هو ما التحديات التي تواجه المجتمع

المجتمع المدني هو الأداة الفاعلة لإحداث التغييرات المنشودة في مسيرة أي مجتمع

المدني بشكل عام والمجتمع المدني في البحرين؟

والواقع يشير إلى أن التحديات كثيرة وتعود للمجتمع المدني نفسه، وتتمثل في المنافسة بين مؤسساته، حيث لا تتفق على برنامج مشترك وخصوصاً المؤسسات والجمعيات الفاعلة، والتي تمثل القلب للمجتمع المدني وبينها حساسيات تاريخية ونوع من عدم القدرة على مواكبة مستجدات المرحلة والتفكير بعقلية قديمة في زمن جديد، وهذه من الأشياء التي تعيق المجتمع المدني.

كما أننا نجد أيضاً أن مؤسسات المجتمع المدني أحياناً، وخصوصاً السياسية منها، في الوقت الذي تطالب فيه بالإصلاح بحاجة إلى إصلاح وإدخال دماء وطروحات جديدة، بالإضافة إلى عدم وجود برنامج شامل ومتكامل من قبل المؤسسات الفاعلة، في حين أنه يجب عليها في الوقت الراهن طرح برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي مقنع لعملية الإصلاح والاستمرار بها.

ومما لاشك فيه أن المجتمع المدني في البحرين لعب دوراً كبيراً بتحقيق الكثير من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي ظهرت في السنوات الأخيرة والتي كانت نتيجة لضغط ومطالبات سياسية استمرت قرناً من الزمان.

ويلاحظ أنه خلال العقد الأول من بداية الألفية الجديدة، حصلت تطورات عدة في دور وفاعلية المجتمع المدني البحريني، لكن في النصف الثاني منه بدأت تظهر بعض القيود على مؤسسات المجتمع المدني، وخصوصاً القيود الرسمية من خلال قانون يسمى (قانون عام ١٩٨٩) وكُرس في العام ٢٠٠٦ وهو قانون فيه تقييد كبير لعمل الجمعيات بمعناها العام والسياسي.

أخيراً لابد من القول إن بإمكان المجتمع المدني البحريني إحداث جملة من التحولات على صعيد الفكر والثقافة لاسيما من جهة انفتاح منظمات المجتمع المدني على كافة مكونات المجتمع البحريني وإمكانية مساهمة جميع المواطنين في دعم ورفد النشاطات التي تقوم بها هذه المؤسسات والجمعيات وتطوير ثقافة من التعايش المشترك يكون عمادها الجهد المشترك، وبالتالي تكون منظمات المجتمع المدني بديلاً عن الأحزاب والتيارات التي قد تحمل توجهات تجعلها بعيدة عن تمثيل كافة المواطنين، أو تكون بمثابة تيارات منفصلة عن الواقع الاجتماعي الذي يميز البلاد.

وما يأمله أي متتبع للأوضاع السياسية والتحولات الاجتماعية في البحرين أن يكون هناك تعاون بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني لكي تسير البحرين في الطريق السليم والصحيح من أجل مزيد من الإصلاح والديمقراطية والتقدم. كما يفترض أن تتخلص مؤسسات المجتمع المدني من الأطر المذهبية الضيقة والتي تحول دون أدائها لعملها وواجباتها بإحداث تحولات اجتماعية وثقافية في مجتمعها وبنحو صحيح ●

*أستاذ علوم سياسية - جامعة بغداد

التربية والتعليم والتنمية: العراق في عصر المعلوماتية

مع مسيرة الحياة المتسارعة أصبح عامل التطور المعرفي أكثر تأثيراً من بين العوامل الأخرى المادية والطبيعية، وباتت المعلومات مورداً أساسياً من الموارد الاقتصادية له خصوصيته، ويتكامل مع الموارد الطبيعية، وأصبحت تكنولوجيا المعلومات تشكل في عصرنا الراهن العنصر الأساس في النمو الاقتصادي.

د. كوثر عباس الربيعي *

لقد أدخلت ثورة المعلومات المجتمعات العصرية في الحقبة ما بعد الصناعية، وأحدثت هذه الثورة جملة من التحولات التي طالت مختلف جوانب حياة المجتمع، سواء بنيته الاقتصادية أو علاقات العمل أو ما يكتنفه من علاقات إنسانية ؟ مجتمعية.

ويعد التعليم النوعي عنصراً مهماً وأساسياً في التنمية الاقتصادية والبشرية لأي بلد، ما يجعل الحاجة دائمة إلى إدخال تحسينات على النظام التعليمي، والتشديد على أولوية التعليم واكتساب المعرفة وتشجيع الإبداع. وتكمن أهمية ثورة تقنية المعلومات في ربط المجتمع العراقي بالعالم وتجاوز المعوقات الجغرافية وإيجاد منافذ لتطوير الاقتصاد والمجتمع بعد أن أصبحت خدمة الإنترنت والتعليم الإلكتروني والتجارة الإلكترونية وسائل أساسية لتحقيق التنمية في عالمنا المعاصر.

ويأتي اقتصاد المعرفة ضمن إطار التكامل بين مخرجات التعليم وحاجات المجتمع، حيث يصف الباحث ألفن توفلر اقتصاد المعرفة بأنه ثروة حقيقية للأمم، حيث يتحول الفكر والإنتاج المعرفي إلى أشكال رقمية، ويمكن استعماله مرات غير محدودة دونما نقصان في مورد المعرفة، بل يزداد ويتراكم بالاستعمال.

التعليم العالي وتنمية اقتصاد المعرفة

يتطلب اقتصاد المعرفة جهوداً أكبر في مجالات التعليم والتدريب، كما يتطلب نوعاً جديداً من التعليم والتدريب. فعدد العاملين في مجال المعلومات يزداد باطراد، وهذا يتطلب تكوين العلميين والعاملين في هذا المجال وفي مجالات تكنولوجيا المعلومات، فأعداد المتخصصين في تلك المجالات هي في الواقع أدنى مما يجب وأقل من الحاجة، فالأمية المعلوماتية أصبحت من الظواهر المعيقة للتقدم. من جهة أخرى فإن تطور المعرفة السريع يتطلب التدريب مدى الحياة، كما يتطلب مستوى علمياً وتكنولوجياً للعمالة أعلى من السابق، والحاجة لاكتساب ملكة التعليم أصبحت حاجة ماسة للعاملين. وتتجه الأجور الأعلى نحو العاملين القادرين على التعامل مع المعلومات المرمزة والمعرفةئالتكنولوجية أكثر من اتجاهها نحو العمل اليدوي أو الجهد الجسدي. من جانب آخر فإن الحصول على المعرفة أصبح أسهل وأقل تكلفة من السابق بوجود شبكات المعرفة، لكن هذا يتطلب معرفة اللغات الأجنبية وخاصة الإنجليزية، كما يتطلب جهوداً في التعريب.

ويتعلق نشاط التقانة أساساً بالاقتصاد، واكتساب التقانة وتطبيقها لا يمكن أن ينفصلا عن السياسات الاقتصادية. وتدل الدراسات في عدد من الدول على ارتفاع الطلب على اليد العاملة المتخصصة في التعامل مع المعلومات وتكنولوجيا المعلومات ومع المعرفة بشكل عام، وانخفاض الطلب على العمالة غير المتعلمة وغير عالية الخبرة، وهذا سيؤثر في هيكلية سوق العمل عامة وتوزيع الأجور. إن هذه الظواهر تستدعي من الحكومات إعادة النظر في سياسة الأجور وسياسة العمالة وسياسة التعليم.

وهناك طلب عالمي على الأيدي العاملة المتخصصة في مجال التعامل مع المعرفة والمعلومات وزيادة في أجور هذه الأيدي، كما أننا

يعد التعليم أهم مصادر تعزيز التنافس الدولي خاصة في مجتمع المعلومات

نشهد تطوراً سريعاً في المعرفة، ما يستدعي زيادة الطلب على الأيدي العاملة الخبيرة في التكنولوجيا، وأخيراً فإن هيكلية الشركات والمصانع تتغير نحو الأتمتة والمعلوماتية. كما أن تغير الآلات المستعملة لديها وتطورها السريع لتأمين إمكانات المنافسة يستدعيان أيدي عاملة قادرة على التعلم باستمرار، ويزيدان معدلات البطالة لدى فئة اليد العاملة اليدوية.

ويعد التعليم أهم مصادر تعزيز التنافس الدولي خاصة في مجتمع المعلومات، على اعتبار أن التعليم هو مفتاح المرور لدخول عصر المعرفة وتطوير المجتمعات من خلال تنمية رأس المال البشري الذي هو محور العملية التعليمية بما يعني أن مجتمع اقتصاد المعرفة مرتبط بمفهوم مجتمع التعليم الذي يتيح كل شيء فيه فرصاً للفرد ليتعلم لكي يعيش مع الآخرين، ويتعلم لكي يحقق ذاته.

وعبر التعليم، وبشكل خاص التعليم العالي، تظهر أهمية تكامل النشاطات المعرفية الثلاثة: توليد المعرفة، ونشرها، وتوظيفها والاستفادة من معطياتها من أجل تحقيق التنمية والتطوير، حيث يعد ميدان التربية والتعليم من أكثر المجالات التي تعنى بالتجديد والتطور، ويدخل استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي عبر مداخل عدة في مقدمتها معالجة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد ووضع الحلول ورسم الخطط المستقبلية، فتتحول الجامعة من مكان للتعليم ورفد الطلبة بالخبرات في ميدان التكنولوجيا إلى عنصر فاعل في تعزيز الاقتصاد عبر تسهيل التعاملات الإدارية والقضاء على الروتين الذي يقتل الكثير من المبادرات واستخدام وسائل حيوية في التعليم، وفي المفاصل الإدارية تنقل العملية التعليمية إلى آفاق جديدة، كما تحول الجامعات إلى مراكز إنتاجية للمعرفة متناغمة مع حركة العصر والتطور الهائل والمتسارع في مجال المعلومات.

ويحقق الاستثمار في التعليم نتائج إنمائية إيجابية تقاس عادة بالنمو الاقتصادي وتحسن توزيع الدخل وانخفاض عدد الفقراء، فالتعليم شرط ضروري وإن لم يكن كافياً لتحقيق النمو الاقتصادي عند المقارنة بالبلدان والمناطق الأخرى على مؤشر اقتصاد المعرفة (KEI) الذي يقيس درجة نجاح البلدان في الانخراط باقتصاد المعرفة، حيث تقع معظم الدول العربية (ومنها العراق) تحت النطاق الأوسط للتوزيع، فهي تسجل بشكل عام درجات أدنى من تلك التي تحصل عليها بلدان في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) ومعظم البلدان السائرة على طريق النمو إلى اقتصاد السوق وبعض بلدان شرق آسيا. ويضع التقرير الدولي العراق ضمن الدول المتخلفة في هذا المجال إلى جانب جيبوتي واليمن والمغرب.

استراتيجية التعليم العالي في العراق واقتصاد المعرفة

إن السؤال الذي ينبغي أن يطرح استناداً إلى ما تقدم هو: أين العراق من هذا التطور الكبير؟ وما دور المؤسسات الأكاديمية في النهوض وتقديم الحلول من أجل تقليص الهوة مع العالم الرقمي؟ وكيف يمكن تطوير منظومة التعليم بما يحقق بناء اقتصاد المعرفة في العراق؟

إن التعليم العالي في أي مجتمع قوة أساسية لخدمة المجتمعات، ما يتطلب من الأجهزة المسؤولة عن هذا الميدان الحيوي أن تسعى إلى

ضمان حسن استخدام وتوظيف الإمكانات مهما كانت محدودة. كما أن حقيقة وجود تفاوت في الإمكانات التكنولوجية بين العراق والدول المتقدمة ليست سبباً في الإبقاء على الفجوة التكنولوجية، بل المطلوب ردم الهوة في هذا المجال وعدم البقاء في مؤخرة الصفوف. فالإمكانات المادية متوافرة إلا أنها تصطدم بواقع الفساد الذي يؤدي إلى هدر الأموال والفرص، لأن تكاليف تكنولوجيا المعلومات لم تعد باهظة، بل إنها في انخفاض مستمر، كما أن المطلوب من الجامعة أن تعد الطالب لدخول سوق العمل الذي تزداد فيه المنافسة باستمرار.

إن أية استراتيجية لتنمية الموارد البشرية يجب أن تضع في حسابها أن يقوم النظام التعليمي بدوره إزاء احتياجات سوق العمل من أيد عاملة مدربة وواعية، بمعنى وجوب الربط بين المنظومة التعليمية التربوية من ناحية ومتطلبات الاقتصاد وعالم العمل من ناحية أخرى.

الاستثمار في مجالات التعليم يعد شرطاً أساسياً للتحول نحو اقتصاد المعرفة

إن الاستثمار في مجالات التعليم يعد شرطاً أساسياً للتحول نحو اقتصاد المعرفة، وينبغي ألا ينظر إلى الاستثمار في القوة البشرية إلا على أساس أنه استثمار وطني، ويجب أن يحتل أولوية ضمن سلم أولوياتنا نحو المستقبل.

وحسب الإحصائيات الدولية تبلغ نسبة الملتحقين بالدراسات العليا في العراق ٥ في المائة من الخريجين وهي نسبة قليلة قياساً إلى احتياجات البلد لمهارات عالية في اختصاصات المعرفة.

ومن مشكلات التعليم العالي التي قد تبطئ مسيرة تطبيق خطط التطوير الطموحة ما يلي:

❖ حصل توسيع للجامعات وأنشئت فروع وجامعات جديدة في كثير من المحافظات ومن دون ترتيب مستوعب للحاجات الفعلية، ما ضاعف من إشكاليات التعليم العالي. كما أن إنشاء الكليات والجامعات من دون حساب دقيق لمبدأ علاقة الجامعة بمحيطها يدفع إلى التساؤل عن حدود النقل الذي لا يستوعب نوعية العلاقة الممكنة بين الجامعة ووظائفها المرسومة بمجتمع بعينه. ومن باب التواصل مع الذات والانفتاح على المحيط المباشر. على سبيل المثال، يكون إنشاء كلية للزراعة في المناطق التي تصنف محافظات زراعية أو إنشاء كليات ومعاهد تعنى بالحياة والبيئة البحرية والصناعات المرتبطة بها في محافظة البصرة، أمراً مقبولاً، وكذلك الأمر مع بقية الموضوعات.

❖ يعتمد اقتصاد المعرفة بشكل أساسي على العلوم المتخصصة والتقنيات الحديثة وثورة الاتصالات والانفتاح على المكاسب المتطورة للمعرفة، بالإضافة إلى الحرص على التواصل الإيجابي بين الدول والمجتمعات. وهذا يتطلب أن تنشط الدبلوماسية إلى جانب التجارة في تدعيم التعليم، بالإضافة إلى دور الملحقيات الثقافية.

❖ لم تبخل الدولة بشكل عام بالإنفاق على التعليم إلا أن الإنفاق الرشيد يقتضي ضبط العوامل المؤدية إلى جودة التعليم وفاعليته. فعلى سبيل المثال تصرف سنوياً الملايين على تجديد الأثاث المكتبي في الكليات، بينما لا تحظى أجهزة المختبرات وعملية نشر البحوث العلمية والمجلات والإصدارات في هذا المجال بالتمويل الكافي، ما أدى إلى إهمال الكثير من النتاجات العلمية ومن ضمنها البحوث التي تشارك في مؤتمرات علمية ثم لا ترى النور بعد ذلك.

❖ لا تستطيع المجتمعات ولوج عتبات مجتمع المعرفة والانطلاق في إنتاجها وإبداعها من دون بيئات خاصة ومؤسسات داعمة. حيث إن تهيئة الأرضية المناسبة لامتلاك المعرفة واستيعاب مستجداتها ومكاسبها تتطلب تخصيص موارد بشرية ومالية ومؤسساتية، بالإضافة إلى الرؤية المقتنعة بدور المعرفة في تحقيق التنمية الشاملة.

❖ تتأثر الجامعات بالوضع السياسي، وما لم يكن الوضع السياسي مستقراً فإن عملية اتخاذ القرار السياسي الجاد بالانخراط بمسيرة البحث والإبداع، وهي من المسلمات التي لا بد من تبنيها صراحة على مستوى الدولة، قد لا تتوفر. وفي زمن يمثل البناء أولوية فإن إبعاد الجامعات عن الصراعات السياسية أمر لا بد منه لضمان حسن الأداء والتطور.

❖ إن الظروف المحلية والدولية المتغيرة تؤثر في البيئة الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان العربية، والعراق من بينها، ولا بد من دمج تأثيرات العولمة في استراتيجية الإصلاح التربوي، الأمر الذي سيمكن البلدان العربية من مواجهة التنافس العالمي، مع المحافظة على قيمها وتقاليدها في الوقت نفسه. ولا بأس هنا من الإشارة إلى أن التخوف من تأثيرات العولمة السلبية يجب ألا يحد من الطموح إلى بناء مجتمع ملتزم دينياً ووطنياً إلى جانب اندماجه في مجتمع المعرفة المفتوح، فقد رفعت ماليزيا شعار (الإسلام الحضاري.. مشروع النهضة الماليزي)، سعياً منها للحرص على الهوية الإسلامية، وتطوير المجتمع والاقتصاد، وأصبحت التجربة الماليزية مثالاً يحتذى في هذا المجال.

وقد سعت وزارة التعليم العالي العراقية في السنوات الأخيرة إلى رسم خطط استراتيجية مرحلية، بالإضافة إلى خطة استراتيجية تمتد عشر سنوات، تستند إلى تحديد واضح للأهداف وتحليل للمشكلات مع محاولة لوضع رؤية مستقبلية، تنطلق من الإحساس بأهمية التعليم العالي بتحقيق نقلة نوعية في العراق عبر تقديم حلول فعلية لمعوقات التنمية والتعامل مع ثورة المعلوماتية بواقعية.

واعتمد وضع استراتيجية التربية والتعليم على دراسة الواقع التربوي والتعليمي للسنوات الخمس الماضية وتشخيص التحديات التي تواجه مخرجات التربية ومدخلات التعليم العالي.

وتم إعداد هذه الاستراتيجية بمشاركة خبراء من أربع وزارات هي

مقال araa@araa.net

إبعاد الجامعات عن الصراعات السياسية
أمر لا بد منه لضمان حسن الأداء والتطور

التعليم والتربية والتخطيط والمالية وعضوية رئيسي لجنتي التربية والتعليم ورئاسة نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات، وبالتعاون مع خبراء من منظمة اليونيسكو واليونيسيف والبنك الدولي.

وتضمنت الاستراتيجية ستة محاور:

الأول: السياق المؤسسي للمنظومة القانونية والإدارية.

الثاني: البنى التحتية للمؤسسات التعليمية.

الثالث: الفرص المتاحة عبر الاهتمام بمشاريع توفير فرص التعلّم للجميع بما فيها زيادة مساهمة القطاع الخاص بتوفير التعلم وبرامج تخفيض نسب التسرب والرسوب.

الرابع: جودة التعليم العالي، ويرمي إلى تحقيق الجودة والاعتماد في العملية التعليمية للارتقاء بمفاصل التعليم العالي وتعزيز مكانته إقليمياً ودولياً.

الخامس: التمويل، ويتركز على توفير المخصصات المالية الكافية لقطاع التعليم ومشاريع تنمية الموارد المالية وإداراتها.

السادس: البحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة ورفع قدرات ونتاجات البحث العلمي بما يعزز المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن وضع استراتيجية للتعليم العالي في العراق يعد مؤشراً إلى الطموح الكبير والرغبة في الانطلاق بالتعليم إلى آفاق جديدة تدعم بناء المجتمع، وتنهض بالاقتصاد، وتعمل على ردم الفجوة الكبيرة بيننا وبين الدول التي قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال.

كما أن الأساس المادي والبشري متوفر في العراق الغني بثرواته، والذي يملك أعداداً كبيرة من ذوي التعليم العالي، وتغلب فئة الشباب عددياً على الفئات الأخرى، وهذه عناصر يمكنها التسريع في التنمية إذا ما استغلت بشكل جيد. أما السبيل إلى ذلك فيتمثل في تقديم التمويل المناسب والاهتمام بالتدريب في الخارج في المرحلة الأولى، ومن ثم يقوم المتدربون بتدريب أقرانهم في الداخل وصولاً إلى أوسع الشرائح، بالإضافة إلى الاهتمام بجلب الخبرات الأكثر ندرة في مجال المعلوماتية واقتصادات المعرفة. وهنا ينبغي تفعيل دور الملحقيات الثقافية لفتح آفاق التواصل مع الجامعات الرصينة في دولها. كما ينبغي الانفتاح على النشاط الاقتصادي العالمي عبر بوابة المعرفة ولكن بحذر حتى نستطيع امتلاك الثقة بأدواتنا وقدراتنا، ومن أجل الإفادة من خبرات الدول التي سبقتنا في هذا المجال. وباختصار فالمطلوب الآن:

- ❖ مواكبة تحقيق التعليم الجامعي في عصر المعلوماتية لمتطلبات الجودة واحتياجات سوق العمل.
- ❖ تفعيل دور القطاع الخاص في الإسهام بتلبية البرامج الجامعية لاحتياجات سوق العمل.
- ❖ ردم الفجوة بين متطلبات سوق العمل وبرامج التعليم الجامعي لتتكامل سبل النهوض بالواقع العراقي، ويتحول شبابه إلى طاقة فاعلة في البناء وتنفيذ خطط تنموية طموحة ●

* رئيس قسم الدراسات الأمريكية
مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد

تمت الاستعانة بالمصادر التالية في كتابة المقال:

١- أنطوان زحلان، كيف يمكن لقدرات التقانة العربية أن تتغلب على نقاط ضعفنا الراهنة، من بحوث كتاب (العرب وثورة المعلومات).

٢- محمد سيد أبو السعود جمعة، تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة (بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول للتعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد؟) الرياض- مارس ٢٠٠٩

٣- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الطريق غير المسلوك: إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟) واشنطن ٢٠٠٧-

٤- طارق إبراهيم أحمد، استشراف مستقبل التكنولوجيا وانعكاساتها على التنمية بدولة الكويت ٢٠٢٠-٢٠٣٠، مارس ٢٠٠٦.

٥- الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي على الرابط:
http://www.mohesr.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=809

التطور النووي في الخليج: هل هو ضرورة استراتيجية أم اقتصادية؟ (2-2)

هناك بعض الاختلافات القليلة فيما بين البرنامج المشترك للأبحاث النووية والذي تنوي دول المجلس القيام به والبرامج المدنية المستقلة (الوطنية) التي تبنتها بعض دول المجلس على حدة. ففي حين يشدّد البرنامج الخليجي المشترك على تطوير المعرفة والخبرة الفنية النووية واكتساب العلم بالتكنولوجيا النووية تدريجياً لكي يقدم الخدمة والدعم في مراحل لاحقة لبرنامج مدني أو ربما عسكري مشترك، إلا أنه يؤخذ على البرامج المدنية الوطنية انصرافها عن البحث المعمّق والتركيز على إنشاء مفاعلات نووية لغرض توليد الكهرباء وتحلية المياه (مفاعلات خدمية).

نيكول ستراك *

إن البدء ببرنامج نووي مدني، كما اقترحت دولة الإمارات العربية المتحدة أو مملكة البحرين، يعتبر مشروعاً طويلاً وأمراً معقّداً، لأنه يستغرق من حين اتخاذ القرار وحتى تشغيل مفاعل الطاقة النووية بين ١٠ و١٥ سنة. وتتراوح تكاليف إنشاء مصنع نووي ما بين ١,٥ ومليوني دولار لكل ميغاواط من الطاقة الكهربائية ما يعطي مؤشراً إلى التكلفة الحقيقية (أي ١,٥ أو مليارا دولار من أجل برنامج للطاقة النووية بقدرة ١ غيغاواط.)

وكانت التكاليف المالية الباهظة لمشروع من هذا النوع تشكّل في السبعينات عائقاً أمام دول عربية عدة أعربت عن اهتمامها بتطوير الطاقة النووية، لكن في ضوء تصاعد دخل دول الخليج من جراء ارتفاع أسعار النفط تم منح بعضها هامشاً مالياً من شأنه أن يسمح لها باستثمار بعض إيرادات النفط الفائضة في مشروع كهذا. ولا تزال برامج دول المجلس النووية في مرحلة التخطيط والدراسة البدائية، ولا تملك أي من دول مجلس التعاون الخليجي بما فيها المملكة العربية السعودية حتى الآن مفاعلاً نووياً من أي نوع كان، كما أنها لا تملك أي مرفق لتخصيب اليورانيوم أو لتطوير الوقود النووي. وقد وقّعت هذه الدول معظم المعاهدات التي تحظر انتشار الأسلحة النووية، كما أن حكومات هذه البلدان اعتمدت حتى الآن سياسة (الصفر النووي) الخيار الذي يوحي بأن هذه الدول ستمتنع عن استخدام الطاقة النووية لأغراض مدنية أو عسكرية. واعتبر بعض الخبراء أن المملكة العربية السعودية هي المحرّك الرئيسي وراء إعادة (الصحوة النووية) في منطقة الخليج بعد أن تصدرت في السنوات الماضية عناوين الأخبار كونها تملك مرافق للأبحاث النووية. وهذا غير دقيق لأن ما تمتلكه المملكة لا يتعدى مرافق أولية للأبحاث النووية محدودة جداً تستخدمها فقط للأنشطة المدنية التي تخضع للضوابط الدولية الصارمة. كما يقتصر استخدام المملكة للمواد المشعة في مجالَين رئيسيَّين وبكميات صغيرة وذلك لاستخدامها في مستشفى الملك فيصل التخصصي وفي مركز الأبحاث في الرياض وكذلك في مختبر أبحاث الطاقة في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران وفي معهد بحوث الطاقة النووية في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في جدة.

تفتقر دول المجلس حالياً إلى قدرات الردع النووي ومن المحتمل أن تطلب الحماية تحت المظلة النووية الأمريكية

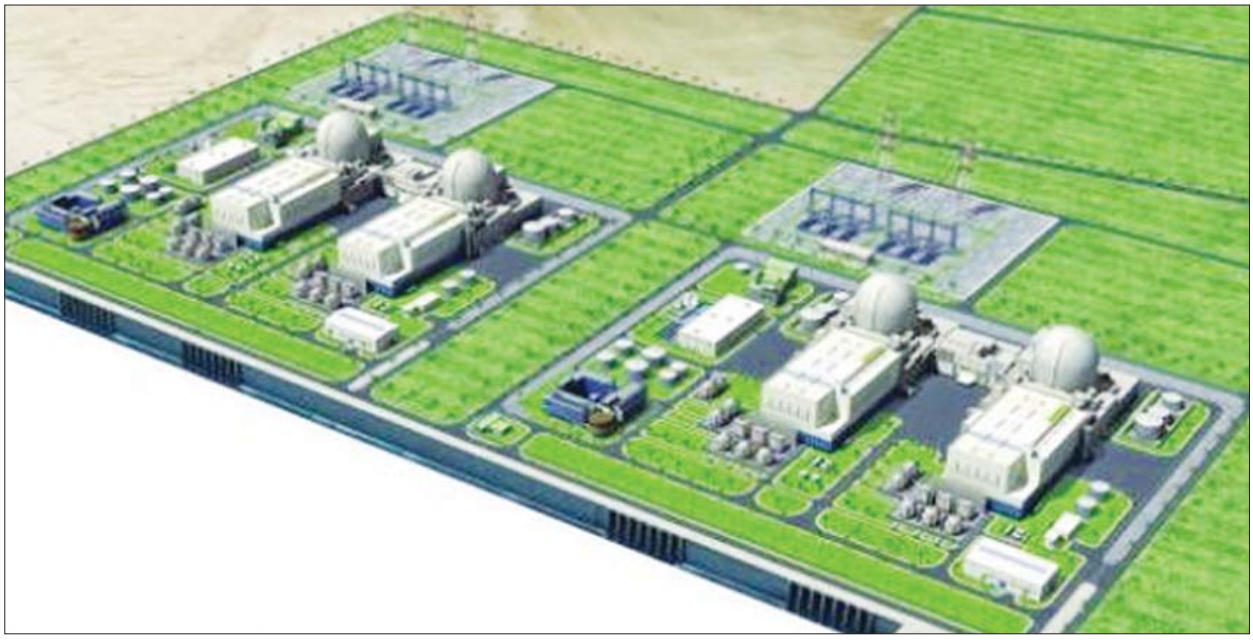

مجسم توضيحي لمحطات الطاقة النووية المقترحة في دولة الإمارات

وطلبت المملكة في عام ١٩٩٤، مساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل بناء موقع صغير للتخلص من النفايات الطبية الإشعاعية. وباشرت دول مجلس التعاون الخليجي وبصفة خاصة المملكة في أواخر الثمانينات بإظهار اهتمامها بتطوير مفاعلات نووية مزدوجة الاستخدام والتي تستهلك كمية منخفضة من الطاقة، حيث خطط لاستخدام هذه المفاعلات لتحلية مياه البحر ولتوليد الطاقة الكهربائية، وقد تم إجراء العديد من الدراسات حول نتائج المشروع من ناحية مزاياه الاقتصادية وتأثيراته البيئية، لكن تم التخلّي عن المشروع في عام ١٩٨٦ في أعقاب حادث مفاعل تشيرنوبل وآثاره الكارثية.

وعلى الجانب الآخر من الادعاءات غير الدقيقة فإنه لا يتوفر بعد أي دليل موثوق على قيام تعاون بين باكستان والسعودية في المجال النووي، لأنه لم يتم تقديم أي دليل حتى الآن يُثبت أن المملكة أظهرت اهتماماً باقتناء التقنية النووية أو أنها حصلت، كما تدعي بعض المصادر، على (قنبلة جاهزة الصنع). وفيما رأى بعض المحللين الغربيين أن شراء المملكة صواريخ بالستية صينية من طراز (سي إس إس-٢) في عام ١٩٨٨ هو ربما إشارة إلى نية السعودية لاستخدام هذه الصواريخ كأنظمة لإيصال الأسلحة النووية إلى أهدافها، لكن من الواضح أن الصواريخ الصينية التي تم تسليمها إلى المملكة مخصّصة فقط للرؤوس الحربية التقليديّة الشديدة الانفجار، ولا يمكنها أن تستخدم كنظام لنقل الأسلحة النووية. أضف إلى ذلك أنه يصعب جداً تعديل هذه الصواريخ لجعلها قادرة على حمل الرؤوس الحربية النووية. وتبين أن هدف المملكة من شرائها الصواريخ الصينية طراز هو الردع التقليدي للدولتين المجاورتين لها إيران والعراق، في حين لم تشتر هاتان الدولتان الصواريخ طويلة المدى ولم تتوليا تطويرها فحسب، إنما خاضتا حرباً ضد بعضهما بعضاً تم فيها استخدام القدرات الصاروخية لكلتا الدولتين وبشكل عشوائي. لاسيما أن الملك فهد في عام ١٩٨٨ كان قد أعلن رفض المملكة خيار الأسلحة النووية عندما صرح بأن (المملكة أكّدت للولايات المتحدة أنها لا تنوي التزوّد بالرؤوس الحربية النووية).

ومن دون وجود أي دليل يؤكد أن دولة من دول المجلس تملك برنامجاً نووياً بأي طبيعة كانت، لذا فإن البدء بمشروع نووي مشترك أو مستقل يجب أن يبدأ من الصفر ويتطور وفق مسارَين:

يشمل المسار الأول التعاون بين كل دولة من دول المجلس بشكل فردي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل دراسة جدوى البرنامج وإمكانية استمراره. وعقب هذا، تقرّر كل دولة المضي في مشاريعها المستقلة أو الانكفاء. أما في حال استمرارها فيتوجب عليها إذن تطوير إطار قانوني نووي ينص على الضوابط الأمنية ويحدد المسؤولية ويضمن السلامة بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما يتوجب عليها أيضاً وضع الترتيبات للاستعداد للحالات

الطارئة والإجراءات الأمنية وحماية البيئة ووضع سياسة لمدى طويل تستهدف توفير الوقود النووي وإدارة نفايات الوقود المستهلك والنفايات النووية.

في الوقت نفسه، على دول المجلس أن تتبع مساراً ثانياً بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وباتخاذ قرار حول برنامج مشترك للبحوث تحت إشراف الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي. وبما أن دول المجلس تُعدّ من الوافدين الجدد إلى هذا الميدان فينبغي عليها أن تسعى أولاً إلى بناء خبرتها الفنية في العلوم النووية من خلال إنشاء مفاعل نووي مخصص للبحوث وتأسيس مراكز للتدريب وأقسام الفيزياء النووية في الجامعات الخليجية من أجل تعليم وتدريب الاختصاصيين في هذا المجال وتأهيل جيل جديد يقود مسيرة التطور النووي.

المخاطر التي تواجهها منطقة الخليج

لقد عبّر المجتمع الدولي عن أمرين معاً، حيث عبر عن قلقه ودعمه في الوقت نفسه لقرار دول المجلس تطوير برامج نووية ذات طبيعة سلمية. وأيدت كل من فرنسا والولايات المتحدة خطط دول المجلس لاكتساب تقنية نووية تستخدم لأغراض مدنية، واقترحتا أن تتعاونا مباشرة مع الدول المعنية في المنطقة. وأتى اقتراح الدولتين لهذا التعاون من منطلقات اقتصادية ومالية لأن أي مشاركة في برامج نووية جديدة أو تطويرها ستشمل علاقات سياسية وتجارية للمدى الطويل بين الدول التي ستقوم بتزويد المفاعل والدعم التكنولوجي له وبين تلك الدول التي ستحصل عليه، ما سيشكّل صفقة أعمال مُربحة إلى جانب البعد السياسي والاستراتيجي لها. وتتوقّع فرنسا أن يكون للتعاون النووي مع دول المجلس أو الدول العربية أثر سياسي إيجابي لتعزيز العلاقات ما بين الدول العربية وفرنسا، بينما تعتبر الولايات المتحدة أن الأمر من شأنه تقوية تعاونها الاقتصادي والاستراتيجي مع دول مجلس التعاون الخليجي، وقد رحّبت هذه الأخيرة بالدعم الدولي لها. لكن بالنظر إلى المقاربة التي اتخذتها هذه الدول حول المسائل الاستراتيجية، من المتوقع أن تنوع مصادر الحصول على التقنية النووية.

أما ما يبقى سؤالاً ملحّاً في هذه المرحلة يدور في خلد صناع القرار الخليجي فهو: ما الذي سيحصل إذا عجز المجتمع الدولي عن إيقاف البرنامج النووي الإيراني ضمن إطار السقف النووي المدني المحدد له، وخروج البرنامج إلى الاستخدامات العسكرية؟ وما رد فعل الدول الخليجية إن امتلكت إيران القنبلة النووية؟

إن دول المجلس تفتقر حالياً إلى قدرات الردع النووي، ومن المحتمل جداً أن تطلب مؤقتاً الحماية تحت المظلة النووية الأمريكية، لكن ومنذ اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تميل سياسة بعض دول الخليج إلى الرغبة في التحرّر والابتعاد عن الولايات المتحدة بديلاً عن سياسة الالتصاق بها. وبما أن دول المجلس تعتزم اتّباع مسار أكثر استقلالية، يمكن الاستنتاج بأن حماية المظلة النووية الأمريكية تشكل حلاً للمدى القصير فقط، حتى تكتسب دول مجلس التعاون الخليجي القدرة النووية الضرورية. ويبقى خيار طلب الحماية من قبل دول متعددة الأطراف خياراً قائماً إلا إذا اضطلعت الولايات المتحدة بدور رئيسي في أي نظام دفاع نووي تقوم فيه بتوفير ضمانات للمنطقة بأسرها.

> لا تـــزال برامج دول المجلس النووية في مراحل التخطيـط والدراسة البدائية

أما في ما يتعلق بخيار تطوير قدراتها النووية المستقلة، فيمكن لدول المجلس إما أن تحصل على التقنية النووية من طرف ثالث أو تطوّر خبرتها الفنية الذاتية وقدرتها. ومن المحتمل أن يضع البرنامج المشترك للأبحاث النووية بين دول المجلس الحالي الأسس لتطوير مفاعل للأبحاث النووية قد يساعد على تطوير برنامج مدني. ومن الناحية النظرية على الأقل، قد يقدّم البرنامجان، المشترك والوطني، في المرحلة الثالثة الدعم الأساسي لتطوير برنامج نووي عسكري. لكن في الوقت الراهن، يمكن اعتبار خطر البرنامج العسكري النووي الذي تنوي دول المجلس تأسيسه محدوداً أو حتى غير موجود.

الضمانات للطبيعة السلمية للبرنامج

على الرغم من الإعلان المفاجئ لدول مجلس التعاون الخليجي عن تعديل خيارها النووي، لم تظهر أية دولة من دولها أية إشارة تدل على تأسيس برنامج ذي أهداف عسكرية. بل على العكس من ذلك، التزمت دول المجلس بما فيها المملكة العربية السعودية بقواعد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وبروتوكولات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالكامل. ومنذ الإعلان عن نية دول مجلس التعاون الخليجي في اللجوء إلى الخيار النووي من خلال مشاريع مشتركة ووطنية، بَرَزَتَ مؤشرات مهمة عدة تدلّ على الطبيعة السلمية للقرار الجديد لدول الخليج المتعلق بالطاقة النووية، ومن بينها:

❖ تضمن مشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المبكرة والجادة في التخطيط للبرنامج النووي المشترك بين دول المجلس أو البرنامج الوطني النووي وتطويره، مستوى رفيعاً من الشفافية، وتعزّز الثقة

دول مجلس التعاون الخليجي وقعت معظم المعاهدات التي تحظر انتشار الأسلحة النووية

باستعمال البرامج ضمن إطار القانون الدولي.

❖ تقدم مشاركة الشركات الدولية،التي معظمها غربية والتي تعمل بصفة استشاريين ومقاولين يتمتعون بخبرة طويلة في إنشاء المفاعلات النووية وإدارتها، ضمانات إضافية حول الطبيعة السلمية والمدنية للبرامج النووية المخطط لها. كما تُوفر مشاركة هذه الشركات الضمانات من ناحيتَين: بحيث تتعلق الضمانة الأولى بالحفاظ على طبيعة البرنامج المدنية، أما الضمانة الثانية فتتمثل في المعيار العالي للأمن والسلامة المتعلق بمستويات تصميم المفاعل وصيانته إضافة إلى مهمات أخرى ومنها ضبط النقل والتخزين والتخلص من المواد الإشعاعية.

❖ كما تتطلب المشاريع المشتركة أو المشاريع ما بين الدول إدارة مشتركة وآلية لاتخاذ القرارات الجماعية حول كافة المسائل الرئيسية المتعلقة بتطوير البرنامج، حيث ستوفّر الإدارة المشتركة للبرنامج النووي بين دول المجلس المخطط له رقابة فعالة على طبيعته وتطويره، وستمنع أية دولة من السيطرة بمفردها على البرنامج أو إدخال التعديلات على طبيعته. إن هذه الهيكلية المشتركة هي التي تمكّن دول مجلس التعاون الخليجي من إدارة الأنشطة المشتركة وتوفير الشفافية.

❖ تدور حالياً في المنطقة نقاشات تتعلّق بالمشاريع النووية الوطنية، لكنها تتمحور حول مسألة هل يجب أن تبنى بجهد القطاع الخاص أم على يد القطاع العام؟ من هنا تبرز بعض الدلالات التي تشير إلى أن دولاً محددة من دول مجلس التعاون الخليجي كالإمارات العربية المتحدة تتجه إلى بناء محطة للطاقة النووية عبر شراكة القطاعَين العام والخاص، الأمر الذي سيجعل الدول الأقل غنىً في المنطقة تستفيد أكثر من هذه الترتيبات، لأن استثمار القطاع الخاص يُريح الدول من التكلفة العالية للمشروع. وفي الوقت نفسه، تكرس الشراكة مع القطاع الخاص الشفافية وتمنع الحكومات من متابعة مشاريع سرية ضمن برنامجها النووي المعلن، كما هو الحال في إيران.

دبلوماسية دول «التعاون» تتصدى لطموحات إيران النووية

منذ انفجار أزمة طبيعة البرنامج النووي الإيراني وأهدافه في مطلع عام ٢٠٠٣، عُني مجلس التعاون بصفته منظمة إقليمية للدول العربية في منطقة الخليج بالعديد من الجهود لتلطيف هذه الأزمة. وقد قدم مجلس التعاون في السنوات القليلة الماضية اقتراحَين لمشروعَين رئيسيَّين آملاً أن يساعدا على حلّ النزاع وعرض أفكار جديدة غايتها ترويج التعاون الأمني الإقليمي وبناء إجراءات للثقة في منطقة الخليج الجيو - سياسية. وتم الإعلان رسمياً عن الاقتراحين من قبل مجلس التعاون الخليجي:

١- اقتراح إنشاء اتحاد دولي للتخصيب في الشرق الأوسط:

كَشَفَ وزير خارجية المملكة العربية السعودية الأمير سعود الفيصل في ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٧ أن دول مجلس التعاون الخليجي كانت قد طرحت على إيران فكرة تأسيس اتحاد دولي لتخصيب اليورانيوم مخصص لدول الشرق الأوسط على أن يقع مركزه في بلد محايد خارج المنطقة، لكن من دون أن يحدد تاريخ الطرح. تقوم على أساس أن ينشئ المشروع المقترح مركزاً مشتركاً للتخصيب والمعالجة يوفّر النوعية والكمية الضرورية من الوقود النووي الجاهز لكافة المفاعلات النووية المدنية في منطقة الشرق الأوسط، بشرط أن يزود مشروع مبادرة دول مجلس التعاون كافة مصانع الطاقة للدول الأعضاء في اتحاد الشرق الأوسط بالوقود النووي بعد أن تلتزم هذه الدول بالامتناع عن عمليات التخصيب الخاص بها ومن ضمنها المفاعلات الإيرانية.

ويكمن هدف هذا المشروع المقترح في إيجاد اتحاد دولي لتوفير الوقود النووي لمصانع الطاقة في إيران والدول الأخرى في الشرق الأوسط التي تنوي في المستقبل تطوير برامجها الخاصة بالطاقة النووية. وبهذه الطريقة، هدفت مبادرة دول مجلس التعاون إلى التركيز على أنشطة التخصيب ووضعها تحت نظام مراقبة صارم، لمنع تحويل البرامج النووية المدنية إلى برامج عسكرية ولتفادي احتمال سباق تسلح نووي في المنطقة.

لكن إيران رفضت المشروع رسمياً في ٣ نوفمبر ٢٠٠٧ عندما صرح مساعد رئيس مجلس الأمن الوطني الإيراني بأن فكرة اتحاد دولي فكرة سديدة، لكن إيران لا تنوي توقيف أنشطتها الخاصة بالتخصيب على الأراضي الإيرانية، كما أنها لا تنوي التخلي عن حقها في التخصيب. وليست هذه هي المرة الأولى التي ترفض فيها إيران مفهوم

البدء ببرنامج نووي مدني وطني يعتبر مشروعاً طويلاً وأمراً معقّداً

اتحاد دولي، ففي أغسطس ٢٠٠٥، عرضت ثلاث دول من الاتحاد الأوروبي وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا على إيران أن تمدّها بوقود نووي مضمون مقابل قرار إيراني بالامتناع نهائياً عن أنشطة التخصيب. كما أن الحكومة الروسية اقترحت في فبراير ٢٠٠٧ تولي تخصيب اليورانيوم لمصانع الطاقة الإيرانية على الأراضي الروسية، بعد أن كان الهدف من هذا الاقتراح الخروج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات بين إيران والاتحاد الأوروبي. وقد سعى الاقتراح الروسي إلى مساعدة المجتمع الدولي على ضبط انتشار تقنية التخصيب من خلال منع الدول الجديدة من الحصول على الدورة الكاملة لإنتاج الوقود النووي. ويتطلب الاقتراح الروسي تأسيس شركة إيرانية - روسية مشتركة لتخصيب اليورانيوم في روسيا، والتي ستلبي حاجات مصانع الطاقة الإيرانية ومعالجة نفايات الوقود النووي المستهلك. ومع ذلك، رفضت الحكومة الإيرانية الاقتراح الروسي، وعبّرت عن قلقها من التكاليف المالية المطلوبة لتغطيته إضافة إلى فقدانها السيطرة على برنامجها النووي الوطني.

٢- اقتراح جعل الخليج منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل:

أفصح الأمين العام السابق لمجلس التعاون عبدالرحمن العطية في ديسمبر ٢٠٠٥، عن مبادرة المجلس لإعلان منطقة الخليج بما فيها إيران والعراق واليمن منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وترتكز فكرة المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط على مقاربة محلية أولاً وإقليمية لاحقاً تبدأ بالتعاون الأمني في مجال تحريم أسلحة الدمار الشامل بين الدول التسع الخليجية على أن يتوسع الاقتراح ليضمّ منطقة الشرق الأوسط برمتها ومن ضمنها إسرائيل. وتعتقد قيادة مجلس التعاون أنه حالما يتم تأسيس منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الخليج سيتحول ذلك ليصبح حجر الزاوية لترتيبات أمنية إقليمية أشمل متعددة الأطراف تنضم إليها دول عربية أخرى. أما المرحلة الثانية التي شهدت عقد اجتماعات واستشارات لوضع الأسس للمنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الخليج فكان أولها في عام ٢٠٠٤. أما المرحلة الثالثة فتمثلت في اجتماعات المتابعة، حيث ناقش الخبراء من الدوائر العسكرية والدبلوماسية والعلمية العالمية مع المسؤولين المحليين الكبار الوافدين من دول الخليج الأسباب الكامنة وراء المشروع الإقليمي وقد تكّلل نقاشهم هذا بالنجاح. لذا وللمرة الأولى وبشكل رسمي أعلن العطية في ديسمبر ٢٠٠٥ في قمة دول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في أبوظبي عن مبادرة إعلان منطقة الخليج منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ●

*باحثة سابقة في برنامج دراسات
الأمن والإرهاب في مركز الخليج للأبحاث

مجلس التعاون الخليجي والتحديات

منذ قيام مجلس التعاون الخليجي وهو يقوم بجهود طيبة في التقارب والتعاون، واستطاع المجلس أن يحقق إنجازات في هذا المجال، إلا أن المواطن يتطلع إلى تكامل أكبر، خاصة بعد التحديات التي تمر بها دول المنطقة، فبعد تحدي الحرب العراقية-الإيرانية ثم غزو العراق للكويت، وما صاحبها من تحدّ للمجلس، كانت قوات (درع الجزيرة) رمزاً كبيراً لكن كان الطموح أكبر من ذلك، ثم كانت ظروف الحرب اليمنية وبعدها الظروف الأمنية التي مرت بها المنطقة بعد أحداث ١١ سبتمبر وكذلك ظروف الغزو الأمريكي للعراق.

أحمد عبده ناشر *

إن دول الخليج التي تجتمع تحت مظلة هذا المجلس تواجه اليوم قضايا عديدة أهمها التهديد الذي يواجه عضواً فيه وهو البحرين، ومحاولة الضغط على هذه الدول، أضف إلى ذلك التحدي في الملاحة البحرية بعد الضغوط التي تواجهها إيران وكذلك التحدي والتصعيد في الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة، حيث تم تصعيد لغة القوة والتحدي ورفض التحكيم والسلام رغم المبادرات الإماراتية المستمرة والزيارات المتكررة على أعلى المستويات، وكذلك مساع خليجية عديدة من دون الوصول إلى نتائج، أضف إلى ذلك الملف اليمني والتدخل فيه لإقلاق دول الخليج وتصدير الإرهاب في المنطقة وخلق التوتر، بالإضافة إلى محاولة تغيير هوية العراق لتهديد المنطقة.

كما أن الزيادة السكانية والمشكلات الاجتماعية ومشكلات الملّة التي تؤثر في سلوكيات المجتمع الخليجي وتسبب هاجساً للجهات المختلفة التي تريد الحفاظ على السلوكيات والعادات العربية، وكذلك الظروف الاقتصادية وعدم وضع الاتفاقيات في حيز التنفيذ، كل ذلك يجعل هذه الدول أمام مسؤولية كبيرة، وأخيراً بعد ما حصل في المنطقة من تحولات وتأثيراته على دول المجلس ومسؤولياتها أمام الأخطار، وخاصة أن دول المجلس اكتشفت أن هناك محاولات للتعامل معها كلاً على حدة لإفراغ المجلس من دوره واختراقه من قبل بعض الدول الإقليمية، وهو ما تم اكتشافه مؤخراً، وأن هذه الدول لا يمكن أن تستغني عن بعضها بعضاً، فكانت مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الصريحة لوحدة دول المجلس، وهو ما أكده الأمير سعود الفيصل أن ذلك لا يمس كيان دول المجلس وإزالة المخاوف لدى البعض، لذلك ليس هناك سوى خيار الوحدة مع احترام الخصوصية والسيادة، لكن هناك جوانب مهمة لابد من الإسراع في إنجازها وهي ما يريده المواطن الخليجي لحماية المنطقة للتعاون في المجالات كافة. لذا كانت رمزية دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين وكذلك المناورات الأخيرة خطوة صحيحة وبصيص أمل وشعاعاً للمواطن في حماية وسيادة دول المنطقة، إذ إن دولة الإمارات انتظرت دعم الأشقاء الخليجيين والعرب للدفاع عن حق عربي، وأن الخطر يهدد المنطقة كلها، لذا لم يكن هناك بد من إظهار العمل المشترك أمام هذا التحدي، وقد كانت أحداث سوريا وما يجري في العراق واليمن رسالة تحذير لدول الخليج من خطر قادم من وراء البحر على المنطقة، فليس هناك حل للحفاظ على السيادة سوى الوحدة بالصيغة التي يتم الاتفاق عليها.

وكذلك كان دور دول المجلس المشترك تجاه الملف اليمني بالمبادرة الخليجية خطوة متقدمة، لكن لابد من حل مشكلات اليمن بصورة جماعية لتأمين أمن المنطقة واستقرارها وذلك من خلال المصالحة الوطنية ودفع اليمنيين للتوجه إلى التنمية والقضاء على ملفي الإرهاب والحوثيين من دون تأخير ومساومة، لأنهما يمسان دول المنطقة، وعدم السماح بأي تهديد من دول تريد أن تستخدم نفوذها وأموالها بطائفية وفتن وإرهاب مرفوض، لذلك لابد من تنمية اليمن وحل مشكلاته ووضع سياسة عمالية موحدة وفق تعاون مشترك

كانت أحداث سوريا وما يجري في العراق واليمن رسالة تحذير لدول الخليج من خطر قادم

ليس أمام دول المجلس سوى خيار الوحدة مع احترام الخصوصية والسيادة لكل دولة

وبرنامج واضح، وكذلك إصلاح القبائل اليمنية بالتعليم والثقافة، وجعل اليمن بعيداً عن السلاح ودعم الزراعة وحل أزمة المياه بعيداً عن القات.

وكذلك يجب الاهتمام بالملف العراقي والسعي إلى حل مشكلته حتى لا تصبح تهديداً، ورفض قيام دولة طائفية فيه، وتصفية فصيل وتهميشه لصالح دولة أخرى تكنّ للعرب كل الكراهية للأسف الشديد. كما يجب على دول المجلس التحرك في الملف الفلسطيني ودعم المصالحة وعدم السماح لأية جهة بالمزايدة والاختراق في هذا الجانب.

إن أمام دول الخليج تحديات كبيرة إقليمية ومحلية ومجالات ليست سياسية فقط، وإنما ثقافية وفكرية وتربوية، وآن الأوان لعدم السماح بأية أفكار دخيلة تحاول المساس بسيادة دول المنطقة، بالإضافة إلى التركيز على نشاط الشباب والحفاظ على هويتهم ودينهم بعيداً عن التطرف أو الابتعاد، وإنما وفق الضوابط الشرعية والدخول في قضايا الشباب بالعمق وعلاج جذورها لحمايتهم من الأخطار وجعلهم عامل البناء والمستقبل المشرق من كل الجوانب ودراسة مشكلاتهم وحمايتهم، أضف إلى ذلك برامج اقتصادية تساعد المواطن، وكذلك الأمن الغذائي والحفاظ على الزراعة والثروة الحيوانية للاعتماد على الذات.

لذا لا بد من وقفات شجاعة أمام كافة التحديات ومن ذلك الجهود الجماعية لحماية المنطقة المجاورة والمياه الإقليمية من الأخطار وعدم السماح لأية جهات تحاول التواجد في المياه الإقليمية وتهديد الملاحة، كما أن التعاون لإيجاد ميناء دولي في بحر العرب من الأمور المهمة.

إن المواطن في دول الخليج أصبح يطمح إلى الوحدة وهو يرى أوروبا تتحد وتتكامل رغم اختلاف مذاهبها ولغاتها، ويرى أيضاً الأخطار تحدق بالمنطقة، والتحدي يهدد الجميع وخاصة التهديدات الواردة من الجانب الآخر من الشاطئ الخليجي والذي لم يعد يقبل بالحوار ويتلاعب، ومصدر قوته الفرقة، ولن يتفاوض إلا بقوة دول المجلس وقطع ذيل الأفعى في جنوب الجزيرة، لذلك ينبغي على دول مجلس التعاون عدم السكوت على ما يجري ضدها، وأن تتعاون مع اليمن ورجاله من أجل استقرار اليمن بمراحل ما بعد المبادرة الخليجية، وكذلك البدء بالإجراءات التنفيذية لمبادرة خادم الحرمين الشريفين في الوحدة ودعم دولة الإمارات على المستوى العربي والإسلامي والدولي وحشد القوى والمنابر لدعم حق الإمارات في استعادة جزرها المحتلة، وتفعيل دور الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي لدعم الإمارات ونصرتها بقرارات عملية قوية وعدم الاكتفاء بالبيانات، وكذلك دعم البحرين لإيصال رسالة واضحة بأن هناك ذي قار عربية، وأن العرب لهم كيان قوي.

إن العالم اليوم عالم قوي بالكيانات الموحدة، فنسأل الله أن نرى دول المجلس قد توحدت، وكذلك نرى اليمن قد استقر وأصبح جزءاً من هذه المنظومة، وألا تسمح دول المجلس لأية جهة بالتحدي والاستهتار بقوة العرب الذين صنعوا أمجاداً تاريخية ●

*باحث وكاتب يمني

إيران والبحث عن دور فوق إقليمي

تؤكد الوقائع التاريخية أن الدول الطامحة والتي تحتكم على فائض من القوة تبحث عن أهداف ورقع حربية لتشغل منظوماتها الحربية المترهلة، وتسعى على الدوام إلى صناعة العدو و(شيطنة) الآخر لتبرير الاستمرار بحمى التسلح والتمدد خارج الحدود، وقد شهد العقد الإيراني الماضي بتنوع المسالك الحربية والشبحية والحروب بالوكالة التي خاضتها إيران ضمن خط الصدع العربي-الإيراني ودورها المحوري في غزو العراق وأفغانستان.

د. مهند العزاوي *

تنهمك إيران منذ عقدين بالحرب الباردة لتفكيك المحاور الجيوسياسية العربية المهمة (حرب الإزاحة)، وبعد خروج العراق من معادلة التوازن شهدنا التمدد الطائفي السياسي والشبحي باتجاه الجوار العربي إقليمياً، وليبرالياً باتجاه مصر والسودان والصومال، وبأسلوب الكماشة ضمن حرب الدول المتشاطئة بغية التأثير على الممرات البحرية الاستراتيجية الثلاثة.

سياسة الوصول:

يجد المتتبع للاستراتيجية الإيرانية وملامح سياسة الوصول أنها تستهدف البحرين والكويت ومضيق هرمز، وفي الوقت نفسه تديم الاضطراب في اليمن عبر خطوط الإمداد المنتشرة في الصومال والسودان وإريتريا، ويلاحظ دور واضح في مصر والسعودية عملاقي القدرة العربية، وبذلك تعمل إيران على عسكرة الإسلام من جهة و(طوئفة) المجتمعات وتمزيقها من جهة أخرى عبر إذكاء الفتن المذهبية، لتثبت للدول المتمركزة أنها لاعب فوق إقليمي، وتستطيع أن تحدث تأثيراً في غالبية الدول العربية من دون استثناء، ما يجعل منها دولة باحثة عن الحروب بالوكالة.

منافذ خضراء:

تعاظمت وسائل القدرة الحربية الإيرانية، وقد احتكمت على خزين سلاح يفوق قدرات الدول العربية المتاخمة، وأضحت تخرق النسق السلمي للمنطقة، وتمارس الشغب السياسي، وتستخدم استعراض العضلات العسكري في مسارح الحركات البحرية، وتعدت ذلك بنشر غواصات في البحر الأحمر، وتؤسس تلك المسالك لدور الشرطي الشرير والذي يطوع القانون والوسائل الأيديولوجية والدعاية لتحقيق الغايات الاستراتيجية، وقد سعت إلى فتح منافذ خضراء للاضطراب السياسي والأمني في العالم العربي، وانتهكت بذلك السلامة الوطنية والقومية.

توازن مفقود:

تؤكد الوقائع السياسية أن القوة عندما تتوسع وتترهل تبحث عن رقع حرب وشيكة وعدو محتمل تمارس فيها القوة والنفوذ، وتصدر أزماتها الداخلية لحروب ومواجهات، ولو أخذنا في الاعتبار القدرة العربية المتاخمة لإيران وإجراء مقارنة وفق قاعدة المقارنة العسكرية (قوات الطرفين) لوجدنا أن هناك فرقاً كبيراً بالقدرات الاستراتيجية والعملياتية وعديد القوات والأسلحة الفتاكة، ناهيك عن التأثير الأيديولوجي ووسائل الدعاية المضادة، ولم نشهد سلوكيات توازن عربية تقابل التفوق الإيراني الذي استكمل: مكننة الحرب - النووي - المعلومات - الفضاء وكذلك وسائل الاضطراب السياسي والأمني، وبذلك لا رادع لإيران وهي تملأ الفراغ العربي، وتعمل بقوة على تغيير ديموغرافية المنطقة لغرض اندثار المحاور الجيوسياسية العربية.

إيران تحاول إثبات أنها لاعب فوق إقليمي يستطيع أن يحدث تأثيراً في غالبية الدول العربية

إيران تحتكم على خزين سلاح يفوق قدرات الدول العربية المتاخمة

حرب الدول المتشاطئة:

تتفوق إيران على الدول العربية بمنظومة القدرة الاستراتيجية كالأسلحة النووية، أسلحة الدمار الشامل، القدرة الصاروخية، الإلكترونية، المعلوماتية، الفضائية، البحرية، القوة اللامتماثلة، وجعلتها تلك القدرات العظمى قوة سائبة منفلتة تمارس (البلطجة) السياسية، وقد حققت تمدداً كبيراً في البر العربي، وترجم على شكل نفوذ ليبرالي سياسي واقتصادي وعسكري في لبنان وغزة واليمن والصومال والسودان، ونفوذ إقليمي أخطر في العراق والكويت والبحرين.

وتمارس إيران بحرياً الجس والتوغل في حرب الدول المتشاطئة عبر الخليج العربي والبحر الأحمر والبحر المتوسط وأعالي البحار. ولو استعرضنا المسارح البحرية لوجدنا أن مناطق الجس والنفوذ متعددة وكثيرة، واتسعت مؤخراً بعد غزو العراق، وأضحت تسيطر بقوة على ساحل لبنان، وتنشر غواصاتها عبر الأحمر، وتمارس التواجد في المتوسط بذرائع مختلفة.

سياسة (لي الأذرع):

يعد نفوذ إيران في العراق أكثر خطورة وتأثيراً لأنه الممر البري العربي، وقد أصبح العراق نقطة الانطلاق والقاعدة المحورية للاختراق الأطلسي والخليجي العربي، والأحداث الأخيرة في الكويت والبحرين ومصر والسعودية ولبنان تثبت ذلك، ناهيك عن القدرة الصاروخية المتطورة والتي تشكل تهديداً خطيراً لدول الجوار العربي، حيث يجري نقل هذه الصواريخ إلى رقع النفوذ الليبرالي والإقليمي ليجري استخدامها ضمن سياسة (لي الأذرع).

ويبحث البعض عن منطقة رمادية في وصف وتقييم القوة وتقدير التهديد الحالي، ولا مكان للتطمينات والوعود السياسية والمجاملات الدبلوماسية لتبرير سلوكيات حربية مثيرة للجدل، ويلاحظ خلال العقد الإيراني الحربي الفائت ومنذ عام ٢٠٠١ أن إيران كانت المطرقة الصلبة في تهديم منظومة الدول العربية وتفكيك مجتمعاتها (العراق أنموذجا)، ويفترض أن تكون هناك كوابح صارمة لانفلات القوة الإقليمية، ومخففات صدمة دولية تعالج التمدد الإقليمي والاضطراب الأمني والسياسي الذي ينتج عنه، ولعل الانفراط العربي ترك أثراً سلبياً في كبح جماح الآخرين، كما أن السلوكيات الجماهيرية والحزبية الضيقة وعدم التفكير بقيمة الدولة وأهمية القوة النظامية ألقت بظلالها على توازن القوى العربي الإقليمي وخلف مفاصل لينة يسهل اختراقها، ويتحمل النخب والمفكرون والمثقفين العرب ووسائل الإعلام المعنية مسؤولية كبيرة في تثقيف الشعوب بأهمية نظرية الدولة والاستثمار المؤسساتي الذي يحقق الأمن والسلم في عالم مضطرب يبحث عن الفوضى وهدم الدول ●

*مدير مركز صقر للدراسات الاستراتيجية

التفاوت الدولي في مدى القوة والتأثير

إن (قوة(م)) أية دولة تكمن في مدى ما تملكه من عناصر القوة والنفوذ والتفوق، مقارنة بغيرها من الدول الأخرى، وأن مدى قوة أية دولة يتحدد بـ(مدى) ما تملكه من عناصر القوة الستة الرئيسية، وهي: النظام السياسي للدولة، الموقع الجغرافي، كم ونوع السكان، الموارد الطبيعية، الإمكانات التقنية والصناعية والقدرات العسكرية.

د. صدقة بن يحيى فاضل *

تتفاوت دول العالم بالطبع في مدى القوة تبعاً لتفاوت توفر (عناصر) القوة من دولة إلى أخرى، ومن وقت إلى آخر. وهذا التفاوت أدى إلى تقسيم دول العالم نظرياً ؟ بناء على مدى قوتها ؟ إلى سبعة أنواع بدءاً بالدولة العظمى، ثم الكبرى، فالكبيرة، المتوسطة، الصغيرة، الصغرى، وانتهاء بـ (الدويلة.) ومدى قوة أية دولة ؟ خاصة بعنصر نظامها السياسي - هو الذي يحدد مدى قدرتها وصلابة موقفها، ويوضح مدى نفوذها في العالم. كما يحدد في النهاية مدى ما تحصل عليه من الدول الأخرى من الفوائد التي تريدها. أو، بمعنى آخر، مدى قدرتها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية خاصة.

ومن ناحية أخرى، يمكن تقسيم دول العالم الحالية القوية- نسبياً - إلى قسمين: الدول ذات الأطماع الاستعمارية والاستغلالية، والدول التي لا تعرف لها أطماع استغلالية تذكر. والمقصود بـ(الأطماع الاستعمارية) ميل الدولة المعنية للهيمنة المباشرة وغير المباشرة على بلاد أخرى بهدف الاستفادة من إمكاناتها المختلفة، متبعة لتحقيق ذلك وسائل دبلوماسية واقتصادية ونفسية وعسكرية متنوعة، ومن ذلك تمكين عملاء لها من تحقيق أهداف الطامعين. وأبرز الدول الغربية التي تصنف الآن بأنها (دول استعمارية) (Imperial) هي: أمريكا، بريطانيا وفرنسا، وإلى حد ما ألمانيا، إيطاليا وهولندا.

وبما أن العلاقات الدولية تسود فيها (الفوضى) أي عدم وجود سلطة عليا (حكومة عالمية) يحتكم إليها، وتكون قراراتها ملزمة، وتمتلك وسائل الإكراه المناسبة، فإن كل دولة تقريباً تحاول أن تأخذ من الدول الأخرى أقصى ما يمكن أخذه من فوائد تسميها (مصالح) وبقدر ما تسمح به قوتها، وتمكنها من حيازته، رغم وجود روادع قانونية شكلية، أي قوانين وأعراف لا تقف وراءها قوى تلزم الدول بإنفاذها بالفعل.

ولهذا، تظهر دول استعمارية، لها أطماع خارج حدودها، وتعمل على تحقيق هذه (المصالح) .(Interests) وكثيراً ما تكون هذه المصالح عبارة عن استغلال لموارد بلدان أخرى، ومصادرة لإرادتها، وتسيير الأمور فيها بما يخدم مصالح المستغل أو (المستعمر) حتى إن أضر بالمصلحة العامة للبلدان الضحية.

وإذا كانت (غابية) العلاقات الدولية، ومنطقها الوحشي، تتيحان استغلال القوي للضعيف، فإن القوانين والأعراف الدينية والإنسانية، بل الدولية، تحرم مثل هذا التصرف، وتقف ضد استغلال واستعباد الآخرين. ورغم ذلك، فإن الدول القوية المتنفذة ؟ ذات الأطماع الاستعمارية ؟ تمارس هذا التسلط، وتحاول تغليف هذه الممارسة بالكثير من الحجج والتبريرات.

وهنا، لا بد من إثارة تساؤل مهم لمن يقولون إن ذلك الاستغلال أمر طبيعي ناجم عن طبيعة العلاقات الدولية، وهو: ماذا عن الضحايا...؟ أليس من حقهم أن يقاوموا استغلال وابتزاز الآخرين لهم متى حصل؟ إن كان من (حق) الأقوياء أن يستغلوا الأضعف منهم ؟ متى رأوا ذلك ؟ أليس من حق المستغلين (الضحايا) من الدول أن ترفض هذا الابتزاز، وتقاومه بكل ما تستطيع من قوة؟

العلاقات الدولية اليوم تسودها الفوضى
ولا توجد فيها سلطة عليا يحتكم إليها

قوة الدولة هي التي تحدد مدى قدرتها وصلابة موقفها ونفوذها في العالم

لا تشكك إلا قلة موتورة ؟ مهزوزة الفكر - في حق البلاد الضحية برفض ومقاومة أي استغلال، ومن أي جهة يأتي، وهناك دول صغيرة عدة في العالم النامي رفضت مثل هذا الاستغلال، وتصدت له بما تملك من وسائل، ونجحت في ذلك، وحققت التحرر والاستقلال شبه التام، وحمت إمكاناتها المختلفة من النهب والابتزاز، فكسبت احترام نفسها واحترام الآخرين لها بما فيها دول متسلطة. وهناك دول تحافظ على أغلب مصالحها، ولا تقدم إلا (تنازلات) محدودة، وليست ضارة لها.

أما الذين يسلمون بهذا الاستغلال، ويبررونه، ويعتبرونه أمراً طبيعياً يجب ألا يرفض أو يقارع، فإنما يقبلون استعباد واستغلال الآخرين لهم ولغيرهم من دون استياء أو مقاومة. صحيح أن الاعتماد الدولي المتبادل هو سمة العصر. ولا توجد دولة تستغني عن الدول الأخرى في سد احتياجاتها. لكن الأصح أن هناك (مصالح مشتركة) فيما بين كل دول العالم، ولا يمكن لبلد أن ينغلق على نفسه خشية استغلال الآخرين له. والشعوب النابهة هي التي تسعى لأن تفيد وتستفيد، لا أن تفيد وتتضرر، أو لا تستفيد. إن قبول الاستغلال من أي جهة أتى ليس من شيم السلوك الإنساني والسياسي الدولي الكريم والسوي.

ويمكن، في واقع الأمر، تصنيف دول العالم من الدول الكبيرة وما دون، بناء على مدى خضوعها للنفوذ الاستعماري، إلى دول (منبطحة)، ودول تفرض على الأقوى احترامها أو عدم استغلالها إلا في أضيق الحدود. هذا، وهناك علاقة وثيقة بين طبيعة النظام السياسي للدولة ومدى خنوع الدولة للمستغل الأجنبي. فكلما كان النظام ديمقراطياً قلّ مدى الخنوع، والعكس صحيح. وأسباب ذلك بالغة الوضوح لمن يتأمل هذه العلاقة بموضوعية وحياد.

وهناك الآن دعوات عالمية إلى وقف هذا (الاستغلال) وتجريمه، رحمة بكثير من الشعوب، عبر أجهزة وإجراءات من قبل منظمة الأمم المتحدة. لكن هذا لن يتأتى ما لم تصلح هذه المنظمة العالمية الأكبر، وتصبح أكثر عالمية وإنصافاً. وهذا ما يبدو أنه بعيد المنال بسبب ممانعة وضغوط المتسلطين الحاليين. وما أكثر المشاريع التي قدمت لإصلاح (الأمم المتحدة)، وجعلها أكثر استجابة لمصالح كل شعوب الأرض، وخاصة شعوب البلاد النامية. لكن هذه المشاريع وئدت في مهدها، لأن تبنيها لا يصب في مصلحة المستغلين. والعجيب أن ما تعتبره معظم الدول الكبرى (مصالح) لها ما هو إلا مصالح خاصة لفئات قليلة ومحدودة فيها. وذلك يوضح بجلاء ما لجماعات الضغط في تلك الدول من سطوة ونفوذ لم يكتفيا بالهيمنة على توجهات بلادها، وإنما انصرفا للسيطرة على موارد ومقدرات بلاد تبعد آلاف الأميال من أوطانها الأصلية ●

*عضو مجلس الشورى- أستاذ العلوم السياسية - المملكة العربية السعودية

سفير إسرائيل الجديد في جوبا: مهام خارج نطاق العمل الدبلوماسي

فور الإعلان عن استقلال الجنوب السوداني في يوليو ٢٠١١ أعلنت إسرائيل عن اعترافها بدولة الجنوب، فكانت من أوائل الدول التي اعترفت بالكيان الجنوبي الجديد، وقامت بتسمية (دان شهام) سفيراً غير مقيم لها في جوبا، على أن يكون جوهر عمله منصباً على تأسيس علاقات طويلة ذات أبعاد استراتيجية والمساهمة في تطوير العلاقات بين البلدين الناشئة منذ زمن بعيد.

رائد فوزي أحمود *

إن تسمية السفير السابق كانت لأشهر معدودة سرعان ما اتخذت إسرائيل قراراً آخر بتسمية سفير جديد؛ ولذلك كان واضحاً أن مهمة السفير كانت تأسيس وبناء العلاقات، بحيث عمل (دان) على ترتيب العلاقات وتدشينها مع الجنوب وذلك للفترة التي تستقر فيها الأوضاع في الجنوب، بحيث يمكنها استقبال سفير لها مقيم في جوبا. وكان (دان شهام) يقيم في تل أبيب، ويقوم بزيارة إلى جوبا كل بضعة أشهر، إذ يقيم فيها بأحد فنادق جوبا التي يملكها مستثمر إسرائيلي، باعتبار أن إسرائيل لم تعمل على بناء سفارة لها في الجنوب حتى الآن، رغم توارد المعلومات حول مخطط لإنشاء السفارة وسط جوبا منذ العام الماضي. وفي العاشر من يناير ٢٠١٢ قامت وزارة الخارجية الإسرائيلية بتسمية (حاييم كورين(، الموظف بالخارجية الإسرائيلية سفيراً غير مقيم لإسرائيل في جوبا، خلفاً لـ(دان شهام).

وعلى الرغم من تسميته سفيراً إلى جوبا إلا أن (كورين) لم يزاول أعماله رسمياً إلا مؤخراً (في ٩ مايو)، حيث بقى (دان شهام) يتولى إدارة ملف جنوب السودان، وكانت آخر زيارة له في ٢٣ مارس الماضي والتي التقى فيها نائب رئيس جمهورية جنوب السودان والرجل الأقوى في الحركة الشعبية (ريك ماركر) في جوبا١، وتم الاتفاق على عدد من الملفات المشتركة، أبرزها:

❖ الاتفاق على إعادة اللاجئين السودانيين الجنوبيين من إسرائيل إلى موطنهم الناشىء في جنوب السودان؛ وقد بدأ هؤلاء بالتوافد منذ سنوات بحيث وصل عددهم الآن إلى حوالي ثلاثة آلاف جنوبي، وذلك بحسب إحصائيات منظمات إغاثة إسرائيلية غير حكومية، وقد غادر جزء من هؤلاء بعد استقلال الجنوب، لكن الأغلبية منهم ما زالوا يقيمون في مناطق إيلات وتل أبيب وبعض مناطق الجنوب.

❖ تم الاتفاق بين المسؤولين على بدء (تسفير١٥٠٠) جنوبي كمرحلة أولى بداية من تاريخ الأول من نيسان الماضي.

❖ الاتفاق على بناء سفارة لجنوب السودان في القدس، وليس في العاصمة السياسية تل أبيب كما كان معتقداً، حيث تعتبر هذه الخطوة الفريدة من نوعها دلالة على حجم العلاقات بين البلدين التي بدأت منذ الستينات مع بدء حركات التمرد على الخرطوم. وقد أكد رئيس الجنوب سلفا كير أنه نظراً لأهمية العلاقات بين البلدين التي توليها حكومة الجنوب مع إسرائيل فإنه قرر تدشين السفارة في مدينة القدس المحتلة ضارباً عرض الحائط بكل الاتفاقيات والمعادلات الدولية والإقليمية المتعلقة بالصراع العربي-الإسرائيلي من جهة، وبأهمية القدس كمدينة دينية لأتباع الديانات الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام.

❖ الاتفاق على ترتيب زيارات ورحلات لقادة الحركة الشعبية المسيحيين للسفر والحج إلى مدينة القدس وزيارة الأماكن المسيحية في المدينة المقدسة.

❖ الاتفاق على أن تولي إسرائيل أهمية خاصة لتدريب وتأهيل اللاجئين الجنوبيين قبل مغادرتهم إلى جوبا على مختلف المهن والأعمال.

❖ الاتفاق على إنشاء مدرسة عبرية في جوبا لاحتواء اللاجئين الجنوبيين وإبقاء التواصل بينهما بعد سفرهم من إسرائيل، أي إبقاء التواصل الاستخباري والمعلوماتي بين اللاجئين وإسرائيل.

وقد يشير البعض إلى أن إنشاء مركز ثقافي إسرائيلي هو خطوة متقدمة، لكن المتتبع لشأن جنوب السودان يجد أن أغلب القبائل الكبيرة لا توجد لغة واحدة مشتركة بينها، بل كل منها لديها لغتها القبلية، ولا تعرف لغة القبائل الأخرى باستثناء العربية التي تعتبر اللغة المشتركة

بينها. ويشير أحد المصادر إلى أن إنشاء مدرسة لغات عبرية في جوبا هو لتعزيز اللغة العبرية على حساب اللغة العربية باعتبارها لغة التواصل المشتركة بين مختلف اللغات الجنوبية التي يصل عددها إلى ستين لغة، وأيضاً تعزيز اللغة العبرية بين صفوف اللاجئين في إسرائيل ولأبنائهم نظراً لتعدد اللغات في جنوب السودان، حيث العربية هي اللغة الأكثر انتشاراً وهي لغة التواصل المشتركة بين القبائل؛ ولذلك تسعى إسرائيل إلى نشر العبرية كلغة محادثة مشتركة بين اللاجئين الذين يجدون صعوبة بالتواصل مع اللغات واللهجات الأخرى للسكان المحليين وأبناء القبائل؛ وفي حال تأسيس هذه المدرسة ستكون أشبه بمركز ثقافي فريد من نوعه في جوبا.

❖ الاتفاق على الاستعانة بالخبرات الإسرائيلية (الشرطية) في نزع السلاح من السكان المدنيين والقبائل الجنوبية وخصوصاً في منطقة ولاية جونجلي.

هذه الاتفاقات قد لا تحوي جوانب وأبعاداً سياسية ومستقبلية مهمة بقدر ما إنها تدشن العلاقات الرسمية بين البلدين -على الرغم من أهميتها - إلا أن بإمكان موظف (سفير) إسرائيلي صغير إدارتها بحيث لا تحتاج إلى خبرة سياسية كبيرة بالصورة والخبرة المهنية العالية التي يمثلها (حاييم كورين) في مجال العمل الاستخباري والسياسي.

لذا يتضح الآن أن العلاقات بين البلدين بدأت تتخذ جانباً يبتعد عن الدبلوماسية وترتيب العلاقات السياسية بين البلدين من خلال إنشاء سفارة في القدس أو الاتفاق على الدبلوماسيين العاملين، أو إلى تنظيم هجرة الجنوب إفريقيين المقيمين في إسرائيل وتشجيعهم على العودة إلى بلدهم، لكن بتولي (حاييم كورين) مسؤولية العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، أصبح مسؤولاً عن رسم وتخطيط سياسة إسرائيل تجاه جنوب السودان بشكل خاص وإفريقيا على العموم؛ لقد بدا واضحاً أن تعيين شخصية بحجم كورين، رغم حاجة إدارة الخارجية الإسرائيلية له، خطوة كبيرة نظراً لتمتعه بمهنية عالية ودراية كبيرة في سياسة الشرق الأوسط، وخصوصاً تجاه احتواء إيران، حيث عمل فترة طويلة في الخارجية على رسم سياسة إسرائيل تجاه إيران، فوجود هذا الشخص بهذه المؤهلات يجعل منه أكثر أهمية في الملف الإيراني خصوصاً في هذه المرحلة، حيث تصاعد التوتر بين إسرائيل وأوروبا وأمريكا من جهة، وإيران من جهة أخرى نتيجة للملف النووي الإيراني. ولذلك فإن وجود هذه الشخصية كسفير في دولة ناشئة يوحي بأن إسرائيل تولي علاقاتها مع الجنوب أهمية استراتيجية تفوق أهميتها تجاه إيران، ما يعني -أيضاً- أن إسرائيل ربما ليس من أولوياتها الانخراط بعمل عسكري بحجم مواجهة إيران، بحيث تقتضي منها الدفع بكل الإمكانات البشرية المتاحة لتسهيل هذه المهمة الكبيرة، بل تجد أن احتواء إيران و(التطرف الإسلامي) بحسب رؤية إسرائيل وجنوب السودان في إفريقيا والجنوب أهمية أكثر إلحاحاً، حيث بدأنا نلحظ تزايد التصريحات الإسرائيلية والجنوب سودانية من تصاعد وجود الحركات الإسلامية و(القاعدة) في إفريقيا وخصوصاً في جنوب السودان، الأمر الذي يستدعي مواجهتها من قبل المجتمع الدولي؛ كما اتضح ذلك من تصريحات مسؤولين أمريكيين من ضمنهم سفيرة الولايات المتحدة في مجلس الأمن التي طالبت بفرض عقوبات مشتركة على الدولتين السودان وجنوب السودان، على الرغم من أن الأخيرة هي التي اعتدت على السودان، وبتصريحها الأخير فقد ساوت سوزان رايس بين الجاني والضحية، باعتبار أنها ترى أن التطرف الإسلامي والتنظيمات المسلحة منتشرة وموجودة في البلدين، ما يقتضي على المجتمع الدولي مواجهتها والاتحاد لمحاربتها.

تسعى إسرائيل إلى نشر العبرية كلغة محادثة مشتركة بين قبائل اللاجئين السودانيين

ولعل نظرة فاحصة على السيرة الذاتية للسفير الجديد لإسرائيل في جوبا توحي بحجم المطلوب منه، بحيث يتعدى تدشين وتقوية العلاقات بين جنوب السودان وإسرائيل، بل يمتد إلى تنفيذ أجندات وجمع معلومات عن دول الجوار والسودان على وجه الخصوص؛ فإسرائيل الطامحة منذ فترة طويلة للنفوذ في القارة السمراء وجدت بعلاقاتها مع جنوب السودان فرصة مواتية لتعزيز النفوذ الإسرائيلي في منطقة القرن الإفريقي، حيث لإسرائيل وجود كبير في إثيوبيا وأريتريا وكينيا وأوغندا، وبوجودها في الجنوب تكون إسرائيل قد أحكمت الدائرة حول جنوب العالم العربي.

وقبل تولي (حاييم كورين) مسؤوليته في جوبا كسفير غير مقيم، كانت جمهورية تركمانستان الدولة السوفييتية السابقة رفضت اعتماده (كورين) سفيراً لإسرائيل في عشق آباد، عاصمة تركمانستان؛ في البداية رفضت تركمانستان تقديم الأسباب التي حالت دون استقبال السفير الجديد وهو ما أثار غضب وزير خارجية إسرائيل ليبرمان الذي هدد بنسف مشروعه في إنشاء سفارة إسرائيلية في هذه الدولة الناشئة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ويأتي غضب ليبرمان كونها المرة الأولى في تاريخ الدبلوماسية الإسرائيلية التي يتم فيها رفض اعتماد أسماء سفيرين لإسرائيل في دولة بصورة متوالية، فقد رفضت الخارجية التركمانية اعتماد (ريوفن دانيال) كونه خدم في الموساد الإسرائيلي فترة طويلة، وعندما تمت تسمية كورين في أغسطس ٢٠١٠ كسفير لإسرائيل في عشق آباد تم رفضه للأسباب ذاتها، رغم عدم تعليق وزارة الخارجية التركمانية، فقد عمل (كورين) كمخطط وصانع السياسات في مجلس الأمن القومي الإسرائيلي لمدة ثلاث سنوات، الأمر الذي عدته تركمانستان كافياً بوصفه واعتباره جاسوساً إسرائيلياً، خصوصاً أنه خدم في المجلس كصانع قرارات ومخطط استراتيجي وذلك لتنفيذ

إسرائيل تنتقل بعلاقاتها في جوبا سريعاً من الدبلوماسية إلى تنفيذ أجندات سياسية في إفريقيا

سياسات استخبارية وجمع معلومات وخصوصاً حول إيران. ولذلك فإن وجود هذا السفير في عاصمة تركمانستان كان الهدف منه هو جمع المعلومات الاستخبارية عن إيران، الجارة الجنوبية لتركمانستان، وهو ما أدى إلى رفض اعتماده سفيراً خشية أن يشكل ذلك حساسية لدى النظام الإيراني.

وخدم (حاييم كورين) في وزارة الخارجية الإسرائيلية، واعتمد كدبلوماسي في سفارة إسرائيل لدى الولايات المتحدة ومصر ونيبال، ويتحدث اللغة العربية بطلاقة ولديه دراية كبيرة في اللهجات العربية والسودانية على وجه الخصوص، وتم استدعاؤه من قبل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية طوال الأعوام الماضية للتحقق من هوية ومصداقية اللاجئين الأفارقة الذين يفدون إلى إسرائيل وتحديد جنسيتهم وأماكن إقامتهم في دولهم الأصلية، حيث كانت لديه المعرفة باللهجات المحلية ومعرفة أي المناطق يقطنون سواء إذا كانوا من جنوب السودان أو من دارفور أو غيرها.

السيرة الذاتية لـ(حاييم كورين)

عمل كورين في وزارة الخارجية الإسرائيلية، وهو مسؤول دائرة الشرق الأوسط في الخارجية، ومدير مركز أبحاث وزارة الخارجية، كما عمل مخططاً وصانع السياسات في وزارة الخارجية ومتحدثاً إعلامياً باسمها في بعض المناسبات.

- قنصل إسرائيل في شيكاغو- الولايات المتحدة.
- قنصل إسرائيل في الإسكندرية- مصر.
- سكرتير ثان في مدينة كاثماندو- نيبال.
- محاضر في جامعة حيفا، ومحاضر في الإعلام العربي- قسم الاتصالات.
- مدرس في جامعة حيفا - قسم تاريخ الشرق الأوسط - التطور الاجتماعي والسياسي لعرب إسرائيل.
- حاصل على دكتوراة-الدراسات العليا - عنوان أطروحته (أرشيف تاريخ إقليم دارفور (غرب السودان) خلال الفترة ما بين ١٧١٦-١٩٢٠).
- محاضر في كلية أميرك يازيل، تاريخ الشرق الأوسط، علم الاجتماع الإسلامي، الإعلام العربي.
- عضو مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة شيكاغو الأمريكية.
- محاضر زائر، قسم العلوم السياسية - شؤون الشرق الأوسط، جامعة حيفا ●

*باحث في الشؤون العراقية والدولية ونائب مدير عام المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية - عمان - الاردن

الهوامش

١- وهو الذي قاد بنفسه قوات احتلال مدينة هجليج مؤخراً على رأس قوات قوامها ستة عشر ألف مقاتل من جنوب السودان وحركات التمرد السودانية المعارضة.

٢ - تسعى إسرائيل إلى أن تكون جوبا وجنوب السودان منطقة متقدمة للتغلغل إلى السودان باعتبار الأخير جزءاً من المنطقة العربية التي لا ترتبط بعلاقات ودية مع إسرائيل بل تصنف السودان باعتبارها من الدول العدوة لإسرائيل خصوصاً لاستضافتها لاجتماعات حركة حماس واتضح ذلك بشن إسرائيل أكثر من غارة إسرائيلية على السودان استهدفت أهدافاً سودانية تعتقد إسرائيل أنها تؤوي حماس أو تهدف إلى منع تهريب السلاح من السودان باتجاه سيناء قادمة من إيران وصولاً إلى قطاع غزة؛ ومؤخراً قامت إسرائيل بالعدوان على السودان بحيث قصفت مركبة سودانية على مدخل مدينة بورسودان، ما أدى إلى مقتل سوداني. وبحسب وزير الخارجية السوداني فإن الطريقة التي حصل بها الانفجار مماثلة جداً للطريقة التي عملت فيها إسرائيل في منطقة البحر الأحمر سابقاً.

تم إعداد هذا المقال قبل أسبوعين من الاستهداف الأخير؛ الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن دور السفير الجديد في هذا العدوان خصوصاً أنه لم يتول أمر سفارته في جوبا أقل من أسبوعين ما يدعو إلى احتمال أن تشهد السودان عدواناً أكثر خلال المرحلة المقبلة.

بُعد اقتصادي جديد

بين الصين وكوريا الجنوبية ودول مجلس التعاون

عندما يتعلق الأمر بالعلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية وبلدان مثل الصين وكوريا الجنوبية، يكون التركيز الأكبر على اعتماد هذه الدول الآسيوية على النفط مع منطقة الخليج، وعلى وجه الخصوص مع إيران والمملكة العربية السعودية.

نائل شحادة *

إن الحالة الراهنة ليست استثناء لذلك؛ فمع عدم الاستقرار الحالي الذي يلف المسألة الإيرانية، تحتاج الصين إلى تأمين مصدر للطاقة يكون أقل اعتماداً على إيران، بينما في الوقت نفسه تحتاج إلى تأمين قدرتها على النمو في المستقبل. وبالتالي يكون من الصعب فهم القرارات التي اتخذت على مستوى العلاقات الدولية من دون أخذ فكرة جيدة عن التبعية التجارية لكلا البلدين تجاه بعضهما بعضاً. وينطبق الشيء نفسه على علاقة السعودية مع عملائها الرئيسيين في آسيا.

في حين أن الصين ترى أن الوضع يتدهور في إيران، والشكوك تحوم حول إمدادات النفط المستقبلية، فقد كانت الصين وكوريا الجنوبية في لقاءات مهمة مع دول مجلس التعاون الخليجي تقولان إن آسيا الناشئة معرضة جداً للمخاطر الإيرانية بسبب الاعتماد الواضح على النفط والروابط التجارية. وبالطبع، فإن الصين قلقة للغاية حول الاستقرار في الخليج، حيث إن نحو ٤٣ في المائة من إجمالي واردات النفط تأتي من كل من إيران ودول مجلس التعاون الخليجي. وبالنسبة للصين تمثل المملكة العربية السعودية ربع وارداتها للنفط، لكن من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة في المستقبل القريب. بينما كان الهدف الرئيسي لزيارة رئيس مجلس الدولة الصيني وين جيابابو إلى السعودية وقطر والإمارات، والتي استغرقت ستة أيام، هو تأمين مزيد من العقود الخاصة بالنفط، فهناك أسباب ملموسة أخرى، منها التعاون على نطاق واسع في مشاريع البنية التحتية في المملكة العربية السعودية، أو حتى تطوير مفاهيم استراتيجية أكبر من حيث إنشاء مشاريع للتعاون النووي.

لقد حصلت الشركات الصينية والكورية الجنوبية، في ما يتعلق بمشاريع البنية التحتية، على عقود رئيسية مع شركة سكك حديد الصين للبناء بفوزها بمرحلة مشروع الحرمين للسكك الحديدية عالية السرعة في السعودية. مثل هذا المشروع يخدم كلا الجانبين بشكل جيد، فهو يساعد على تخفيف بعض المشكلات الخطيرة في البنية التحتية والنقل التي تعاني منها السعودية، كما يساعد على تعزيز السياحة الدينية خلال موسم الحج، ويسمح للشركات الآسيوية بكسب موطئ قدم في إحدى المناطق الاستراتيجية الرئيسية في سوق المشاريع المربحة بمنطقة الخليج.

إن الصين لا تعمل على زيادة تعاونها مع المملكة العربية السعودية

شهدت كوريا الجنوبية أكبر نمو في التجارة الثنائية مع دول المجلس على مدى السنوات القليلة الماضية

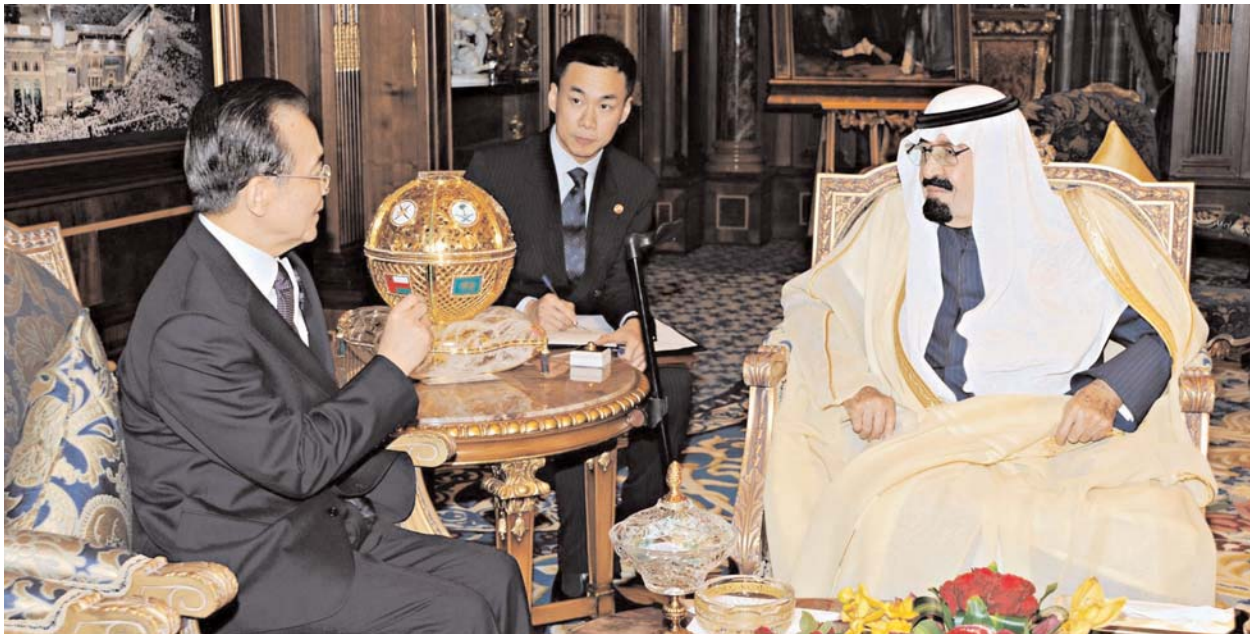

الصين تمثل فعلياً ثالث أكبر شريك تجاري للسعودية

فقط، بل مع جيرانها أيضاً؛ فمؤخراً، تم التوقيع على عمليتين لتبادل العملة تبلغ قيمتهما مليارات الدولارات كصفقات بين دولة الإمارات والصين، وتركيا والصين، مما يساعد على تعزيز وتسهيل التجارة الثنائية. ويمكن للمرء أن يستنتج إمكانية سير المملكة العربية السعودية على خطى دولة الإمارات، لاسيما أن الزيادة في السيولة بالعملة للشركاء الاقتصاديين تساعد على تسهيل المعاملات المالية.

وكما يتضح في الجدول رقم (١)، فإن الصين تمثل بالفعل ثالث أكبر شريك تجاري للمملكة العربية السعودية، حيث حدد حجم التجارة لضمان المزيد من التوسع ليصل إلى النقطة التي يمكن للصين أن تتجاوز فيها الولايات المتحدة. تقليدياً، تمثل اليابان أكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الخليجي ككل، غير أن نسب التجارة في الصين وكوريا شهدت أكبر نمو مع كتلة دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام ٢٠٠٧، حيث إن حوالي ٧٠ في المائة من صادرات دول مجلس التعاون الخليجي تتم مع آسيا، وتمثل الصين ٥٢,٧ مليار دولار من مجموع تجارة دول مجلس التعاون الخليجي، في حين أنها كانت تعادل ١٠,٢ مليار دولار فقط في عام ٢٠٠٧. إضافة إلى ذلك، فإن الصين تمتلك أكبر سوق للسيارات، وسوف تظل تعتمد بشكل كبير على إمدادات النفط في السنوات المقبلة. نتيجة لذلك، كانت إحدى الاتفاقيات التي تم توقيعها خلال الزيارة التي قام بها رئيس مجلس الدولة الصيني في يناير هي مذكرة تفاهم بين أرامكو السعودية ومجموعة سينوبك الصينية بالحصول على ٨,٥ مليار دولار لتحويل كامل لمصفاة تكرير النفط في ينبع؛ ومصفاة تكرير النفط التي تقع بوضوح على ساحل البحر الأحمر، تسمح للناقلات بتجنب مضيق هرمز، حيث كررت إيران تهديداتها بإغلاق هذا المضيق الاستراتيجي في الآونة الأخيرة.

وطالب رئيس مجلس الدولة الصيني أيضاً بإبرام اتفاق لدول مجلس التعاون الخليجي والصين للتجارة الحرة لتسليط الضوء على حقيقة أن العلاقة خارج نطاق الطاقة تمتد أيضاً إلى مجال التجارة والاستثمارات والبنية التحتية والتمويل والأمن والتكنولوجيا. كما يتضح في الجدول رقم (٢) أنه رغم أن المملكة العربية السعودية لا تمثل حتى الآن شريكاً تجارياً مهماً للغاية بالقدر الذي يهم الصين، فإن عدد اتفاقيات التعاون الموقعة تشير إلى أن هذه الديناميكية متغيرة. علاوة على ذلك، فقد وقعت المملكة العربية السعودية والصين اتفاقاً للتعاون النووي، ما يدل على وجود عنصر أكثر استراتيجية للعلاقة. وجاء في بيان من السفارة الصينية في الرياض أن (الإرادة السياسية لعلاقات أوثق بين الصين والعالم العربي يتضح أنها قوية).

وبالمثل، عندما قام رئيس كوريا الجنوبية بجولة في دول مجلس التعاون الخليجي في شهر سبتمبر عام ٢٠١٢، لم يكن ذلك فقط محاولة لتأمين مزيد من عقود النفط (كوريا الجنوبية تتلقى ١٠ في المائة من احتياجاتها من النفط من المملكة العربية السعودية)، لكن أيضاً لزيادة التعاون غير النفطي. وفي مجال الطاقة، برزت كوريا الجنوبية كمنافس في الحصول على اتفاقية امتياز النفط، من حيث حصولها على حق تطوير حقل (تافولا) النفطي البحري، فضلاً عن اثنين من الامتيازات

البرية. كما أن (إس- أويل)، ثالث أكبر شركة لتكرير النفط البري (S-Oil) وقعت صفقة طويلة الأجل لمدة ٢٠ عاماً لشراء النفط من المملكة العربية السعودية. لكن مرة أخرى، من الجانب الآخر غير الطاقة، فإن عقود الصناعة والدفاع كانت أساس المفاوضات الأخيرة مع السعودية، أحدها كان مع شركة هيونداي للهندسة والبناء، التي حصلت على عقد مهم للبناء في المملكة. وكنتيجة عامة لذلك، شهدت كوريا الجنوبية أكبر نمو في التجارة الثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي على مدى السنوات القليلة الماضية.

وتملك السعودية مكانة مهمة وعلى نحو كبير باعتبارها شريكاً تجارياً لكوريا الجنوبية، وعلاقة الطاقة الأولية، التي تعتمد عليها الدولتان بشكل رئيسي، تتطور حالياً لتصبح ذات اعتماد متبادل متعدد الجوانب، حيث حازت شركة كورية جنوبية مؤخراً على صفقة بمبلغ ١,٥ مليار دولار لبناء مصفاة لتكرير الألمنيوم في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى أن الشركات الكورية الجنوبية تحوز حالياً على أكبر قدر من أوامر البناء لشركة أجنبية داخل المملكة، الأمر الذي يجعل كوريا تقف وراء الجهود التي بذلت مؤخراً في المملكة لزيادة بنيتها التحتية. وبالطبع، فقد بلغ إجمالي عقود البناء في البلاد ٧٢ مليار دولار، بينما زادت أوامر المنشآت الصناعية في عام ٢٠١١ بنسبة ٥٩ في المائة عن عام ٢٠١٠. وكذلك، على غرار الصين، هناك أيضاً عنصر تأمين تضمنته كوريا الجنوبية بدخولها إلى السوق للحصول على الطاقة النووية في دول مجلس التعاون الخليجي وتعاونها مع دول مجلس التعاون في مكافحة القرصنة.

ولتوصيف العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول الآسيوية الرئيسية مثل الصين وكوريا الجنوبية كعلاقة بسيطة تتعلق بالطاقة، لم يعد كافياً التصور لظهور علاقات متعددة الأوجه تكون أوسع بكثير مما هي عليه. حيث إن الحصة النسبية للوزن التجاري بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية أخذت في الانخفاض البطيء، كما أن الزيادة في الأهمية الاقتصادية التي تمثلها الكتل الآسيوية ودول الخليج لبعضها بعضاً سوف تضفي عليها في نهاية المطاف الطابع الرسمي مع زاوية سياسية.

إن دول مجلس التعاون الخليجي تتجه بالتأكيد نحو الشرق، حتى لو لم تكن قد تحولت تماماً نحو ذلك الاتجاه. لكن بالنظر إلى أن دول شرق آسيا ليست في وضع يمكنها من توفير الضمانات الأمنية التي تحتاج إليها منطقة الخليج، فإن الشراكة على الأرجح تتطور إلى اتجاه ذي أبعاد سياسية، وفي الوقت نفسه لا يرقى إلى استبدال العلاقات القائمة مع كتل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ●

*باحث مساعد - مؤسسة مركز الخليج للأبحاث - جنيف

الجدول(١): الشركاء التجاريون الرئيسيون في السعودية (٢٠١٠)

		مليون يورو	٪
١	أوروبا ٢٧	٣٦٣,٢٢٤,٣	١٧
٢	الولايات المتحدة	٢٩١,٩٧٢,٦	١٣,٦
٣	اليابان	٢٢٤,٢٦٣,٠	١٠,٥
٤	هونغ كونغ	١٧٢,٣٧١,٤	٨,١
٥	كوريا الجنوبية	١٥٦,٤١٤,٤	٧,٣
١٣	السعودية	٣٢,٤٧١,٨	١,٥
١٧	إيران	٢٢,١٧٤,١	١

المصدر: (يوروستات)

الجدول(٢): الشركاء التجاريون الرئيسيون في الصين (٢٠١٠)

		مليون يورو	٪
١	أوروبا ٢٧	٣٧,٢٦٠,٩	١٥,٢
٢	الولايات المتحدة	٣٢,١٠٠,٧	١٣,١
٣	الصين	٣١,٢٧٠,٢	١٢,٨
٤	اليابان	٢٩,٩٧٢,٤	١٢,٢
٥	كوريا الجنوبية	٢٢,١٩٠,٢	٩,١

المصدر: (يوروستات)

الجدول(٢): الشركاء التجاريون الرئيسيون في كوريا الجنوبية (٢٠١٠)

		مليون يورو	٪
١	الصين	١٤٢,٣٤٩,٧	٢١,٨
٢	اليابان	٦٩,٩١٥,١	١٠,٧
٣	أوروبا ٢٧	٦٩,٨٤٦,٨	١٠,٧
٤	الولايات المتحدة	٦٨,٥٤٧,٥	١٠,٥
٥	السعودية	٢٣,٦٨٣,٥	١٠,٥

المصدر: (يوروستات)

الحزب الاشتراكي الفرنسي يعود إلى الحكم

انتهت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية الفرنسية يوم الأحد ٢٠١٢/٥/٦ بفوز مرشح الحزب الاشتراكي فرانسوا هولاند الذي نال نحو ٥٢ في المائة من الأصوات مقابل ٤٨ في المائة من الأصوات لصالح نيكولا ساركوزي، مما مهّد لعودة اليسار إلى حكم فرنسا بعد ١٧ سنة من حكم اليمين الديغولي، وبعد أن سقطت تقريباً كل الحكومات الاشتراكية في أوروبا.

د. صالح بكر الطيار *

إن سبب عودة اليسار إلى الحكم ليس دليل انتصار جديد للأيديولوجية الاشتراكية التي خسرت حصنها المنيع بعد تفتت الاتحاد السوفييتي وتحوله إلى الاقتصاد الحر، بل جاء الانتصار نتيجة للإحباط الكبير الذي يعيشه المواطن الفرنسي، حيث هناك تزايد في أعداد العاطلين عن العمل وصل إلى حدود ١١ في المائة من القوى العاملة، وضعف القدرة الشرائية، وتراكم المديونية على الدولة، حيث وصلت إلى نحو ٩٠٠ مليار يورو، وتراجع التقديمات الاجتماعية، وتدني المستويات التعليمية في المؤسسات التربوية، وعجز الحكومة الفرنسية عن مواجهة الأزمة المالية التي تتخبط فيها أوروبا وما لها من تأثير على مصير اليورو، وارتفاع الضرائب، وغلاء أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية وخاصة المحروقات، وعجز في الميزان التجاري وصل إلى حدود ٦٠ مليار يورو. وبما أن أكثرية الشعب الفرنسي غير ملتزمة بعقيدة حزبية أو متعصبة لتيار سياسي معين فقد ارتأت منح صوتها إلى المرشح الاشتراكي عسى أن يكون برنامجه قابلاً للتطبيق، وأن يتمكن من إحداث التغيير الذي نادى به وحمله كشعار أساسي في حملته الانتخابية. وكانت الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية قد أفضت إلى منح هولاند نحو ٢٧ في المائة من الأصوات وساركوزي نحو ٢٦ في المائة من الأصوات وذلك للمرة الأولى في تاريخ فرنسا، حيث ينال رئيس مرشح لولاية ثانية أقل من منافسه. كما أفضت النتائج في الدورة الأولى إلى منح مرشحة اليمين المتطرف مارين لوبن نحو ١٨ في المائة من الأصوات مقابل ١١ في المائة لمرشح اليسار جان لوك ميلونشون و٩ في المائة لمرشح التيار الوسطي فرانسوا بايرو. وجاءت النتائج بنسب متفاوتة ما دون الـ(٥ في المائة) لسائر المرشحين الآخرين. ويبدو من خلال ما أفرزته الدورة الأولى من نتائج أنها جاءت لمصلحة فرانسوا هولاند للأسباب التالية:

١- اعتبرت مرشحة اليمين المتطرف مارين لوبن أن معركتها الانتخابية هي ضد نيكولا ساركوزي رغم أن هذا الأخير طرح الكثير من الشعارات التي قارب فيها شعارات لوبن. وكانت المفاجأة أن مارين لوبن أعلنت أنها ستصوت في الدورة الثانية بورقة بيضاء، ما يعني أنها أوحت لأنصارها بطريقة غير مباشرة

تم تجيير معظم أصوات المسلمين الفرنسيين لصالح هولاند بسبب ما شهدته ولاية ساركوزي من حملات ضد المسلمين

اليسار الفرنسي عاد ليحكم فرنسا بعد 17 سنة من حكم اليمين الديغولي

بأن يحذوا حذوها. علماً أنه لم يكن بإمكان لوبن أن تجيّر أصوات ناخبيها إلى ساركوزي حتى لا يقال إنها أصبحت جزءاً من حملته الانتخابية وهي التي كانت تدعو في الدورة الأولى إلى التصويت ضده من منطلق أن فترة حكمه كانت فاشلة بكل المقاييس. وهنا خسر ساركوزي نسبة لا بأس بها من أصوات اليمين المتطرف، وكسب هولاند بعض هذه الأصوات نكاية بساركوزي وصلت نسبتها إلى نحو ١٤ في المائة.

٢- جاءت المفاجأة الأخرى من مرشح اليمين الوسط فرانسوا بايرو الذي أعلن أنه سيصوت في الدورة الثانية لصالح هولاند مما أوحى إلى أنصاره بأن يصوتوا ضد ساركوزي أو الاحتجاب عن التصويت.

٣- تم تجيير أصوات الشيوعيين واليساريين وأنصار البيئة إلى هولاند.

٤- تم تجيير معظم أصوات المسلمين الفرنسيين لصالح هولاند بسبب ما شهدته ولاية ساركوزي من حملات اعتبروا أنها استهدفتهم سواء من خلال منع لبس البرقع، أو من خلال منع المصلين من أداء شعائرهم الدينية أمام المساجد يوم الجمعة، أو من خلال اعتراض ساركوزي على منح المهاجرين المقيمين في فرنسا حق التصويت في الانتخابات البلدية لأن معظمهم برأيه من المسلمين، أو من خلال انتقاد الذبح الحلال، أو من خلال ما أعلنه وزير الداخلية عن وجود تمايز كبير بين حضارة الغرب وحضارة الآخرين، أي المسلمين.

ولذلك فقد أصبح فرانسوا هولاند رئيس فرنسا لمدة خمس سنوات مقبلة، قد يكون خلالها قادراً على تثبيت أقدام اليسار مجدداً في الحكم ليفتح من وراء ذلك نافذة يسارية على بعض الدول الأوروبية واحتمال عودة الاشتراكية إلى حكم بعضها. ونجاح هذه الخطوة مرهون بما ستؤول إليه نتائج الانتخابات التشريعية في شهر يونيو المقبل في فرنسا لأن حصول الاشتراكيين على أكثرية برلمانية يوفر لرئيس فرنسا مناخاً مريحاً في إدارة شؤون البلاد وتسيير أعمالها. أما عن ملفات السياسة الخارجية فقد لوحظ أنها لم تستأثر باهتمام الناخب الفرنسي رغم أن المرشحين تطرقوا إليها ولو بشكل شكلي. وإذا ما فتش العرب عن موقعهم في الانتخابات الفرنسية فالجواب واضح تماماً وهو أن لا مكان لهم في سياسة اليمين أو سياسة اليسار إلا بقدر ما تتطلب مصالح فرنسا ومنافعها الخاصة ●

*رئيس مركز الدراسات العربي- الأوروبي

التجربة الأوروبية في العملة الموحدة

مما لا شك فيه أن تجربة الدول الأوروبية من أكثر تجارب التكامل الاقتصادي نجاحاً، إذ يمثل إنشاء منطقة التجارة الحرة الأوروبية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية ثم توحيد العملة الأوروبية في اتحاد نقدي أكثر الجهود نجاحاً حتى الآن من قبل مجموعة من الدول المستقلة بزيادة اعتمادها الاقتصادي والسياسي المتبادل.

علي عفيفي علي غازي *

ترجع البداية الحقيقية للتجربة الأوروبية إلى أعقاب الحرب العالمية الثانية، حينما أعيدت صياغة نظام النقد الدولي طبقاً لاتفاقية (بريتون وودز) عام ١٩٤٥، تلك الاتفاقية التي تجاهلت تماماً مصالح البلدان النامية التي كانت تتطلع إلى تحقيق تحررها الاقتصادي وبناء تنميتها ورفع مستوى معيشة شعوبها[١].

ومن ثم اتجهت الدول الأوروبية إلى إقامة اتحاد فيما بينها، ونجحت في ذلك يوم ٩ مايو ١٩٥٠، وهو يوم إعلان ميلاد الاتحاد الأوروبي[٢]، ومنذ ذلك التاريخ اتجهت الدول الأوروبية إلى تكوين اتحاد اقتصادي لمواجهة آليات نظام المدفوعات الدولية الذي قام على قاعدة الدولار القابل للتحويل، بعد أن نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في جعله العملة الدولية، ومن ثم عملة الاحتياطي العالمي[٣].

ومن ثم اجتمعت في روما دول: فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، ولوكسمبورغ، ونجحت في توقيع معاهدة روما في مارس ١٩٥٧، التي أنشأت السوق الأوروبية فيما بينها، والتي شهدت التوسع الأول في يناير ١٩٧٣، إذ انضمت إليها كل من المملكة المتحدة والدنمارك، ثم كان التوسع الثاني في مارس ١٩٨١، حيث انضمت اليونان، وكان التوسع الثالث بانضمام إسبانيا والبرتغال في يناير ١٩٨٦، وأخيراً كان التوسع الرابع بانضمام كل من السويد وفنلندا والنمسا، ليصبح الاتحاد الأوروبي مكوناً من خمسة عشر عضواً[٤]، وتزايد عدد الدول الأوروبية فيما بعد ذلك حتى ضمت كافة الدول الأوروبية، ومنذ ذلك التاريخ تعتبر السوق الأوروبية المشتركة أكبر تكتل اقتصادي في العصر الحديث.

وعلى مستوى تعمق التعامل الاقتصادي، فقد حققت المجموعة الأوروبية اتحاداً جمركياً هدف إلى إلغاء كافة أنواع التعريفات الجمركية، ونظّم حصص الاستيراد التي كانت تعترض سبيل التبادل التجاري الحر، وقررت المجموعة توحيد التعرفة الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء على أن يتم ذلك عن طريق الملاءمة المطردة بين التعريفات الجمركية لدى الدول الأعضاء، بحيث يبدأ تطبيق تلك التعرفة الموحدة حيال العالم الخارجي في ختام فترة الانتقال[٥]. فالهدف إذن من إقامة السوق الأوروبية المشتركة كان مجرد اتحاد جمركي.

وقد نجحت سبع دول أوروبية في ٤ يناير ١٩٦٠ في إقامة منطقة تجارة حرة بهدف تخفيف التعريفات الجمركية فيما بينها؛ إلا أن منطقة التجارة الحرة بين هذه الدول لم تتفق على سياسة جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي، ولم تحاول احتواء السلع الزراعية.

وإذ كان يوم ١١ ديسمبر ١٩٩١ حين تم التوقيع في روما على معاهدة (ماستريخت) بشأن الوحدة الأوروبية الاقتصادية والنقدية والسياسية أيضاً، يعد للمجتمع الدولي منعطفاً تاريخياً لعلاقات تعاون نمت تدريجياً على مدى العقود الأربعة، فمما لاشك فيه أن يوم ٢ مايو ١٩٩٨ يعد يوماً تاريخياً مشهوداً في تاريخ أوروبا، حيث أصدرت القمة الأوروبية التاريخية التي عقدت في بروكسل إعلاناً بإصدار العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) لتصبح عملة التداول الرسمية للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي عام ٢٠٠٢[٦].

وهكذا اتجهت الأوضاع في الاتحاد الأوروبي نحو اليورو، الذي يعد

(اليورو) أصبح عملة التداول الرسمية للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي 2002

حدث القرن العشرين في القارة الأوروبية وعالمياً، ولم يكن ذلك وليد اللحظة، بل إنه مرّ بتطورات تاريخية ابتداءً من عام ١٩٥٠، عام ميلاد الاتحاد الأوروبي، مروراً باتفاقية باريس في ٨ إبريل ١٩٥١، التي أسست الهيئة الأوروبية للفولاذ والفحم من جانب فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، لتتوج بمعاهدة روما التي سبقت الإشارة إليها في ٢٥ مايو ١٩٥٧، والتي تأسست بموجبها السوق الأوروبية المشتركة، ومنظمة الطاقة الأوروبية النووية، لتندمج هذه المنظمات الثلاث في الأول من يناير ١٩٥٨ في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، التي وضعت في حيز التنفيذ عام ١٩٦٩. وبموجب ذلك الدمج بدأت الوحدة الجمركية التي ألغت كافة أنواع الجمارك بين الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية في الأول من يوليو ١٩٧٨.

وفي ١٣ مارس ١٩٧٩ بدأ تطبيق (النظام النقدي الأوروبي) الذي اعتمد آلية تفضيلية للتدخل في سوق النقد بهدف التحكم في أسعار الصرف لعملات الدول الأعضاء، وتقديم الدعم للعملات التي تتعرض إلى الضعف والتذبذب، وتضمن النظام النقدي الأوروبي ثماني عملات هي (المارك الألماني، الفرنك الفرنسي، الفرنك البلجيكي، الجيلندر الهولندي، الكراون الدنماركي، الليرة الإيطالية، الجنيه الأيرلندي، فرنك لوكسمبورغ)، وترك باب الانضمام مفتوحاً أمام بقية الدول أعضاء السوق الأوروبية الموحدة.

وفي ١٢ ديسمبر ١٩٩١ كللت جهود الدول الأوروبية بالنجاح بمعاهدة (ماستريخت)، التي اتفق فيها على تحويل المجموعة الأوروبية من مجموعة اقتصادية إلى وحدة سياسية ذات عملة واحدة، وبذلك يكون قد تم التوصل إلى اتفاق بشأن الوحدة الأوروبية الاقتصادية والنقدية، والاتحاد السياسي أيضاً.

وفي بداية عام ١٩٩٣ بدأ تطبيق معاهدة (ماستريخت)، واتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات عدة للدخول إلى مرحلة ما بعد هذه المعاهدة في ميادين الاقتصاد والنقد والسياسة الخارجية والأمن والدفاع المشترك والمواطنة الأوروبية الواحدة، ليقرر رؤساء حكومات الدول الأعضاء بالقمة الطارئة في بروكسل في ٢٩ أكتوبر من العام نفسه إعداد التحضيرات اللازمة لتأسيس المصرف المركزي الأوروبي، الذي يعني تأسيس مؤسسة مسؤولة في المستقبل لقيادة السياسة النقدية الأوروبية بالكامل[٧].

ويمكن القول إن معاهدة (ماستريخت) وضعت سيناريو قيام الاتحاد النقدي الأوروبي من خلال وضع تصور للطريق الذي يسلكه الاتحاد الأوروبي للوصول إلى هذه الوحدة، بدءاً من إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية وصندوق التعاون النقدي الأوروبي، لتتوج هذه المراحل كلها بميلاد وحدة النقد الأوروبية (اليورو)، التي صاحب ولادتها إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية، الذي يضم كل البنوك المركزية للدول الأعضاء، ويقوم بالإشراف على هذا النظام البنك المركزي الأوروبي الذي يمثل السلطة فوق القومية[٨].

وهكذا تعتبر التجربة الأوروبية أعظم المحاولات لتنظيم مناطق عدة ذات عملات مختلفة وطنية في منطقة عملة كبيرة واحدة، والتي تكللت بإنشاء النظام النقدي الأوروبي الموحد، والذي يعد الخطوة الأولى للدخول في اتحاد سياسي قد يكون فيدرالياً أو كونفدرالياً ●

*صحفي وأكاديمي مصري

الهوامش

١- رمزي زكي: الاقتصاد العربي تحت الحصار، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص٣٢٩.

٢- صلاح الدين حسن السيسي: الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) والسوق العربية المشتركة (الواقع والطموح)، (القاهرة: عالم الكتب، د. ت.)، ص ١١.

٣- رمزي زكي: المرجع السابق، ص ٣٢٩.

٤- زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٩، ص ٣١٤.

٥- محمد خالد الحريري: العلاقات الاقتصادية الدولية، (دمشق: جامعة دمشق، د. ت.). ص ٢١٦-٢١٧

٦ - صلاح الدين حسن السيسي: المرجع السابق، ص ١١

٧ - صلاح الدين حسن السيسي: المرجع السابق، ص ٢١١٣.

٨- مغازي شلبي علي: اليورو.. الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم، (القاهرة: زهراء الشرق، د. ت.)، ص ١١، ١٢؛ صلاح الدين حسن السيسي: المرجع السابق، ص ٢١.

على حلف الناتو التفكير ملياً في مستقبله!

دعني أخبرك أولاً ماذا كانت تعني لي منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في الماضي؟ فقد مثّلت بالنسبة لي منظمةً غامضةً عملانياً وبعيدةً جغرافياً ومعاديةً. وظل هذا الانطباع قائماً أثناء الحرب الباردة، وخلال بعض الفترات الزمنية التي أعقبتها.

زنغهيو جانغ *

لماذا؟ حسناً، لقد كانت (غامضةً عملانياً) لسببين رئيسيين هما: عدم شفافية عملية صنع سياساتها وحقيقةُ أن أنشطتها كانت ضعيفة الصلة بالحياة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية الصينية. وكانت (بعيدة جغرافيا) لأن جميع أعضائها كانوا من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وكانت منظمة (معادية) لأن غرضها الرئيسي تمثّل أصلاً بمواجهة معسكر الاتحاد السوفييتي الشيوعي السابق.

ولهذه الأسباب مجتمعةً، كنت أنظر إلى حلف الناتو (كمنظمة كبيرة غريبة)، وكنت أعتبره أداة كانت تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتوسيع (هيمنتها العالمية). لذا، كان عدم وجود أية علاقات بين الصين وحلف الناتو أمراً طبيعياً.

بعد ذلك، وفي عام ١٩٩٩، تحديداً، قصف حلف الناتو السفارة الصينية في بلغراد أثناء الحملة الجوية التي شنّها على نظام ميلوسيفيتش، فقُتل ثلاثة مواطنين صينيين. في ظل تلك الظروف السيئة اعتقد البعض أن الاحتكاك المباشر الأول بين حلف الناتو والصين سيقع حتماً.

حينذاك، كنت أعمل صحفياً في مقرّ (صحيفة شباب الصين) في بكين. وتشاطرت مع زملائي الغاضبين مرارة الانفعالات الأليمة. كما شاهدت بأمّ عيني موجات التظاهرات الاحتجاجية الحاشدة والتي جابت الشوارع وشاركت فيها مختلف فئات الشعب الصيني.

لقد زرع ذلك القصف لسفارتنا بذور الكراهية في قلوب الشعب الصيني، وبدا أنه جعل من المستحيل إقامة أيّ نوع من العلاقات بين الصين وحلف الناتو.

ومع نهاية عام ٢٠٠٧، وصلتُ إلى بروكسل كمدير لمكتب صحيفتي هناك. وهذا ما أتاح لي فرصة متابعة حلف الناتو عن كثب والتفكير بعناية في أسئلة عدة مثل (ما هو جوهر حلف الناتو؟) و(إلى أين يتّجه؟) و(كيف يتحوّل؟). وفي ما يلي أُقدّم خلاصة استنتاجاتي.

يشهد العالم اليوم تغييرات وتحوّلات جوهرية. وينبغي على كافة أطراف النظام العالمي أن تحدّد بوضوح ما هي الاتجاهات الرئيسية السائدة، وأن تبني مواقفها على أساسها.

شخصياً، أرى أن هناك ثلاثة اتجاهات رئيسية:

أولاً: لقد حلّ التعاون محلّ المجابهة. لكنّ حلف الناتو منظمةٌ نشأت في بيئة عدائية. لذا، لن يتمكن هذا الحلف من التحوّل بنجاح ضمن إطار المجتمع الدولي إلا إذا تخلص تماماً من أيديولوجية المجابهة.

ثانياً: أصبح السلام هدفاً عالمياً مشتركاً. وبالتالي، تتمثّل إحدى مسؤوليات حلف الناتو الرئيسية، باعتباره أقوى منظمة عسكرية في العالم، في إقناع العالم بأنه ليس بحاجة إلى حلّ النزاعات بالوسائل العسكرية.

ثالثاً: يُمثّل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية مصلحة مشتركة بالنسبة لكافة الأطراف الرسمية وغير الرسمية. لذا، يتعيّن على حلف الناتو (بالإضافة إلى تطوير نفسه) أن يقدّم مساهمة فريدة في عملية ضمان التنمية السلمية للبشرية جمعاء.

وعلى أساس هذه الاتجاهات الرئيسية الثلاثة لعالمنا المتغير، يتعيّن على حلف الناتو أن يُحدّد الاتجاه الاستراتيجي لعملية تحوّله، ويتعيّن عليه أيضاً أن يخطط لمهماته البعيدة المدى مع عدم السماح

الصين إحدى القوى العالمية الكبرى التي لا تقيم علاقات رسمية مع (الناتو)

يتعيّن على (الناتو) أن يقدّم مساهمة فريدة في عملية ضمان التنمية السلمية للبشرية جمعاء

للصعوبات الآنية بتعطيلها. إذاً، ينبغي على حلف الناتو أن يكون كما تقول إحدى القصائد الصينية: (تَراه واثقاً برؤيته رغم الغيوم، كمن اعتلى قمة الجبل).

ومنذ انهيار الاتحاد السوفييتي ومعسكره الشيوعي، شهد حلف الناتو تحوّلاً مستمراً اتخذ أربعة أشكال:

أولاً: قام حلف الناتو بتوسيع عضويته، فقد أضاف إلى دوله الأعضاء عشر دول شيوعية أو جمهوريات سوفييتية سابقة في مرحلتين رئيسيتين من التوسّع شرقاً. وفي عام ٢٠٠٩، سيُضيف الحلف دولتين أخريين إلى قائمة أعضائه.

ثانياً: أطلق حلف الناتو حملات خارج منطقته التقليدية، فقد أُسس هذا الحلف أصلاً من أجل احتواء المدّ الشيوعي والدفاع عن أوروبا الغربية. وكانت الدول التي أسسته تُحدِّد المناطق الجغرافية لمهماته بشكل واضح. لكن في حقبة ما بعد الحرب الباردة تدخّل حلف الناتو بصورة مباشرة في حروب البوسنة والهرسك وكوسوفو وأفغانستان، كما ساعد الاتحاد الإفريقي على توسيع مهمّته لحفظ السلام في دارفور. في الوقت ذاته، ما زال حلف الناتو يساهم في عملية التحول التي يمرُّ بها العراق.

ثالثاً: أسَّس حلف الناتو شبكة عالمية عبر إطلاق برامج للشراكة، فمن أجل توسيع نفوذه العالمي أطلق الحلف برامج شراكات مختلفة تناسب دولاً مختلفة في العالم، مثل الشراكة من أجل السلام والحوار الأورو - متوسطي ومبادرة اسطنبول للتعاون... إلخ. وتساهم هذه البرامج في تعزيز نفوذ الحلف لدى عدد كبير من الدول في قارات العالم كافّة.

رابعاً: أعتقد أن حلف الناتو يسعى إلى تحويل نفسه إلى عملاق جبار يتمتّع بقدرات فريدة. فحلف الناتو، من حيث الجوهر، منظمة عسكرية دفاعية. لكن في الواقع، أرى أنه تصرّف مؤخراً على نحو مناقض لجوهره؛ وهو ما يتجلى بكل وضوح من خلال دوره الهجومي في حرب كوسوفو في عام ١٩٩٩، والحرب الراهنة على الإرهاب في أفغانستان. أضف إلى ذلك أن حلف الناتو واصل توسيع نطاق اهتماماته حتى شمل العديد من المجالات التي نادراً ما تنخرط فيها المنظمات العسكرية. فعلى سبيل المثال، أصبح حلف الناتو يهتم بقضايا تغيّر المناخ وأمن الطاقة والبرامج التعليمية والتدريبية... إلخ.

ويقول الصينيون إنّه بإمكان المرء أن يتمتّع بحياة ناجحة إذا عرف كيف يتخلّى عن الأمور غير الضرورية. وأعتقد أن هذا ينطبق على حلف الناتو. لذا، أرى من الحكمة أن يقوم صنّاع السياسة في حلف الناتو بتقليص قائمة أولوياته وحصرها في المجالات التي برع فيها.

إنّ الإرهاب تهديد عالمي حقيقي. وبعد الهجوم الإرهابي الذي استهدف الولايات المتّحدة في الحادي عشر من سبتمبر٢٠٠١، حوّل حلف الناتو محور اهتمامه بسرعة كبيرة إلى مكافحة الإرهاب. إذ يقود الحلف جهود حفظ السلام الدولية في أفغانستان منذ أغسطس ٢٠٠٣. لكن حتى الآن لم تتوافر أي مؤشرات واضحة على أن الحلف سيحقق أهداف هذه المهمة في المستقبل المنظور. لكنّ فشل عمليات حلف الناتو

(الناتو) يسعى لتحويل نفسه إلى عملاق جبار يتمتع بقدرات فريدة

في أفغانستان سيُثير حتماً شكوكاً متزايدة حول ضرورة وجوده. لذا، أؤكّد أنّه يتعيّن على حلف الناتو أن يجعل من مهمته في أفغانستان أولويةً قصوى، وأن يكرّس كل طاقاته لإنجازها.

إنّ عودة الأمن والاستقرار إلى ربوع أفغانستان مصلحة مشتركة بالنسبة لكافة الدول. في المقابل، أثبتت حرب العراق فشل مفهوم تصدير الحرية والديمقراطية الغربيين. وإذا كان حلف الناتو يريد بالفعل أن تُكلّل مهمته في أفغانستان بالنجاح، فيتعيّن عليه أن يستلهم الدروس من تجربة العراق. وأحد أهم هذه الدروس، باعتقادي، هو أنه يتعين على حلف الناتو أن يكسب تفهُّم وتعاون بقيّة دول العالم، وأن يحترم أيضاً تقاليد وثقافات وتاريخ شعوب بعينها.

وبخصوص توسيع العضوية، أعتقد أنه ينبغي على حلف الناتو أن يتوقّف و(أن يجني ثمار عمليات التوسيع السابقة). فبعد الحرب الباردة زاد حلف الناتو عدد أعضائه من ستة عشر إلى ستة وعشرين؛ وقد يصبح العدد ثمانية وعشرين عضواً في السنة المقبلة. لكن زيادة عدد الأعضاء تُعزّز فرص نشوء انقسامات داخلية، وتُضعف قدرة الحلف على بلورة سياسة جماعية توافقية. في الوقت ذاته، ينبغي على قيادة الحلف أن تمنع تحوّله إلى منظمة تضم أعضاءً من الدرجة الأولى وآخرين من الدرجة الثانية.

وتجلّت حساسية هذه النقطة من خلال الإجراءات التي اتخذها حلف الناتو للتعامل مع روسيا أثناء الأزمة الجورجية وبعدها: إذ رفضت فرنسا وألمانيا قيام الحلف بدور أكبر، فتعذّرت عليه موازنة قوّة روسيا.

خارجياً، أسهم التوسيع المستمر لحلف الناتو شرقاً في تدهور علاقاته مع روسيا، كما أثار قلق الصين. وعلى الرغم من العلاقات الواسعة التي أقامها حلف الناتو حول العالم، فإنه من السّهل إدراك حقيقة أن الصين هي إحدى القوى العالمية الكبرى التي لا تقيم علاقات رسمية مع حلف الناتو.

وفي السنوات الستّ الماضية، أجرى حلف الناتو والصين بعض الاتصالات الرسمية والتبادلات الأكاديمية التي مهّدت الطريق أمام الجانبين نحو التسامي فوق تداعيات قصف السفارة الصينية في بلغراد. وإذا تمكّن حلف الناتو والصين من تعزيز هذا التفاهم المتبادل، فسيكون من المرجّح أن يُقيما نوعاً من العلاقات الرسمية، لكن (اليد الواحدة لا تُصفّق). لذا، سيتطلّب بناء مثل هذه العلاقات جهوداً مشتركة من كلا الجانبين.

لقد قال كونفوشيوس (منذ أن بلغت الستين وأنا قادر على التمييز بين الصواب والخطأ في كل ما يقترحه الآخرون). وفي عام ٢٠٠٩، سيُكمل حلف الناتو عامه الستين. لذا، آمل أن ينطبق عليه ما قاله كونفوشيوس عن نفسه ●

*مدير مكتب (صحيفة شباب الصين) - بروكسل
**تم نشر المقال بالتعاون والتنسيق
مع مجلة حلف الناتو NATO Review

نمو السكان: التحدي الحاسم في القرن الحادي والعشرين

سيواجه العالم خلال القرن الحالي تداعيات الانفجار السكاني الأكبر في تاريخ البشريّة. تخيّل أنّ عدد سكان العالم ازداد خلال أربعين سنة بملياري إنسان يحتاجون إلى الغذاء والماء والمأوى في ظل ضغوط التحوّل المناخي على هذه الاحتياجات الأساسية للإنسان. وما لم تُتخذ الإجراءات اللازمة الآن سيواجه مليارات البشر في شتى أنحاء العالم الجوع والعطش وظروفاً قاسية ونزاعات من جرّاء الجفاف ونقص الأغذية وتدهور البنى التحتية للمدن والهجرة ونضوب الموارد الطبيعية. حينئذٍ سيكافح العالم جاهداً لرفع الإنتاج الزراعي لكي يلبي الطلب المتزايد على الأغذية.

د. تيم فوكس *

إن النمو المتوقّع في هذا الطلب مذهل. وبالتالي، سيزداد عدد الذين يحتاجون إلى الغذاء كما أنّ تنوّع الأذواق سيعني:

- ضرورة مضاعفة الإنتاج الزراعي في أربعة عقود.
- نمو استهلاك المياه بنسبة ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.
- ثلاثة مليارات إنسان إضافيين يبحثون عن مساكن في المدن في منتصف القرن.

يُضاف إلى هذا كلّه تزايد الطلب على الطاقة لدعم النمو الاقتصادي في الدول الصناعية العريقة والناشئة والمستقبلية، على حدّ سواء، ما سيُضاعف الطلب على الطاقة بحلول عام ٢٠٥٠، الأمر الذي سيُمثّل تحدياً كبيراً لجميع حكومات ومجتمعات العالم.

لكنّ الخبر السار حمله تقرير للمؤسسة البريطانية للمهندسين الميكانيكيين صدر مؤخراً تحت عنوان «السكان: كوكب واحد وكثير من البشر؟» وهو يؤكّد أنّ التحديات المتوقّعة يمكن قهرها بوساطة التقنيات الهندسية المعروفة والممارسات المستدامة. وبالنتيجة، خلص هذا التقرير إلى أنه لا داعي لتأجيل التحرّك العالمي بانتظار اكتشافٍ تقني مهم أو اختراقٍ ما في وسائل الحدّ من النمو السكاني.

وخلص التقرير أيضاً إلى أنّنا أمام فرصة فريدة بفضل توافر التقنيات النظيفة والمعرفة اللازمة لتمكين الاقتصادات الناشئة من (تفادي) الانبعاثات الكربونية الضخمة، والتي تطبع المرحلة المبكّرة للتصنيع. وهذا مهم للغاية لأنّ أكبر الانبعاثات الكربونية المتوقعة ستولّدها الاقتصادات الناشئة التي ستسجّل أكبر زيادات في السكان.

إجمالاً، من المتوقع أنْ يزداد عدد سكان العالم خلال العقود المقبلة ليصل إلى تسعة مليارات نسمة بعد أربعين سنة (بالمقارنة ب ٦,٩ مليار نسمة حاليا)، ثمّ سيبلغ ذروته وقدرها ٩,٥ مليار نسمة في عام ٢٠٧٥. لكنّ هذه الأرقام الكليّة لا تعكس الاتجاهات السكانية الإقليمية خلال العقود المقبلة، الأمر الذي يُحتم علينا اقتراح ثلاث فئات ستغطي خصائص معظم دول العالم:

١- ستمتاز الاقتصادات الصناعية العريقة، إلى حدّ كبير، بثبات أو انخفاض عدد سكانها: على سبيل المثال، يُتوقع أنْ ينخفض

سيتشكّل نظام عالمي جديد عندما تظهر دول غنية بمصادر الطاقة الجديدة القابلة للاستخدام بيسر

عدد سكان الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢١٠٠. وسيكون للانخفاض المصاحب في عدد الشباب انعكاسات سلبية واضحة على الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية وتركيبة القوة العاملة. لكنّ النزاعات الناجمة عن الانفجار السكاني وآثار التحول المناخي خارج الاقتصادات الناضجة ستنعكس سلباً عليها أيضاً، وذلك من خلال سلاسل إمدادات المنتجات الزراعية الخامّ والمصنّعة المتنافَس عليها.

٢- ستشهد الاقتصادات الناشئة والتي تمتاز حالياً بمستويات عالية من التصنيع انخفاضاً في معدلات النمو السكاني كلما ازدادت وفرة المعروض المحلي من السلع الغذائية: على سبيل المثال، في آسيا التي تضمّ اليوم نصف سكان العالم، يُتوقّع أن يزداد عدد سكانها بنسبة ٢٥ في المائة فقط ليبلغ الذروة في عام ٢٠٦٥، ليعود إلى الانخفاض على نحو مماثل لبعض الاقتصادات الصناعية العريقة. وعلى الرغم من معدلات النمو السكاني المعتدلة في آسيا، إلا أنّ الازدياد المستمر في عدد سكانها والمصحوب بمعدلات عالية لنمو دخل وثروة الفرد، قد يؤدّي إلى توتّرات جيو- سياسية بين بعض الدول الآسيوية بسبب النزاعات على الموارد الطبيعية، مثل مصادر المياه المشتركة والمواد الأولية اللازمة للصناعة.

يتوقع أنْ يزداد عدد سكان العالم ليصل إلى 9 مليارات نسمة بعد 40 سنة

٣- أما الاقتصادات النامية حديثاً والمتخلّفة حالياً والتي بدأت التصنيع، فإنها تُمثل الفئة الثالثة: وتمتاز هذه الاقتصادات بنمو سكاني متسارع سيُساهم في معظم الزيادة الكليّة في سكان العالم حتى عام ٢٠٧٥. وتتصدّر قارة إفريقيا هذه الفئة لأنّ عدد سكان العديد من دولها مرشّح للارتفاع إلى ٢٠٠ في المائة أو ٣٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. وسيولّد هذا النمو ضغوطاً متصاعدة على الإنتاج المحلي المتزايد للأغذية وعلى مصادر المياه وإمدادات الطاقة. وإذا أضفنا إلى هذه الضغوط التوتّرات الاجتماعية والسياسية الناجمة عن التوسّع العمراني الذي سيخرج عن السيطرة والنمو الدراماتيكي للأحياء الفقيرة والنزاعات المحلية والعابرة للحدود، فإنّ النتائج المحتملة ستتمثل في زعزعة استقرار الممرات البحرية للتجارة العالمية وهجرة أعداد كبيرة من سكان مناطق النزاعات إلى مناطق أكثر استقراراً، مثل أوروبا.

وقد تنشأ توتّرات جيو- سياسية بين دول هذه الفئات الثلاث نتيجةً للتنافس على الوقود الأحفوري (الفحم الحجري والنفط والغاز) ومصادر الطاقة التي تحتوي على نسب منخفضة من مادّة الكربون. إذ يحتاج التصنيع إلى الحصول على كميات وفيرة من الطاقة بأسعار معقولة للتخلّص من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية وبناء مجتمع ما بعد التصنيع.

لقد علّمنا التاريخ مراراً وتكراراً أنّه من دون هذه الطاقة ستتعرض المجتمعات إلى الانهيار في آخر المطاف، لأنّ التعقيدات الإضافية ستؤدي إلى تدني عوائد الاستثمارات. وسيتشكّل نظام عالمي جديد عندما تظهر دول غنية بمصادر الطاقة الجديدة القابلة للاستخدام بيسر، مثل الطاقة الشمسية في شمال إفريقيا ودول أخرى سيطرت على إمدادات الطاقة في القرن العشرين، وكافحت من أجل الحفاظ على الثروة والنفوذ.

لقد تجلى لنا أنّ الاقتصادات الناشئة شديدة الحرص على تحقيق النجاح. وإذا بدأت هذه الدول بإطلاق الغازات الدفيئة على نحو مماثل للدول الصناعية المتقدمة في الماضي؛ أي بمستويات عالية وغير مقبولة، فإنّ النتيجة ستكون مزعجةً لنا جميعاً.

فعلى سبيل المثال، على الرغم من التصنيع والنمو الاقتصادي في متوسّط الانبعاثات الكربونية للدول الافريقية في القرن الحادي والعشرين ظل عند المستويات الحالية المعتدلة للدول الآسيوية. لكنّ الانفجار السكاني في إفريقيا قد يؤدي إلى إطلاق كمية إضافية من الانبعاثات الكربونية تُقدّر بنحو تسعة آلاف مليار طن سنوياً. وتمثّل هذه الكمية وحدها ربع الحجم الكلي للانبعاثات الكربونية العالمية الحالية. وفي عالم يكافح من أجل تقليص الانبعاثات الكربونية التي خلّفتها في الماضي البنى التحتية الصناعية البدائية، تُعدُّ النتيجة الآنفة الذكر تطوراً مأساوياً لا يمكن التساهل معه، خصوصاً أننا نمتلك اليوم ما يكفي من المعرفة والتقنيات لتفادي مثل هذه النتيجة.

ومن خلال تطبيق الحلول الهندسية المتاحة، مثل التقنية الحيوية والمكننة والأتمتة المتزايدة وتقليص النفايات، وطرق التخزين والتوزيع المتقدمة وإدارة المياه بفاعلية كبيرة، يمكن تلبية الطلب العالمي المتوقع على الأغذية وأكثر.

وكذلك الأمر، يُمكن تغطية الاستهلاك المستقبلي للمياه من خلال التقدّم القائم في إدارة المياه الجوفيّة وجمع وتخزين المياه السطحية وإعادة تدوير المياه وتحلية مياه البحر.

وفي البيئة الحضرية، يمكن النجاح في معالجة البنى التحتية الضعيفة عبر التخطيط المتكامل والنماذج المبتكرة للملكية الجماعية. ويعيش اليوم ثلث سكان مدن العالم في ظروف سيئة بسبب صعوبة أو عدم الحصول على مياه نظيفة أو على الطاقة الكهربائية أو بسبب عدم توافر شبكات للصرف الصحي.

وقد تلعب الحلول الهندسية دوراً مهماً في معالجة التهديد المتمثل في ارتفاع منسوب البحار بالقرب من المدن. ويقع ثلاثة أرباع مدن العالم الكبيرة على السواحل، كما يقع بعض أكبر مدن الدول النامية عند مصبّات بعض الأنهار (مثل بانكوك وشنغهاي)، حيث ستؤدي

الانجرافات الطينية إلى تعقيد هذا التحدي. ونظراً إلى الفترات الزمنية الطويلة اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات ذات العلاقة كبناء هياكل للوقاية من الفيضانات، فإنّ تقييم الارتفاعات المتوقّعة والحلول المحتملة يستلزم اهتماماً فورياً من جانب المدن الساحلية حول العالم.

وسيلعب تمويل المقاربات الإبداعية دوراً مهماً ليس في مجال المقاربات الهندسية المتعلقة بالمدن فقط، لكنّ أيضاً في مجال تطبيق تقنيات الطاقة النظيفة على نطاق واسع، مثل الطاقة الشمسية والرياح والمولدات الهيدروليّة الصغيرة، بالإضافة إلى المحطات المزدوجة لتوليد الطاقة الحرارية والكهربائية وتوسيع استخدام الطاقة المستخرَجة من الكتل العضوية أو النفايات. ولتوفير كميات ضخمة من الطاقة والمياه وتشجيع تبنّي التقنيات المستدامة محلياً، لا بد من توفير آليات خلاقة، مثل القروض الإبداعية والتمويل المبتكر والقروض المعفية من الفوائد خلال المرحلة الانتقالية، بالإضافة إلى ابتكار نماذج جديدة للملكية الفردية والجماعية، مثل صناديق الاستثمار، وذلك بهدف تقليص استثمار رأس المال إلى أدنى مستوى ممكن.

الانفجار السكاني في إفريقيا قد يؤدي لإطلاق كمية إضافية من الانبعاثات الكربونية

ومن الصعب التنبّؤ بالتحولات المناخية التي ستشهدها كافة مناطق العالم، لأنّ الارتفاع المحتمل في درجة حرارة الأرض مع نهاية القرن الحالي يتراوح من ثلاث درجات مئوية إلى ستّ درجات مئويّة. لكنّ في بعض المناطق، خصوصاً في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، سيؤدي التحول المناخي إلى تعزيز قدرة الدول على معالجة النمو السكاني المحلي، وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي أو الحصول على الطاقة بسهولة أكبر مثلاً. أما في المناطق الأخرى، فإنّ أحوال الطقس القاسية وارتفاع درجة حرارة الأرض والأنماط الشاذة لهطول الأمطار، ستؤدي على الأرجح إلى الحدّ من قدرة الدول على التعامل مع النمو السكاني بفاعلية.

وتبرهن الأدلة المتوافرة على أنّ الحلول الهندسية المستدامة تستهدف بالدرجة الأولى معالجة العديد من التحديات المحتملة والتي قد تنجم عن النمو السكاني، بالإضافة إلى تخفيف آثار التحوّل المناخي.

وتشير التقديرات إلى إمكانية هجرة مليار نسمة بسبب التحول المناخي خلال السنوات الأربعين المقبلة، التي ستشهد تصاعداً في الكوارث الطبيعية وحالات الجفاف وارتفاع منسوب البحار والنزاعات حول الموارد الطبيعية الآخذة في النضوب. لكنّ الهجرة الواسعة النطاق من مثل هذه المناطق ستفرض ضغوطاً إضافية كبيرة على مناطق العالم التي ستشهد تحوّلات مناخية معتدلة، ناهيك عن الهواجس الأمنية المرتبطة بالهجرة.

فعلى سبيل المثال، يُعدُّ نشر تقنيات إدارة الطاقة، مثل الأجهزة والعدّادات الذكية، ورفع كفاءة استخدام الطاقة الكهربائية من خلال نشر المباني المعزولة حرارياً ورفع كفاءة استخدام الطاقة الحرارية، أمثلة واضحة على المبادرات الهندسية القادرة على تخفيف بعض آثار الحاجة إلى مصادر الطاقة المستدامة.

ولا بدّ من توافر الإرادة السياسية والاجتماعية لإصلاح مظاهر الخلل التي يعاني منها السوق مع توفير آليات تمويلية إبداعية، ونماذج مبتكرة للملكية الفردية والجماعية ونقل تقنيات الطاقة النظيفة وتبني أفضل الممارسة المعروفة، بالإضافة إلى توطين التقنيات المستوردة لضمان التقدم بخطى واثقة.

واقترح تقرير مؤسسة الهندسة الميكانيكية خمسة أهداف تنموية هندسية كخطوة أولى نحو تحقيق هذه الغاية، وتغطي هذه الأهداف الجوانب الرئيسية لقضايا الطاقة والمياه والغذاء والمدن والتمويل.

هذا، ودعا التقرير الحكومة البريطانية إلى تولي القيادة العالمية في مجال العمل الاحترافي لتحديد غايات ومعايير تطبيق هذه الأهداف التنموية الهندسية، وذلك للدفاع عنها في الأمم المتّحدة باعتبارها قاعدة متينة لتطوير إطار دولي يخلف برنامج الأهداف التنموية للألفية، عندما تنتهي مدّته في عام ٢٠١٥.

وفي سياق دعم الأهداف التنموية الهندسية، أوصت المؤسسة أيضاً بتبنّي آلية لتدريب عدد من المهندسين وإرسالهم إلى الاقتصادات النامية لتقديم الخدمات الاستشارية هناك حول توطين التقنيات النظيفة والممارسات المستدامة. وفي الحقيقة، دعا التقرير أيضاً الهيئة البريطانية للتنمية الدولية إلى أخذ المبادرة لتطوير نموذج رائد للبعثات الهندسية كجزء من برنامجها لدعم التنمية الدولية. ويمكن تلخيص ما تقدم على النحو الآتي: نظراً إلى ارتفاع متوسط عمر الإنسان، أصبحنا نعيش فترات أطول في عالم مكتظ بالسكان، ويتسم بالاعتماد المتبادل بين اقتصاداته وبمحدوديّة موارده الطبيعية. لذا، فإنّ آثار النمو السكاني ستطال حياة كلّ شخص منا بدرجات متفاوتة، وبغضّ النظر عن مكان إقامته. إذاً، هذه الآثار ستعبر حدود دول العالم كافة. ولا أقصد، هنا، إظهار أي نوعٍ من الإيثار، لأنّ المطلوب هو تطوير إطار سياسي فعّال وتمهيد السبيل للدفاع عن النّفس ●

*رئيس برنامج الطاقة والبيئة في المؤسسة البريطانية للمهندسين الميكانيكيين

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية

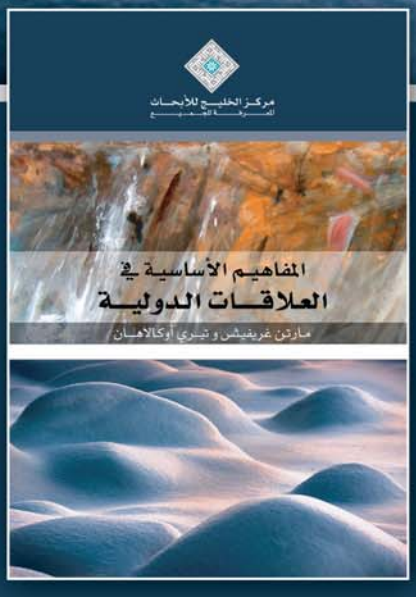

تمثل العلاقات الدولية مجالاً بحثياً أكاديمياً للجذور والمحصلات الخاصة بعالم منقسم إلى دول مختلفة. وتعد العلاقات الدولية من خلال هذا التعريف مجالاً شاسعاً، إذ تضم مجموعة منوعة من الحقول الفرعية، مثل فن الدبلوماسية، وتحليل السياسات الخارجية، والسياسات المقارنة، وعلم الاجتماع التاريخي، والاقتصاد السياسي العالمي، والدراسات الاستراتيجية والعسكرية، ونظرية السياسة الدولية...

يتناول هذا الكتاب ١٥٠ مفهوماً أساسياً من مفاهيم العلاقات الدولية؛ لذا فهو يعد كتاباً شاملاً ودليلاً مرجعياً ومتابعاً للحدث بالنسبة إلى كل من يهتم بالعلاقات الدولية والموضوعات المهمة ذات الصلة.

ويتضمن الكتاب إشارات إلى كثير من الكتب والدراسات والمطالعات الحيوية المهمة في موضوع العلاقات الدولية، كما يقدم قائمة فريدة في نوعها لمواقع شبكة الانترنت الخاصة بهذا الموضوع؛ وهو مرجع سهل الفهم والمتابعة، وهو يمثل دليلاً قيّماً في مجال يشهد توسعاً شديداً؛ لذا فهو يعد الكتاب المثالي بالنسبة إلى الباحثين والطلاب والقراء غير المتخصصين على السواء.

الطاقة المتجدّدة في دول مجلس التعاون: المصادر.. الإمكانات والآفاق

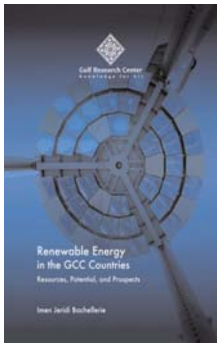

الكتاب: «الطاقة المتجدّدة في دول مجلس التعاون: المصادر.. الإمكانات والآفاق»
تأليف: إيمان الجريدي
الناشر: مركز الخليج للأبحاث٢٠١٢

يهدف هذا الكتاب إلى إبراز الدور المحتمل لمصادر الطاقة المتجددة في تركيبة الطاقة المستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي؛ إذ يتناول بالرصد والتحليل المتعمقيّن أهم المبادرات والسياسات الخليجية القديمة والقائمة في مجال الطاقة المتجدّدة، وإلقاء الضوء على القدرات الصناعية والبحثية التي تتمتع بها المنطقة في هذا المجال، وذلك مع إيلاء اهتمام خاص لتقنيات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وفي هذا السياق، يتناول هذا الكتاب أيضاً دراسة الدوافع والمتطلبات لنشر استخدام هذه المصادر وإدماجها المحتمل في قطاعات مختلفة، كقطاعات توليد الكهرباء أو تحلية المياه أو المباني الخضراء.

كما يهدف هذا الكتاب الذي يزخر بالعديد من الحالات والدراسات العملية لأن يكون مرجعاً قيماً، يهدف إلى مساعدة الباحثين في تكوين فهم شامل لقدرات وإنجازات دول المجلس في مجال الطاقة المتجدّدة، ما من شأنه أن يعطي رؤى موضوعية حول القضايا الاستراتيجية للمنطقة في مجال الطاقة، ويشجع على بلورة نماذج مستدامة. وعلى الرغم من أسلوبه المبسط، إلا أنّ هذا الكتاب يقدم معلومات مفصّلة و(تقنية) بامتياز، الأمر الذي يسهّل على الباحثين تكوين فهم دقيق حول مختلف المجالات التي يتناولها الكتاب، بما فيها المجالات التي لا تتعلق باختصاصاتهم .

وبفضل مقاربته المتعددة الاختصاصات، يعكس هذا الكتاب مختلف التوجّهات المتعلقة بموضوعاته من دون تحيز أو أحكام، تاركاً للقارئ أو القارئة حرية تكوين رأيه أو رأيها حول التحديات القائمة، وإمكانية تصوّر سُبل معالجة الوضع الراهن.

وعلى الرغم من شيوع النظر إلى دول المجلس كمنطقة متجانسة، إلا أنّ خصوصياتها المتعلقة بقضايا الطاقة المتجددة تستحق اهتماماً خاصاً. لذا، سيلاحظ القارئ أن الكاتبة خصصت فصلاً مستقلاً لكلّ واحدة من هذه الدول الست. ومع أنّ الكاتبة تطرّقت إلى الموضوعات العامّة والمتشابهة بين دول المجلس، إلا أنّ طبيعة التحديات والفرص قد تختلف من دولة خليجية إلى أخرى. وفي الحقيقة، يناقش كل فصل من فصول الكتاب مجمل القضايا المتعلقة بأمن الطاقة وشُحّ المياه وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون والبحث والتطوير، كما يناقش الدراسات ذات العلاقة وسبل نشر تقنيات الطاقة المتجدّدة محليّاً، وذلك بهدف إبراز مصادر الطاقة المتجدّدة وإمكاناتها وآفاق تطوير تقنياتها في الدولة التي يتناولها الفصل المخصص لها. وتساعد هذه المقاربة أيضاً على إبراز تكاملية ومحدوديات مصادر المنطقة، كما تُظهر ما إذا كان من المجدي أو المطلوب دمج أية تجارب إقليمية أو عالمية في كلّ واحدة من دول المجلس.

وعلى مستوى المنطقة، تعكس الخصائص المشتركة لدول المجلس الستّ، كما سبقت الإشارة، نمواً اقتصادياً متسارعاً ومتشابهاً، بالإضافة إلى حقيقة أنّ هذه الدول الست تعتمد بشكل رئيسي على النفط والغاز في توليد الطاقة الكهربائية. وإلى جانب الضغط المتزايد على احتياطياتها من موارد الطاقة الأحفورية، يؤدي نمو الطلب على الكهرباء إلى تزايد انبعاث ثاني أكسيد الكربون، الأمر الذي يُفاقم البصمة الكربونية

القياسية المرتفعة لبعض دول المنطقة. وفي الواقع، تبيّن أنّ توليد الكهرباء والحرارة (الذي يغطّي بشكل أساسي قطاعي الكهرباء وتحلية مياه البحر) أكبر مصدر أحادي للانبعاثات الكربونية في المنطقة، حيث كان مسؤولاً بالمتوسط عن أربعين في المائة من إجمالي هذه الانبعاثات في عام ٢٠٠٩، بينما تجاوز الخمسين في المائة في بعض دول المجلس. وقد فاقم هذا الأثر أنماط الاستهلاك المسرِف؛ إذ تستهلك الأُسر والصناعات الخليجية، على حدٍّ سواء، كميات هائلة من الطاقة الكهربائية، وتظلّ البيئة المبنيّة (المباني) مسؤولة في معظم الحالات عن أكثر من ٧٥ في المائة من الطلب الكليّ على الكهرباء في كلّ دولة من دول المجلس.

وهذا واقع مؤسف حقاً، خصوصاً عندما نأخذ في الاعتبار الرصيد اللامحدود تقريباً من الطاقة الشمسية المتوافرة على مدار السنة في منطقة الخليج. فدول المجلس كافةً تتمتع بموارد هائلة من الطاقة الشمسية. وتُعدُّ مستويات أشعة الشمس (العامّة أو المباشرة) في المنطقة مناسبة تماماً لاستعمال التقنيّات الشمسية الكهروضوئية (الفولطائيّة) أو الحرارية؛ ومن شأن استخدام تقنيات الطاقة الشمسية في المباني ونشرها في الأرياف النائية أو استعمالها في المنشآت الصناعية، أنْ يؤدي دوراً مهماً في معالجة الطلب المتزايد على الكهرباء. على سبيل المثال، يمكن اللجوء إلى دمج تقنيات توليد الحرارة بوساطة الطاقة الشمسية - مثل تقنيات تركيز قوّة الطاقة الشمسية - مع الغاز الطبيعي في المنشآت التي تشمل وحدات (توربينات) مؤتلفة الدورة. ففي البلدان التي تمتلك مساحات شاسعة من الأراضي المفتوحة، يُعدُّ مثل هذه المنشآت الهجينة حلاً أكثر استدامة لتوليد الطاقة الكهربائية، ذلك لأنه يمكن تغذية التوربينات البخارية بالبخار ذي درجة الحرارة المرتفعة والذي تولّده تقنيات تركيز الطاقة الشمسية، الأمر الذي يقلّص كمية الغاز الطبيعي اللازمة بالمقارنة بالمحطات التقليدية لتوليد الكهرباء، التي تعمل فقط بوساطة الغاز الطبيعي. وفي الوقت ذاته يُمكن حلّ مشكلة عدم ثبات الطاقة الشمسية من خلال الوحدات التي تعمل بالوقود الأحفوري.

وبصفة عامة، لا يزال استخدام تطبيقات الطاقات المتجدّدة محدوداً في منطقة مجلس التعاون الخليجي، لأن تكلفة توليد الكهرباء بوساطة مصادر الطاقة المتجددة في دول المجلس، لاتزال مرتفعة جداً بالمقارنة بتكلفة إنتاجها بوساطة مصادر الطاقة الهيدروكربونية. لكنّ توافر كميات هائلة من الطاقة الشمسية - وإلى حدّ ما طاقة الرياح في بعض دول المجلس ؟ إلى جانب توافر رأس المال والقدرة على الاستثمار في تقنيات الطاقة النظيفة والمتجددة، عوامل مهمة تتيح لدول المجلس فرصة حقيقية لكي تتحول إلى دول رائدة في مجال صناعات الطاقات المتجددة.

وفي الحقيقة، يبدو أنّ مبادرات البحث والتطوير على المستوى الدولي ونقل التكنولوجيا عبر حقوق الملكية الفكرية هما العاملان الحاسمان - بالنسبة لدول المجلس - في إمكانية استغلال هذه الفرصة وتحقيق هذه الآفاق. إذ إنّ دول المجلس لا تبدي أي إرادة سياسية حقيقية لتقليص الدعم الحكومي للطاقة في المستقبل المنظور، وبما أنها تركز اهتمامها في المرحلة الراهنة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية القريبة المدى، فلن تهتم هذه الدول إلا بالابتكارات التي توفّر حلولاً أرخص وأكثر فاعلية لمشكلتيّ شُحّ المياه والطلب الهائل على الكهرباء، خصوصاً في فصل الصيف.

غير أنّ ظهور مثل هذه الابتكارات وتمكينها من إبراز قيمتها، يتطلبان إنشاء هياكل اقتصادية ومؤسساتية مناسبة. ففي ظل تنافسها مع الطاقة المدعومة حكومياً والمولّدة بوساطة النفط والغاز، سيظل نجاح تقنيات الطاقة المتجدّدة في دول المجلس مرهوناً بمدى قدرة كلّ دولة من دول المجلس على إدخال سياسات داعمة لها، بما في ذلك تبنّي أهداف ملزمة وتقديم حوافز مالية ووضع أُطر قانونية فعّالة لتشجيع انتشار هذه التقنيات وتخفيض تكاليفها.

ومن خلال إعداد ونشر هذا الكتاب الذي يبرز قضايا وآفاق الطاقة المتجدّدة في المنطقة، تأمل المؤلفة أنْ يساهم ذلك في توليد أفكار ونقاشات جديدة. فالمعلومات الواردة في هذا الكتاب مستقاة من مصادر متنوّعة، وتمّ وضعها في سياق كلّ دولة بصورة منفردة لبناء الاحتياجات المعرفية للطَيْف الواسع من القرّاء المحتملين. وفي هذا المعنى، تأمل المؤلفة أيضاً بأنْ تكون المعرفة المكتسبة في هذا المجال والتعرّف إلى خبرائها ومؤسساتها مصدر إلهام للقراء لكي يؤسسوا شبكات جديدة ويساهموا بفاعلية في تعزيز قدرات منطقة مجلس التعاون الخليجي ●

www.araa.net

إساءة تقدير الخطر وما ينتج عنها

(3 - 1)

جيفري ريكورد

افترضت الولايات المتحدة خلال النصف الأول من فترة الحرب الباردة، وادعت بأنها تتعرض إلى تهديد أمني موجه من قبل المنظومة الشيوعية الدولية، وكان هذا الافتراض يشمل كافة الدول الشيوعية ودول العالم الثالث وكل تلك الدول التي تعتنق الفلسفة الاشتراكية، باعتبارها أعداءً من دون استثناء أو تمييز. لكن الافتراض تجاهل الفوارق القومية والعداوات الموجودة داخل الكتلة الشيوعية، حيث إن هناك تعارضاً كبيراً بين النظرية الشيوعية والنظرية القومية. كما أسقط أيضاً تأثير وتفرد الظروف المحلية، إضافة إلى الفوارق في الاهتمامات الاستراتيجية لجميع الأطراف في العالم غير الشيوعي.

وقد دفع افتراض التعرض للتهديد الولايات المتحدة إلى الدخول في حرب فيتنام التي لم تكن في الأصل نتاج مؤامرة عالمية، بل كانت بسبب ظروف وتبعات محلية. فالشيوعيون الفيتناميون، شيوعيون، لكنهم أولاً وأخيراً فيتناميون تسودهم النظرة القومية، وكانوا يناضلون من أجل إبعاد القوة الأجنبية والنفوذ الخارجي عن بلادهم. ولم يكن الفيتناميون يتلقون أوامر من أية جهة سواء كانت تلك الجهة موسكو أو بكين أو غيرها؛ بل على العكس من ذلك تماماً مارسوا اللعبة بمهارة فائقة للاستفادة من التنافس بين الصين والاتحاد السوفييتي وعملوا على الإيقاع بينهما، من دون أن يعطوا أي اعتبار لمسألة التضامن الشيوعي الدولي أو أن يسمحوا لها بإعاقة المصالح القومية للبلاد. وذهب الفيتناميون بعد أن تمت لهم هزيمة الأمريكيين إلى غزو كمبوديا، وهو الحدث الذي عوقبوا بسببه من قبل الشيوعيين الصينيين بالتدخل في بلادهم.

ولم تكن الشيوعية الفيتنامية في ستينات القرن الماضي تمثل أي خطر على الولايات المتحدة، ولم يتجاوز طموحها منطقة الهند الصينية (Indochina) الفقيرة، والتي كانت لا تشكل أي أهمية استراتيجية تُذكر بالنسبة للولايات المتحدة. لكن من المؤكد أن وجود فيتنام موحدة - حتى تحت مظلة شيوعية - كان أمراً يشكل تهديداً للمصالح الأمنية الصينية في جنوب شرق آسيا أكثر مما يسببه لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة. ولم يطح الفيتناميون فقط بالخمير الحمر المدعومين من قبل الصين، بل دخلوا في

مركز الخليج للأبحاث
IISS
المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

المصدر: (سرفايفل) (Survival)، المجلد السادس والأربعين، العدد الثاني، صيف ٢٠٠٤، ص(٥١-٧٢) - المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
نشر هذا المقال أصلاً باللغة الإنجليزية في (سرفايفل) (Survival)، وقام مركز الخليج للأبحاث بترجمته ونشره باللغة العربية في سلسلة ترجمات خليجية العدد السادس صيف ٢٠٠٦ بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.
جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠١٠ .
لا يسمح بإعادة نشر هذه المواد المترجمة للعربية أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة كانت إلكترونية أو آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستستحدث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

تحالف عسكري رسمي مع الاتحاد السوفييتي هدف وبجانب أشياء أخرى، إلى احتواء المد الصيني في جنوب شرق آسيا.

ومن المؤكد أن تصنيف وتمييز الخطر أو مصدر التهديد أمر ضروري وحيوي للغاية من أجل وضع استراتيجية قوية وفاعلة، كما أنه يشكل أمراً ضرورياً أيضاً من أجل تبني خيارات ذكية في ظل محدودية الموارد. ومن شأن الفشل في التمييز والتفريق بين التهديدات الكبرى والأقل خطورة وبين التهديدات القائمة والبعيدة أن يأتي بالعديد من الكوارث، ويؤدي إلى عدم اتخاذ القرارات الصحيحة، ويسبب كثيراً من المشكلات الاستراتيجية، ويشجع على الدخول في حروب وصراعات يمكن تجنبها. وبالتالي يؤدي إلى الدخول في الحرب التي تستند إلى التهديدات والمخاوف الأقل على حساب حرب الضرورة ضد الأخطار القائمة والقاتلة، وهذا ما حدث بالنسبة للولايات المتحدة في ستينات القرن الماضي عندما أخطأت بالدخول في حرب في فيتنام، وذلك بحجة أنها تشكل خطراً على مصالحها الأمنية في العالم. وهو أيضاً ما حدث لها في عام ٢٠٠٣ عندما أخطأت في اعتبار الدول المارقة، والتي كانت مطوقة و(مردوعة) أصلاً، امتداداً للإرهاب الدولي الذي لم يتم ردعه أو تطويقه، وذهبت على هذا الأساس لغزو العراق واحتلاله. وبشكل ما خلطت الولايات المتحدة بين صدام حسين وأسامة بن لادن آخر، وذهبت إلى العراق تحت مسمى الحرب على الإرهاب، وكانت النتيجة إضعاف الحرب ضد الإرهاب، وتحول الجهود بعيداً عن حرب الضرورة على تنظيم القاعدة والعناصر والتنظيمات التي تسير على هديه وتعتنق نهجه في أنحاء العالم كافة.

كانت البداية مع وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ التي نفذتها عناصر تابعة لتنظيم القاعدة واستهدفت مواقع مهمة في نيويورك وواشنطن. وفي أعقاب تلك الهجمات أعلنت إدارة الرئيس بوش عن عزمها على خوض حرب دولية واسعة النطاق ضد الإرهاب الذي يواجهه العالم. واستخدم الرئيس وكبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية مصطلحات عدة لتلك الحرب، فقد أطلقوا عليها تارة (الحرب العالمية على الإرهاب) وتارة أخرى (الحرب على الإرهاب العالمي) وأخيراً المصطلح الأكثر شيوعاً وهو (حرب الإرهاب.) ووصف الرئيس بوش الإرهاب بالشر، والحرب ضده بالحرب بين الحضارة والبربرية، وبين الحرية والخوف، وبين النور والظلام، وبين الخير والشر[1]. وصوّر بوش مهمة الولايات المتحدة بنداء العصر الذي يستوجب تخليص العالم من الإرهاب والشر، وهو ما قاله بعد مضي أقل من ثلاثة أشهر على أحداث الحادي عشر من سبتمبر[2].

وظلت إدارة بوش وعبر سلسلة من الوثائق والأحاديث والمؤتمرات الصحفية خلال الفترة ما بين الحادي عشر من سبتمبر حتى نهاية العمليات العسكرية الرئيسية في العراق تكرر رؤيتها حول تهديد الإرهاب الدولي، وشملت تلك الرؤية المنظمات الإرهابية وما يُسمى (الدول المارقة.[3]) ووفقاً لما تضمنته استراتيجية الأمن القومي التي أعلنتها الإدارة الأمريكية في فبراير ٢٠٠٣، فإن كافة المنظمات الإرهابية المحلية منها أو الإقليمية أو العالمية تشكل خطراً على الولايات المتحدة، لأنها تمثل جزءاً من تركيبة إرهابية تتميز بقدرتها على اختراق الحدود واستخدام التكنولوجيا الحديثة ومرونة الاتصال والربط داخل المجموعات وبينها[4]. ووفقاً للرؤية الأمريكية هذه، فإن الترابط والتداخل بين المنظمات الإرهابية والمحلية والإقليمية والعالمية يشملان الربط المباشر عبر التعاون العملياتي مثل التبادل الاستخباري والاستفادة من الموارد والأشخاص والملاذات الآمنة، هذا إضافة إلى الروابط غير المباشرة التي تتمثل في اعتناق وترويج أجندة استراتيجية متشابهة وتعزيز الجهود من أجل رسم صورة مناسبة ومقبولة لقضيتهم على المستوى الدولي[5].

بناءً على ما سبق، فقد قررت استراتيجية الأمن القومي أن على الولايات المتحدة أن تلاحق المنظمات الإرهابية أينما كانت، من أجل القضاء على أي روابط بين القوي والضعيف منها، وعزلها بعضها عن بعض، وجعلها في حالة تكون فيها أكثر عرضة للهزيمة[6]. وبتعبير آخر، أرادت استراتيجية الأمن القومي القول إن المنظمات الإرهابية المحلية والإقليمية والدولية لا يمكن دحرها من دون استراتيجية عمليات منسقة تستهدف الأطراف التي تدعم تلك المنظمات. وتم تأكيد هذا الحكم من خلال ما تضمنته استراتيجية الأمن القومي الخاصة بمكافحة الإرهاب، والتي وضعت إطاراً عملياتياً مترابطاً للتعامل مع خطر الإرهاب، وربطت بين مخاطر المنظمات العالمية والإقليمية ومن ثم المنظمات الإقليمية والقومية، نزولاً إلى المنظمات المحلية الأقل خطورة، إضافة إلى المخاطر[7].

وهكذا إذاً فإن الحرب على الإرهاب، على الأقل من الناحية

المفاهيمية، هي حرب تشمل كل المنظمات الإرهابية بغض النظر عن حجم الخطر الذي تشكله بالنسبة للولايات المتحدة، وما إذا كانت تلك المنظمات والمجموعات الإرهابية تشكل بالفعل خطراً على مصالح الولايات المتحدة أم لا. فهي ليست حرباً على تنظيم القاعدة فحسب، بل حرب على منظمات ومجموعات أخرى مثل حماس في الشرق الأوسط وأوم شينريكيو (Aum Shinrikyo) في اليابان وعلى الحركة الإسلامية في أوزبكستان وعلى اليهودية كاهانا خاي (Kahane Chai) وعلى حزب العمال الكردستاني وعلى نمور جبهة تحرير إقليم التاميل السريلانكي، وعلى جيش التحرير الكولومبي وعلى الجيش الجمهوري الأيرلندي ومنظمة سينديرو لومينوسو (Sendero Luminoso) (الدرب المضيء) في بيرو وغيرها من المنظمات الأخرى والتي صنفتها الإدارة الأمريكية ضمن قائمة المنظمات الإرهابية. ومن الممكن أن تؤدي العوائق التي تسببها مسألة نقص الموارد إلى الخروج بتصنيف محدد يميز بين الخطيرة والأقل خطورة لتحديد أولويات التعامل. لكن بشكل عام فإن التصنيف الرسمي للمنظمات الإرهابية يدور حول المفهوم السابق.

إن السياسة التي ترتكز على هذه النظرة من شأنها أن تشجع على إضافة المزيد من المنظمات الإرهابية المعادية، كما أنها تشجع حكومات الدول المختلفة على قمع كافة أشكال المقاومة الداخلية باسم (الحرب على الإرهاب.) ويتضح هذا الجانب بشكل جلي من خلال فشل الولايات المتحدة في تحديد فاصل واضح بين حربها ضد تنظيم القاعدة وحرب الإسرائيليين على المقاومة الفلسطينية التي تناضل ضد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، والتي يدّعي رئيس وزرائها السابق اريل شارون بأنها جبهة أخرى من جبهات الحرب العالمية على الإرهاب. وإضافة إلى استخدام إسرائيل للتكنولوجيات العسكرية الأمريكية المتقدمة لقتل القادة الفلسطينيين، فإن هذه الحالة ستشجع حركة حماس الفلسطينية التي تُعتبر المقدم الحقيقي للخدمات للشعب الفلسطيني، على توسيع دائرة أهدافها لتشمل المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وقد يمتد الأمر ليشمل أهدافاً داخل الولايات المتحدة نفسها[٨].

إضافة إلى هذا الخلط بين كافة المنظمات الإرهابية حول العالم، فهناك عنصر آخر يُضاف إلى مكونات الخطر الإرهابي المفترض، ألا وهو عنصر الدول المارقة. وهي الدول التي يتم تصنيفها على أنها تلك التي تعمل على ترهيب مواطنيها وتهديد جاراتها، وتسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل لاستخدامها في أعمال عدائية ضد الآخرين، كما أنها تعمل أيضاً وفق التصنيف الموضوع لها على رعاية المنظمات الإرهابية التي تمارس الإرهاب الدولي، وترفض تطبيق أسس وقيم حقوق الإنسان الأساسية، وتكره الولايات المتحدة، وتعارض مواقفها كافة[٩].

وحددت استراتيجية الأمن القومي الأمريكية التي صدرت عن البيت الأبيض في سبتمبر ٢٠٠٢ العراق وإيران وكوريا الشمالية باعتبارها دولاً مارقة، وقالت (يجب أن نكون مستعدين لإيقاف الدول المارقة وحلفائها من الإرهابيين قبل أن تصبح لديها القدرة على استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها[١٠]. ويعني هذا أنه يجب على الولايات المتحدة، ونظراً لطبيعة أهداف الدول المارقة والمنظمات الإرهابية، أن تفعل كل ما في وسعها من أجل احتواء خطر تلك الدول والمنظمات وألاّ تعتمد على رد الفعل كما كانت تفعل في السابق[١١]. إن أعداء الولايات المتحدة لا ينظرون إلى أسلحة الدمار الشامل على أنها آخر الخيارات، بل أحد الخيارات وكأدوات للعدوان العسكري. من هنا فإن الولايات المتحدة ستقوم بأعمال استباقية وقائية عندما تستدعي الضرورة ذلك[١٢]).

ومن خلال العرض السابق يمكن القول إن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي تعتبر أن جوهر خطر التهديد الإرهابي يتمثل في العلاقة التلازمية بين التطرف الديني وأسلحة الدمار الشامل، والتي وصفها الرئيس بوش بنقطة التقاء التطرف بالتكنولوجيا، وهو الأمر الذي يزيد من خطر التهديد الإرهابي، ويستدعي من الولايات المتحدة، وكما قالت وثيقة استراتيجية الأمن القومي، أن تتعامل مع مثل هذه المخاطر والتهديدات قبل أن تتبلور بشكل كامل وتسبب أضراراً بليغة[١٣]. وفي هذا الإطار، أوضح الرئيس بوش خلال حديث له أمام حفل تخريج دفعة من طلاب الأكاديمية العسكرية في وست بوينت في يونيو ٢٠٠٢ أنه (عندما يحدث انتشار للأسلحة الكيميائية والبيولوجية إلى جانب تكنولوجيا الصواريخ البالستية فسيصبح بإمكان حتى الدول الضعيفة والمجموعات الإرهابية الصغيرة أن تمتلك قدرة

هائلة لتحدث تدميراً كارثياً وتهاجم الدول الكبيرة[14]). وفي أعقاب ذلك تحدث وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد عن الرابط بين شبكات الإرهاب والدول الإرهابية وأسلحة الدمار الشامل، باعتبار أنه أمر يمكن أن يجعل من الدول الصغيرة المسلوبة القوة أو حتى من المجموعات الإرهابية الصغيرة نسبياً، خصوماً أقوياء[15].

وقد عرّفت إدارة بوش بشكل دقيق وصحيح العلاقة بين الأصولية والتكنولوجيا وتحديداً الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، بأنها تشكل تهديداً خطيراً للولايات المتحدة. اليوم وفي ظل الظروف الحالية التي سادت في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فإن من المؤكد أن أي افتراض يقول إن تنظيم القاعدة سيتردد ولو للحظة في استخدام أسلحة الدمار الشامل إذا ما وقعت في حوزته، سيكون أمراً إجرامياً وغير مسؤول على الإطلاق. لذلك يجب على الولايات المتحدة أن تفعل كل ما في وسعها من أجل ضمان عدم وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين ومنع أي عملية تزاوج محتملة بين الشبكات الإرهابية ومصادر أسلحة الدمار الشامل.

لكن من الخطأ الخلط بين جميع المنظمات الإرهابية داخل بوتقة واحدة والتعامل معها دون تصنيف أو تمييز، كما أنه من الخطأ أيضاً الجمع بين إيران وكوريا الشمالية والعراق في خانة واحدة واعتبارها جميعاً أعداءً من دون تفاوت. ونظراً لأن معظم المنظمات الإرهابية لديها أجندة محلية لا تمثل تهديداً للمصالح الأمنية للولايات المتحدة، فإن أي استراتيجية تقوم على شن حروب في أماكن غير ضرورية ومن دون أن يكون هناك خطر محدد يهدد المصالح الأمريكية ستؤدي إلى دخول الولايات المتحدة في صراعات ليست لها نهاية وغير ضرورية على الإطلاق. فعلى سبيل المثال ما الهدف الذي سيكون وراء الدخول في صراع مع منظمة مثل باسك إيتا (Basque ETA) ومن الممكن أن يكون الإرهاب كوسيلة للعنف مرفوضاً أخلاقياً، لكن ليس كل الإرهابيين يشكلون تهديداً للولايات المتحدة.

ومن الواضح أن كثيراً من التعقيد والتشابك يحيط بالمسألة برمتها، فباكستان مثلاً التي تُعتبر حليفاً أساسياً للولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب، وهي التي تلاحق فلول عناصر حركة طالبان حالياً، قدمت مساعدات مهمة جداً لكوريا الشمالية في إطار برنامج أسلحتها النووية، كما أنها تدعم الإرهاب في كشمير، وتقيم على أراضيها آلاف المدارس الإسلامية التي يُعتقد أنها كانت السبب المباشر في تنظيم الشباب وتغذيتهم بالأفكار التي تشجعهم على الانخراط تحت لواء المنظمات الإرهابية العالمية[16].

وهناك فواصل واضحة تفصل الدول الإرهابية وتفرق بين مواقفها، فإيران وسوريا قدمتا دعماً لمنظمات إرهابية خارج حدودهما أكبر بكثير من ذلك الذي قدمه عراق صدام حسين أو قدمته كوريا الشمالية. ومن الصعوبة بمكان أن تلتقي أو تنسجم البرامج والأجندة السياسية الخاصة بهذه الدول الأربع، فإيران والعراق إضافة إلى فوارق كثيرة بينهما، ظلا يعيشان وضعاً عدائياً قاسياً، ودخلا في أطول حرب تقليدية في القرن العشرين، وهي الحرب التي جعلت الولايات المتحدة، ولأسباب جغرافية - سياسية، حليفاً للعراق. وكانت علاقة الود الاستراتيجية بين إدارة ريغان وصدام حسين قد بدأت في عام ١٩٨٣ عندما أرسلت واشنطن مبعوثها للشرق الأوسط آنذاك دونالد رامسفيلد إلى بغداد لإجراء مباحثات مع صدام حسين. وفي أعقاب لقائه بالمسؤولين العراقيين سارع رامسفيلد إلى مهاتفة المسؤولين الأمريكيين في البيت الأبيض وأبلغهم بأن زيارته أسفرت عن تحقيق تطور كبير في العلاقات الأمريكية - العراقية، وأنها ستأتي بمنافع كثيرة للولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة[17].

وهنا لا بد من القول إنه إذا كان من الخطأ الخلط بين المنظمات الإرهابية بعضها مع بعض أو بين الدول المارقة بعضها مع بعض، فقد كان الخطأ الاستراتيجي الأكبر هو الخلط بين المنظمات الإرهابية والدول المارقة، خصوصاً تنظيم القاعدة وعراق صدام حسين. وقد ثبت ذلك الخلط بشكل جلي من خلال اللغة التي سادت الخطاب الرسمي الأمريكي حول الحرب على الإرهاب، وثبت أيضاً من خلال غزو واحتلال الولايات المتحدة للعراق تحت مسمى (الحرب على الإرهاب).

وظل المتحدثون باسم الإدارة الأمريكية يستخدمون مراراً وتكراراً مصطلح الدول الإرهابية لوصف الدول المارقة، كما استخدموا مصطلحات أخرى في سياقات موحدة مثل الدول الإرهابية والإرهاب والمجموعات الإرهابية باعتبارها كلها

تنصب في إطار واحد، وتعطي معنى ومغزى مشابهين. ومن بين الأخطاء الاستراتيجية التي وقع فيها المسؤولون الأمريكيون الجمع بين الدول المارقة والمنظمات الإرهابية داخل بوتقة واحدة باعتبارها، وعلى الرغم من العداء والاختلاف السائد بينها، تلتقي كلها في تقاسم العداء ضد عدوها المشترك، وهو الولايات المتحدة الأمريكية. وتقول وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في هذا الإطار (واجهنا خلال فترة الحرب الباردة خطر الأعداء، وكانت استراتيجية الردع أفضل وسيلة للدفاع. لكن من المؤكد أن استراتيجية الردع التي تستند فقط إلى تهديد الأعداء وتخويفهم لا يتوقع لها أن تنجح في التصدي لقادة دول مارقة لديهم رغبة واستعداد للمجازفة بحياة شعوبهم وإهدار ثروات بلدانهم). وتمضي الوثيقة فتقول (إن المفاهيم والأساليب التقليدية للردع لن تنجح في مواجهة عدو إرهابي يبني خططه بهدف إحداث الدمار واستهداف الأبرياء، ولديه عناصر مسلحة تتخذ من الموت هدفاً للشهادة. ومن المؤكد أن استراتيجية الردع التقليدية هذه لن تنجح لردع عدو إرهابي يستقي حمايته من عدم وجود دولة محددة أو نطاق جغرافي معين يمكن أن تتم محاصرته في داخله[١٨]).

وقد أصرت الإدارة الأمريكية خلال فترة الإعداد للحرب ضد العراق على وجود رابط مشترك بين صدام حسين وتنظيم القاعدة، وحاولت مراراً وتكراراً التلويح بتلك الورقة من خلال الإصرار على رسم صورة في أذهان الرأي العام ترسخ الفرضية التي تقول إن صدام حسين يمد تنظيم القاعدة بأسلحة الدمار الشامل، وإنه كانت له يد طولى في هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. وبعد انتهاء العمليات العسكرية الرئيسية في العراق اعتبرت الإدارة الأمريكية عملية الإطاحة بنظام صدام حسين وتدميره نصراً كبيراً في إطار الحرب على الإرهاب ●

الهوامش

١- ستكون الغلبة لنا: الرئيس بوش في وجه الحرب والإرهاب والحرية

٢- المرجع نفسه.

٣- أهم مستندين في هذا الجانب هما: استراتيجية الأمن القومي التي أعلنها الرئيس بوش في سبتمبر ٢٠٠٢، والاستراتيجية القومية الأمريكية الخاصة بالحملة ضد الإرهاب والصادرة في فبراير ٢٠٠٣.

٤- الاستراتيجية القومية لمحاربة الإرهاب، ص ٨.

٥- المصدر نفسه، ص ٩.

٦- المصدر نفسه.

٧ - المصدر نفسه، ص ٩ ـ ١٣.

٨- ديفيد آر ساند، قتل إسرائيل للشيخ ياسين يضع الولايات المتحدة في موقف صعب، واشنطن بوست، بتاريخ الثالث والعشرين مارس ٢٠٠٤

9- استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، ص١٤.

١٠- المصدر نفسه.

١١- المصدر نفسه، ص ١٥.

١٢- المصدر نفسه.

١٣- المصدر نفسه.

١٤- تصريحات أدلى بها الرئيس بوش خلال حفل تخريج دفعة من الأكاديمية العسكرية في وست بوينت. انظر:

http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/06/20020601-3.html

١٥- دونالد رامسفيلد: سيكون ثمن التراخي باهظاً

16- تيم ام. سي. جيرك وماسيمو كالابريسي: هل باكستان صديقة أم عدوة؟

17- جيمس مان: تاريخ إدارة بوش

18- استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ص ١٥.

العمل الثقافي الخليجي المشترك

فالح شمخي العنزي *
faleh@grc.net

تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بتماثلها الاجتماعي والثقافي الذي يصل إلى حد التطابع في كثير من الأحيان، وذلك بسبب ما يجمع هذه البلدان من عوامل وحدة ثقافية واجتماعية مشتركة تتمثل بالدين والحضارة والتاريخ المشترك، إضافة إلى التشابه في ظروف التحولات السياسية والاجتماعية التي عاشتها هذه الدول. فكافة دول مجلس التعاون الخليجي تقريباً مرت بالظروف نفسها التي مرت بها الدول الخليجية الأخرى، بدءاً بظروف الحياة القاسية التي عاشتها شعوب هذه الدول قبل ظهور النفط، واعتمادها في ذلك الوقت على مهنتي الغوص والرعي، مروراً بمرحلة الاستعمار الأجنبي والاستقلال (باستثناء المملكة العربية السعودية)، ووصولاً إلى التحديات السياسية والاقتصادية المعاصرة والتي تتمثل في الأطماع الدولية والإقليمية وقضايا الأمن والإرهاب ومسائل الأمن الاقتصادي وجهود التنمية.

كل هذه العوامل والظروف المشتركة استطاعت أن تصهر حضارة المجتمعات الخليجية، وتشكلها في بوتقة واحدة، لتنتج لنا ثقافةً واحدةً يمكن تسميتها بالثقافة الخليجية المعاصرة.

ومن هذا المنطلق، يمكننا أن نتناول مسألة التعاون الثقافي الخليجي المشترك بصورة أسهل، لأننا لا نتحدث عن ثقافات مختلفة ومتباعدة، بل عن ثقافة واحدة تتميز بالتنوع والثراء والمزج بين الحداثة والأصالة بصورة لا يمكن أن تجد لها شبيهاً أو مثيلاً في المجتمعات المجاورة الأخرى.

ولذلك، فإنه من غير المفهوم للمتابع للشأن الثقافي الخليجي حالة التراجع وعدم التقدم والتطور في مساعي العمل الثقافي الخليجي المشترك، في الوقت الذي تشهد فيه القضايا الخليجية الأخرى كالسياسية والأمنية والاقتصادية تسارعاً يلفت الأنظار، فالإنجازات التي تم تحقيقها في مجال التكامل الثقافي بين دول مجلس التعاون لا ترقى إلى مستوى الطموحات، بل أقلّ بكثير مما تم إنجازه على الصعد الأخرى، بل إن هناك اهتماماً كبيراً بقضايا وأنشطة أخرى أقلّ أهمية، ولا يمكن مقارنتها بأهمية القضايا الثقافية والاجتماعية، كالرياضة مثلاً، على الرغم من أهمية الدور الجوهري الذي يمكن أن يقوم به العمل الثقافي الخليجي المشترك في حل الكثير من القضايا الخليجية الشائكة والتي تعاني منها هذه الدول، ودفعت بسببها أثماناً باهظة، كقضية الإرهاب مثلاً، وهي القضية التي ما كانت لتكون بهذا الحجم في دول الخليج لو أن الشباب الخليجي وجد من يهتم به، ويرشده، ويصرف جهوده في مشاريع ثقافية مشتركة ضخمة توفر له المكان والزمان والفرصة للتعبير عن الذات بطريقة تخدم المجتمع والأوطان، وتحميه من مخاطر الانحراف الفكري الهدّام.

وعلى الرغم من توافر الأموال الخليجية واستثمارها في كل المجالات وفي كل بقاع الأرض، إلا أن المثقف الخليجي ما زال يواجه صعوبات بالغة في تأدية رسالته الوطنية والاجتماعية، لأنه لا يجد الدعم الكافي والذي يمكن أن يحظى به، فهو ومهما بذل من جهد فإنه لا يمكن أن يحلم بأن يحصل على ربع ما يمكن أن يحصل عليه لاعب كرة قدم أجنبي محترف في دولة خليجية مثلاً.

والأغرب من ذلك، أن الأنشطة الخليجية في مجال التعاون الثقافي لم تقف في محلها فحسب، بل هي في تراجع مستمر، رغم ما يقال هنا وهناك عن توقيع اتفاقيات واعتماد استراتيجيات ثقافية خليجية مشتركة. فالمتابع للعمل الثقافي الخليجي المشترك يمكنه أن يدرك بوضوح مدى التراجع الحاصل من خلال مقارنة كم ونوع المشاريع والبرامج الخليجية الثقافية المشتركة في الماضي والحاضر. كما يمكن أن نلمس ذلك بوضوح في تراجع دور وفاعلية مؤسسة الإنتاج البرامجي الخليجي المشترك مثلاً، وهي المؤسسة التي كانت في يوم من الأيام تنتج برامج تعليمية وثقافية وتوعوية خليجية رائعة ومتميزة في كمها ونوعها، مثل برنامج الأطفال التعليمي (افتح يا سمسم) وبرنامج الصحة (سلامتك) وبرنامج المرور (قف) وغيرها من البرامج المتميزة والتي تركت أثراً واضحاً في ذاكرة المواطن الخليجي.

وختاماً، لا بد من القول إن دول الخليج وهي مقبلة على مرحلة فاصلة في مسيرة تعاونها (مرحلة الاتحاد) في ظل تحولات سياسية واقتصادية وثقافية كبيرة تشهدها المنطقة، فإنها في أمسّ الحاجة إلى تفعيل الاستراتيجيات الخليجية الموقعة في المجالات الثقافية، وتكريس كل الجهود والمساعي الداعمة لهذا التوجه، وفي مقدمة هذه الجهود تحقيق التكامل الثقافي والاجتماعي بين شعوبها بشتى الوسائل المتاحة، وإعطاء الفرصة الكاملة للمثقف الخليجي للتعبير عن إبداعاته وترجمتها على أرض الواقع بأعمال تلامس هموم المواطن الخليجي، وتحاكي أحلامه الدائمة بتحقيق التطور والتنمية والوحدة ●

* مدير تحرير مجلة «آراء»

WWW.grc.net